فَتْحُ الرَّبِّ العَلِيِّ

بِخَتْمِ

«المسند الصحيح» الشهير بـ«صحيح مسلم»

على

المُحَدِّث العَلَّامَة رَبيع المدْخَلي

وتليه

فوائد قراءة وسماع وجرد الكتب على أهل العلم

والإجازة وفوائدها

تصنيف

أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني

عفا اللهُ عنه بمَنِّه وإحْسَانِه

نسخة جديدة مُنَقَّحَة ومَزِيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِين، والصَّلاةُ والسَّلَامُ على خَيرِ خَلْقِه، الأمينِ، المَبعوثِ رحمةً للعالمين، مُحَمَّدِ بنِ عبد اللهِ سَيِّدِ الغُرِّ المَيَامِين، صَلَواتُ رَبِّي وسَلامُه عليه وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ:

(فقدِ اهتمَّ العُلماءُ والوُزراء والعَامَّةُ وطَلَبَةُ العِلم بمجالس الخَتْم اهتمامًا بالغًا، فالعَالِمُ الذي يَخْتِمُ كتابًا ما يَحضر خَتْمه كثيرٌ من جَميع طَبقات المُجتمع يَتَأَهَّبُ لذلك الخَتم تأهبًا كبيرًا، ويَستعدُّ له تَمام الاستعدادِ[1].

وقد مَنَّ اللهُ عليَّ بحضورِ مَجالِس قِراءةِ «صحيح مُسلم» على شَيخِنا المُحَدِّث الأَثَري رَبيع بن هادي المَدْخلي حَفِظَه اللهُ تعالى، فأخذتُه عليه بِأَكْمَلِه، بَعضه قراءةً، والبعض الآخَر سَمَاعًا؛ يُقرأُ عليه وأنا أَسْمَعُ، وفَاتَني مجلسٌ واحدٌ، ثم قُرِئ عليه وأنا أسمعُ، ولم يَحصل لأحدٍ ذلك[2] إلَّا للعبد الفَقير صاحب العَجْز والتَّقصير؛ فأحمدُه على ما أَوْلَى مِن النِّعم، عَجَز عن شُكرِها حَقَّ الشُّكرِ اللِّسَانُ والقَلَمُ.

وكان عَدَدُ المَجالس التي قُرِئ فيها هذا الكتابُ على شيخِنا مائةً وأَحَدَ

(1) «فَنُّ الخَتْم في الحَديثِ النَّبويِّ» (ص١٧٣) سِوى ما بين القَوْسَيْن.

(2) أعني بذلك أَخْذه كَاملًا، وإلَّا فَقد كانت مجالسُ قِرَاءته على شيخِنا عَامِرة بالمَشايخ وطَلَبة العِلم على تَفاوتٍ بَينهم في الحُضُور.

عَشَرَ مَجْلِسًا، واستغرَقَتْ قِراءتُه هذه المَجالس؛ لأنَّ شيخَنا- كان اللهُ له- يُعَلِّق على بعضِ الأحاديث، كذلك يَسألُ طُلَّابَه في بعضِ رجال الأسانيد، إضافةً إلى مُرَاجعة بعضِ النُّسَخ المُعتمدة، لا سِيَّما عندما نجدُ تَصحيفًا في بعض النُّسَخِ.

ولأهلِ العِلمِ طُرُقٌ في دراسةِ كُتُب الحديثِ لا سِيَّما في بِلاد الحَرَمَين، ذَكَرَها المُحَدِّث العَلَّامَة الشَّاه أحمد وَلِيُّ اللهِ الدَّهْلَوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «إِتْحَاف النَّبيه»[1]، فقال:

«اعلم أنَّ دراسةَ كُتُبِ الحديث عند عُلماء الحَرَمَين على ثَلَاثَةِ مَناهج:

الأَوَّل: مَنهج السَّرد.

وهو أنْ يَقرأ الشَّيخ المُسْمِعُ أو القارئُ الكتابَ بدون تَعَرُّضٍ للمَباحث اللُّغَوِيَّة والفِقهيَّة، وأسماءِ الرِّجالِ، وغيرها.

الثاني: مَنْهَج البَحث والتَّحْلِيل.

وهو أن يَتَوَقَّفَ بعد قِراءةِ حديثٍ عند غَريبِه وتَرَاكِيبِه العَويصة، والاسمِ النَّادرِ مِن أسماءِ رجالِ إسنادِه، وما يَرِدُ عليه مِن السُّؤالِ الظَّاهرِ في المَسألة المَنصوص عليها، ويحلُّ هذه الأمور بكلام مُتوسط، ثم يَنتقل إلى الحديثِ التَّالي على هذا القياسِ.

---

(١) (ص١٥٤، ١٥٥).

الثالث: مَنهج الإمعانِ والتَّعَمُّق.

وهو أن يَتَكلَّم كثيرًا على كل كلمةٍ مِن الحديث بما لَها وما عليها، وما يتعلَّق بها؛ فَمَثَلًا في شَرح الغَريب، ومُشكل الإعراب: يَذكر الشَّواهدَ من الشِّعر، ويَستطرد إلى بيانِ المَادَّةِ اللُّغويَّة واشتقاقاتها، وأماكن استعمالها، وفي أسماءِ الرِّجال: يَذكر تَرَاجِمهم وأحوالَهم، ويُخرِّج المسائلَ الفِقهيَّة على المَسألة المَنصوص عليها، ويَحْكي حكاياتٍ غَريبةً وقصصًا عجيبة بأدنى مُناسبة.

وقد رأيتُ عُلماءَ الحَرَمَين الشَّريفين على هذه المَناهجِ الثَّلاثةِ؛ فكان اختيارُ الشَّيخ حَسن العجيمي وأحمد القَطَّان والشَّيخ أبي طاهر وغيرهم- مَنْهَجَ السَّرد بالنِّسبة للخَوَاصِّ المُتَبَحِّرين؛ لِيَقوموا بسماع الحديث، وتَصحيح مَتْنِه وإسنادِه بسرعة، وكانوا يُحِيلون إلى شُرُوح الكتب للمَباحث الأخرى؛ لأنَّ مَدَارَ ضَبط الحديث اليوم على تَتَبُّع هذه الشُّروح.

أمَّا بالنسبةِ للمُبتدئين والمُتوسطين فكانوا يَختارون لهم مَنْهَجَ البَحث؛ لِيُحيطوا بما يجبُ مَعرفته في عِلم الحديثِ، ويَستفيدوا منه، وكانوا في هذه الحالة يَضعون أمامَهم غالبًا شَرْحًا من الشُّروح يُرَاجِعُونه في أثناء البَحث.

أمَّا المنهج الثالث، فهو مَنْهَجُ القُصَّاص، وكان القَصْدُ منه إظهارَ العِلم والفَضْل أو غيرهما، لا الرِّواية وتَحْصِيل العِلم، واللهُ أعلم». اهـ.

عادة العلماء في عقد المجالس لقراءة المطولات

وكان مِن عَادَةِ العُلماء عَقْدُ مجالسَ لقراءة المُطوَّلات على اختلاف الفُنُون، وكان لكتبِ الحديث المُسْنَدَة القِدْحُ المُعَلَّى؛ فكان الناسُ يَأخذونها عن مُؤَلِّفيها، أو عمَّن اتَّصَلت بهم رواياتُها، بالسَّماع لجميعِها تارة، أو بسماعِ شيءٍ منها، والإجازة بباقيها، أو بالإجازة لجميعِها.

وتَنَاقَصَ عَقْدُ تلك المَجالس وإسماعُ المُطوَّلات طَرْدًا مع تأخُّرِ الزَّمن لعوامل كثيرة، وانْحَسَرَ نوعُ الكُتب المَقروءة في كتبِ الحديث، خاصَّة المَشهورة منها؛ كالكُتُبِ السِّتَّة و«المُوطأ»، أو لكتب بعضِ مَشاهير المُؤلِّفين.

وهذه المجالسُ قد تَطُولُ وقد تَقْصُرُ بحسب الغَرض مِن القِراءة، وتَفَرُّغ الشَّيخ، واستعداد الطَّالب، ومَوضوع الكتاب.

(وهذه نُبذةٌ عن قراءةِ بعضِ أهلِ العِلم للمُطَوَّلات، وصَبْرهم على ذلك:)

الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣).

قِرَاءة «صَحيح البخاري» في ثلاثة مجالس.

قال الخطيبُ في «تاريخ بغداد»[(١)] في تَرجمة إسماعيل بن أحمد بن عبد

(١) (٦/ ٣١٤).

الله الضَّرير الحِيري (ت ٤٣٠): أنَّه خَاطَبَه في قراءة كتاب «الصَّحيح»، وكان سَمِعَه من الكُشْمِيهَني[١] عن الفَرَبْري[٢]، فأجابني إلى ذلك، فقرأتُ جميعَه عليه في ثلاثة مجالس: اثنان منها في لَيلتين، كنتُ أَبْتَدِئ بالقراءة وقتَ صلاةِ المَغرب، وأَقْطَعُها عند صَلَاة الفَجر.

وقبل أنْ أقرأ المَجلس الثالث عَبَر الشَّيخ إلى الجانب الشَّرقي مع القافلة، ونزلَ الجزيرةَ بسوقِ يَحيى، فمضيتُ إليه مع طائفةٍ من أصحابنا كانوا حَضروا قِراءتي عليه في الليلتين الماضيتين، وقرأتُ عليه في الجزيرة مِن ضَحْوَةِ النَّهار إلى المَغرب، ثم من المَغرب إلى وقتِ طُلُوع الفَجر، ففرغتُ من الكِتاب، ورَحَلَ[٣] الشَّيخ في صَبيحة تلك الليلة مع القافلة». اهـ.

قال الحافظُ الذَّهبيُّ في «السِّيَر»[٤] مُعَلِّقًا: «قلتُ: هذه- واللهِ- القراءةُ التي لم يُسمع قطُّ بأسرع منها».

وقال أيضًا في «تاريخ الإسلام»[٥]: «وهذا شيءٌ لا أعلمُ أحدًا في زماننا يستطيعُه».

وفي «الجَوَاهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حَجَر»[٦] للسَّخَاوي أنَّه

(1) «كُشْمِيهَن»: إحدى قُرى مَرْو، ضَبَطَها السَّمْعَاني في «الأنساب» (٥/ ٧٥) بكسر المِيم، وفي «معجم البلدان» لياقوت (٤/ ٤٦٣) بفتح المِيم.

(2) راوية البخاري، وفاؤه فيها الوجهان: الفَتح، والكسر.

(3) وكان مُرتحلًا من نَيْسابور إلى مكَّة، مُصطحبًا معه كُتُبه، وكانت وِقْرَ بَعِير.

(4) (١٨/ ٢٧٩، ٢٨٠).

(5) وَفَيَات (٤٦٣) (ص٩٩).

(6) (١/ ١٠٤).

سأل شيخَه- أي: ابن حَجَر-: «هل وَقَعَ لكم استيفاءُ يومٍ في القِراءة؟ (يعني: مِثل ما وَقَعَ للخَطيب)، فقال: لا، ولكن قِراءتي «الصَّحيح» في عَشرة مجالس لو كانت مُتَوَالِيةً لَنَقصت عن هذه الأيام، ولكن أين الثُّرَيَّا من الثَّرَى»؛ فإنَّ الخطيبَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قِراءته في غايةٍ من الصِّحة والجَوْدة والإفادة، وإبلاغ السَّامعين». اهـ.

قراءة «صَحيح البُخاري» في خمسة أيام.

قال الذَّهبيُّ في «تذكرة الحُفَّاظ»[1] نقلًا عن أبي سَعدٍ السَّمْعاني: «كان الخطيب حُجَّةً، حَسَن الخَطِّ، كثير الضبط، فَصِيحًا، خُتِمَ به الحفَّاظ، وقرأ بمكة على كريمة[2] «الصَّحيح» في خمسة أيام». اهـ.

عبد الله بن سَعِيد بن لُبَّاج الأموي (ت ٤٣٦).

إِقْرَاء مُسلم في أسبوع.

جاورَ ابنُ لُبَّاج بمكةَ سِنين طويلة، واختصَّ بصحبة أبي ذَرٍّ عبد بن أحمد الهَرَوي- راوي «الصَّحيح»- وأَكْثَرَ عنه، ثم رجعَ إلى الأندلس.

قال ابنُ بَشْكُوَال في «الصِّلة»[3]: «ولَحِقَ بقُرطبة... سنة ثلاثٍ وثلاثين

---

(1) (٣/ ١١٣٨)، و«تاريخ الإسلام» وَفَيَات (٤٦٣) (ص٩٢)، و«الوافي بالوَفَيَات» (٧/ ١٩٢).

(2) هي كريمةُ بنت أحمد المَروزيَّة (ت ٤٦٣)، وهي سَنَةُ مَوْتِ الخَطيب، سَمِعَتْ «صحيح البخاري» من الكُشْمِيهنيِّ، وكانت عالمةً فاضلةً مُتثبِّتةً، بَلَغَ عمرُها مائة سنة، ماتَتْ ولم تَتَزَوَّج. انظر «المنتظم» (١٦/ ١٣٥، ١٣٦)، و«السِّير» (١٨/ ٢٣٣، ٢٣٥).

(3) (١/ ٢٦٥).

وأربع مائة، فقُرِئ عليه «مُسند مُسلم بن الحَجَّاج؛ الصَّحيح»، في نحو جُمعة بجامع قرطبة في مَوْعِدَين طويلَين حَفِلَين، كل يوم مَوعد غَدوة[١]، ومَوعد عَشيَّة[٢]. اهـ

المُؤْتمَن السَّاجي (ت٥٠٧).

قراءة «المُحَدِّث الفاصل» في مجلس.

قال الذَّهبيُّ في «السِّير»[٣]: «قال السِّلَفيُّ: كان المُؤتمنُ لا تُمَلُّ قراءتُه، قرأ لنا على ابن الطيوري كتابَ «الفاصِل»[٤] للرَّامَهرمزي في مجلسٍ».

طلحة بن مظفَّر العَلْثي[٥] الحنبلي (ت٥٩٣).

قراءة «صَحيح مُسْلِم» في ثلاثة مجالس.

جاء في ترجمته في «الذَّيل على طبقات الحَنابِلة»[٦]، و«طَبَقات المُفَسِّرين»[٧]: أنه قرأ «صَحيح مُسْلِم» في ثلاثةِ مجالس.

---

(١) **الغَدوة**: ما بين صلاةِ الصُّبح وطُلُوع الشَّمْسِ. «أبو همام».

(٢) **العَشِيَّة والعَشِي**: ما بين الزَّوال إلى الغُروب. وقيل: مِن زَوَال الشَّمس إلى الصَّباح. والمراد هنا الأول، والله أعلم. «أبو همام».

(٣) (١٩/ ٣١٠).

(٤) **اسمه**: «المُحَدِّث الفاصل بين الراوي والواعي» للرَّامَهُرْمُزِي (نحو ٣٦٠)، وقد قمتُ بتحقيقِه، والتَّعليقِ عليه. «أبو همام».

(٥) بفتح المُهملة وسكون اللام، قيَّده المُنذري في «التَّكْمِلة لوفيات النَّقَلَة» (١/ ٢٩٥)، وعنه ابنُ رجب.

(٦) (١/ ٣٩٠).

(٧) (١/ ٢٦٦).

وكان طلحةُ بن مُظَفَّر عالمًا مُتفننًا في علومٍ كثيرة، زاهدًا، وَرِعًا، وصَفَه الحافظُ المُنذري بِحُسْن القِراءة وفَصَاحتها؛ فَمِن ذلك أنَّه كان يَقرأ كتاب «الجَمهرة» لابن دُرَيد على ابن القَصَّار، فَمِنْ سُرعة قِرَاءته وفصاحتها، قال ابنُ القصَّار: هذا طلحةُ يَحْفَظ هذا الكتابَ؟! قالوا: لا.

العِزُّ بن عبد السَّلَام (ت ٦٦٠).

قراءة «نِهاية المَطْلَب»[1] في ثلاثةِ أيَّام.

قال ابنُ فَهْد في «لحظ الأَلْحَاظ»[2]: «قال شيخُنا الحافظُ بُرهانُ الدِّين (أي: الحلبي ٨٤١): وحُكِيَ لي أنَّ الشَّيخ عِزَّ الدِّين بن عبد السَّلام كان يخرج إلى المَسجد يوم الأربعاء ومعه «نِهاية إمام الحَرَمَيْن»؛ فيَمكث بالمَسجد يوم الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجمعة إلى قُبَيْل الصَّلاة، فيَنظر في هذا الوقت «النِّهاية».

فاسْتَبْعَدَ هذا بعضُ العُلماء!

فقال الشَّيخ سِراجُ الدِّين البُلْقِيني: ولا أستبعدُ؛ لأنَّ الشَّيخ عِزَّ الدِّين لا يُشْكِل عليه منها شيءٌ، ولا يَحتاج إلى أن يَتَأمَّل منها إلا شيئًا قليلًا، أو ما هذا مَعناه...» اهـ.

ابن الأبَّار (ت ٦٥٨).

---

(1) «نهاية المَطلب في دِراية المَذهب» في فقه الشَّافعيَّة لإمام الحرمين الجُويني (٤٧٨)، قال ابن خَلِّكَان في «الوَفَيَات» (٣/ ١٦٨): «لم يُؤَلَّف في الإسلام مثله».

(2) (ص٢٠١).

قِرَاءة «مُسلم» في ستة أيام.

ذَكَرَ الذَّهبيُّ في «سِير أَعْلَام النُّبلاء»[(١)] في تَرجمة المُحَدِّث المُعَمَّر أبي محمد عبد الله بن محمد الحَجْري الأندلسي (ت ٥٩١) أنَّ الحافظَ أبا عبد الله ابن الأبَّار[(٢)] (ت ٦٥٨) قَرَأ عليه «صَحيح مُسْلِم» في سِتَّةِ أيَّام.

شيخ الإسلام ابن تيميَّة (ت ٧٢٨).

قراءة «الغَيلانيات»[(٣)] في مجلسٍ واحد.

قال تلميذُه الحافظ ابنُ عبد الهادي (ت ٧٤٤) في «مختصر طبقات علماء الحديث»[(٤)]- وهو يُعَدِّد مَسموعات ومَقروءات شيخِه-: «وَقَرَأَ بنفسِه الكثيرَ، ولَازَمَ السَّمَاع مُدَّةَ سِنين، وقرأ «الغَيلانيَّات» في مجلسٍ». اهـ.

الحافظ أبو الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢).

وهذا الحافظُ أبو الحَجَّاج المِزِّي (ت ٧٤٢) يقرأ «المُعجم الكَبير» للطَّبراني (وهو مَطبوعٌ في أكثر من عِشرين مجلدًا) بحضور الحافظ البرزالي في سِتِّين مجلسًا[(٥)].

---

(1) (٢١/ ٢٥٣).

(2) ترجمته في «عنوان الدِّراية» (ص٣٠٩) للغبريني، و«السِّير» (٢٣/ ٣٣٦).

(3) «**الغيلانيَّات**»: هي تِلك الأجزاء الأحد عَشَر، المَسموعة لأبي طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غَيْلان (٤٤٠) من حديثِ أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشَّافعي (٣٥٤).

(4) (٤/ ٢٨١، ٢٨٢)، و«الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (ص١٨٨).

(5) انظر «معجم سماعات البرزالي» (ق/ ٢٣٢ أ)، نسخة الظاهرية بخط البرزالي.

الحافظ شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨).

قراءة «سيرة ابن هشام» في سِتَّة أيَّام.

ذكر الإمامُ الذَّهبيُّ عن نفسِه[١]: أنَّه قَرَأ «سِيرة ابن هِشام» على أبي المَعَالي الأبَرْقوهي[٢] في سِتَّةِ أيَّام فقط.

سِرَاج الدِّين ابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤).

قِراءة المُجَلَّدين في «الأحكام» في يومٍ واحد.

وفي «لحظ الألحاظ» بعد حكاية العِزِّ بن عبد السَّلام المُتقدِّمة، قال البُرهان الحَلَبي: «فذكرتُ هذه الحِكايةَ لِشيخنا سِرَاج الدين ابن المُلقِّن، فقال لي عَقيب ذلك: أنا نظرتُ مجلَّدَيْن من «الأحكام»[٣] للمُحِبِّ الطَّبري في يوم واحدٍ». اهـ.

سِرَاج الدِّين البُلْقيني (ت ٨٠٥).

قراءة المُجَلَّد من كُتُب الفِقه في يومٍ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَر العَسْقَلاني في كتابه «المُجْمَع المُؤسِّس»[٤] نقلًا

---

(1) في «تاريخ الإسلام» (ق/ ١٣٥) نقلًا عن «الذَّهبي ومَنهجه في تاريخ الإسلام» (ص٩٤)، للدكتور بَشَّار عوَّاد.

(2) كتاب في الحديث، قال السُّبكي في «طبقاته» (٨/ ١٩): «الكِتاب المَشهور المَبسوط، دلَّ على فضلٍ كبيرٍ». اهـ.

(3) ترجمته في «معجم الشيوخ» (١/ ٣٧) للذهبي.

(4) (٢/ ٢٩٧)، و«لحظ الألحاظ» (ص٢٠٢) متَّصِل بخبر العِزِّ بن عبد السَّلام السَّالف.

عن البرهان الحَلَبي أنه قال: «سَمعتُه يقول- أي: البُلقيني- رُبَّما طَالَعْتُ المجلَّد كاملًا في اليوم الواحد من كتب الفقه».

الحافظُ زَيْن الدِّين العِرَاقي (ت ٨٠٦).

قِرَاءة «صَحيح مُسْلِم» في سِتَّةِ مَجَالِس.

قال الحافظُ تقيُّ الدِّين الفَاسِي في «ذيل التَّقييد»[(١)]: «وسَمِع- أي: العراقي- «صَحيح مُسْلِم» بقراءته[(٢)] في سِتة مجالس، على محمد بن إسماعيل ابن الخبَّاز بدمشق».

ونحوه في «لحظ الألحاظ»[(٣)] **لابن فَهْد، وزاد:** «في سِتَّة مجالس مُتَوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثُلُث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زَيْن الدِّين ابن رَجَبٍ[(٤)]، وهو مُعَارِضٌ بنُسخته». اهـ.[(٥)]

وقد كانت بدايةُ قِراءتنا لـ«صَحيح مُسْلِم» على شيخِنا المَدخلي كان اللهُ

---

(1) (٣/ ٩)، (١/ ١٧٠).

(2) أي: العِراقي نفسه.

(3) (ص٢٢٣).

(4) وكان سِنُّ الحافظِ ابنِ رَجَب آنذاك دون العِشرين؛ لأنَّه مولودٌ سنة (٧٣٦)، وتُوفِّي ابن الخَبَّاز سنة (٧٥٦)، فيَكون عُمْرُ ابنِ رجب حين وفاتِه عِشرين سَنة، ولا شَكَّ أنَّ القراءة كانت قبل ذلك.

(5) ما تقدَّم عن قِراءة أهلِ العِلم لهذه الكتب مُستفادٌ من كتاب «المُشَوِّق إلى القراءة وطلب العلم» لعلي بن محمد العمران، وَفَّقه المَوْلى، وكذا التَّعليقات التي عليها، ما عدا ما بين الأقواس في بداية الفَصل وبعض العناوين.

له- ليلةَ الإثنين المُوافق (١/ ٢/ ١٤٢٨هـ)، وكان ختمه ليلة (٢٠/ ٤/ ١٤٣٠هـ)[(١)]، وقد حَضَرَ في تلك الليلة جَمْعٌ كثيرٌ من المَشايخ وطَلبة العِلم منهم من قَدِمُوا للعُمرة، ومِن طُلَّاب (جامعة أُمِّ القُرى) و(دار الحديث الخَيرية) بمكَّةَ، ومن المُجاورين فيها، وكان هذا الخَتْمُ بمكتبة شيخِنا العامرة بحي العوالي بمكَّةَ، زَادَها اللهُ تَشريفًا.

فهذه نُبذةٌ عما كان عليه علماؤنا من الاهتمام بقراءة كُتُبِ العِلم، وعَقْدِ المُجالس لذلك.

(١) وكنا نَتَوَقَّفُ كثيرًا عن القراءة؛ نظرًا لِظُروفه الصحيَّة التي يمرُّ بها، مَتَّعَه اللهُ بالصِّحة، وأَلْبَسَه ثَوْبَ العافية، وبَارك في عمره ووقته.

قراءة الختوم على مؤلفيها وحضور مجالس الختم

لقد كان طُلَّابُ العِلم قديمًا يُولون حُضور مَجالس الخَتْم وقِرَاءة ما أُلِّف في ذلك على مُصَنِّفيها اهتمامًا كبيرًا، ومن هذا:

ما قاله ابنُ حميد، (ت ١٢٩٥هـ) في ترجمة أحمد بن محمد الزَّركشي (ت ٨٩٢هـ) قال: «وسَمِع خَتْم «البُخاري» على أُمِّ هَانِئ الهُورينية»[(١)].

وفي تَرْجَمة محمد بن أحمد، المَعروف بابنِ الخَطيب (ت ٨٩٩هـ) قال: «وسَمِع على الجَزَرِي في «مُسند أحمد»، ومِن ذلك الخَتْم، وذلك سنة (٨٢٨هـ)[(٢)].

وقال السَّخاويُّ في ترجمة عليٍّ الشِّيشِّيني (ت ٩١٩هـ): «سَمِع عليَّ خَتْمَ «الدَّلائل» للبَيهقي مع تصنيفي في ترجمة مُؤلِّفها»[(٣)].

وقال في ترجمة عبد القادر بن عبد اللطيف (ت ٧٩٨هـ): «وسَمِع على أبي الفَتْح المَرَاغي «صَحيح البُخاري»...، وعلى التَّقِيِّ بن فَهد خَتْم «مُسند عَبْد»[(٤)].

---

(1) «السُّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (١/ ٢١٥).
(2) «السُّحب الوابلة على ضرائح الحنابلة» (٢/ ٨٦٣).
(3) «الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٤/ ٤٢٠).
(4) «الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع» (٤/ ٤٢٠)، «فن الخَتْم في الحديث النَّبوي» (ص١٦٦).

عبد الرَّحيم بن إبراهيم بن حَجَّاج... سَمِع مِنِّي تَصنيفي في «ختم البُخاري»، وكذا في «خَتْم مُسلم».

محمد بن علي بن جَعفر الشَّمس ابن قمر الحُسيني سَكَنًا إمام البِيبَرْسِيَّة[١]، سَمِع مِنِّي تَصنيفي في «ختم مسلم».

محمد بن عَلي بن الشَّمس بن الفالَاتِي سَمِع مِنِّي غَالِبَ تَصنيفي في «ختم مسلم».

محمد بن قاسم بن علي الشَّمس المِقْسَمِي سَمِعَ تَصنيفي في «ختم البُخاري»[٢].

وذَكَر السُّيوطيُّ في تَرجمة هاجر بنت محمد بن الشَّرف أبي الفَضْل القُدْسِي (ت ٨٧٤هـ): أنَّها سَمِعَت خَتْم «البُخاري» على كلٍّ مِن الأبناسي، والغماري، والصَّلاح الزِّفْتَاوي، وعلى الشَّرف بن الكُوَيك[٣][٤].

(1) يُنظر «الدَّارس في تاريخ المَدَارس» (١/ ٣٤٨)، برقم (٦٢). «أبو هَمَّام».

(2) «إرشاد الغاوي، بل إسعاد الطَّالب والرَّاوي للإعلام بترجمة السَّخاوي» (١٠٣٦) للسَّخَاوي، نَشر مكتبة أهل الأثر، تحقيق سَعد الدوسري. «أبو هَمَّام».

(3) «خَتْم جامع الترمذي» (ص٣٣) بواسطة «فَن الختم في الحديث النَّبوي» (ص١٦٧).

(4) «فن الختم في الحديث النبوي» (ص١٦٦، ١٦٧).

اهتمام العلماء بتأليف كتب الختم

لقد اهتمَّ عُلَماءُ الحديث بتأليف كُتُب الخَتْم اهتمامًا بالغًا، مِنهم:

[١] الحافظُ الإمامُ شَمْسُ الدِّين الجَزَري (٧٥١- ٨٣٣هـ).

وهو مِن أوائل مَن ألَّف تحت هذا المُسَمَّى، فَأَلَّف «الأَحْمَد في خَتْم مُسند الإمام أحمد»[(١)]، وكان ختمُه في المَسجد الحرام، يوم الخَميس الحادي عشر من ربيع الأول سنة ثَمان وعشرين وثمانمائة، وقال في مُقَدِّمته: «فَلَمَّا مَنَّ اللهُ تَعَالى، وفَتَحَ علينا بالسَّبيل الأحمد، ويَسَّر إِسْمَاع هذا المُسْند الشَّريف «مُسند الإمام أحمد»، وقد خَتَمْتُه بهذا الحَرَم الأشرف الأعظم الأَمْجَد، رأيتُ أنْ أكتبَ خَاتِمَةً تُحمد عند خَتْم هذا «المُسند»، مُشيرًا إلى شيءٍ مما رويناه في فَضْل جامِعه، وذِكر إسنادي إليه مُسْمِعه وسَامِعه»[(٢)]

[٢] محمد بن عبد الله، المَعروف بابنِ نَاصر الدِّين الدِّمشقي (٨٤٢ هـ).

وقد أَلَّف أربعةَ كُتُب في الخَتْم، وهي:

١- «ختم البخاري»[(٣)].

---

(١) وقد طُبع بتحقيق الشَّيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، طَبع مَكتبة السُّنَّة.

(٢) «المَصعد الأحمد» (١٨).

(٣) «الضوء اللامع» (٨/ ٨٨).

٢- «ختم صحيح مسلم»[(١)].

٣- «مجلس في ختم السِّيرة لابن هِشام»[(٢)].

٤- «ختم الشِّفاء»[(٣)].

[٣] الإمامُ شَمْسُ الدِّين؛ محمد بن عبد الرَّحمن السَّخَاوي (ت ٩٠٢ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

يُعتبر له الرِّيادة في التَّصنيف في الختم، فقد حَاز قَصب السَّبْق في ذلك، فقد ألَّفَ في هذا الفَنِّ ثلاثةَ عَشَرَ مُصَنَّفًا، تُعَدُّ هذه المُصَنَّفات من أروع ما أُلِّف في كتب الختم، فقد أَبْدَعَ أَيَّما إِبْدَاع.

يقولُ الشَّيخ العَربي الدَّائز: «وقد أَلَّف في هذا الفَنَّ ثلاثة عشر مصنفًا كلها بديعة الشَّكل، بليغة السَّبك، مُشرقة الدِّيباجة، ولعمري إنَّها قَدَّمته، وإن كان تَأَخَّر فقد أبدع، وأتى بالعَجب العُجاب وأكثر، ولم يَأْلُ جهدًا في ترتيب ختومه وتَصنيفها، وتنقيتها وقراءتها، والتَّنويه بها في كُتُبه الأُخر ومجالسه، حتى لقد غَدَا كأنَّه المُبتكر لهذا الفن، وأصبح بنفسِه يستحقُّ الدِّراسة والبَحث»[(٤)].

وقال عبد اللطيف الجيلاني: «عُني بتصنيفِ كُتُب الختم عناية كبرى لا

---

(1) «الضوء اللامع» (٨/ ٨٨).
(2) «ختم جامع الإمام الترمذي» (٣٣).
(3) «الضوء اللامع» (٨/ ٨٨).
(4) «ختم جامع الترمذي» (٣٤).

نجدُها عند غيره من المُصَنِّفين»[1].

وكتب الخَتم التي ألَّفها السَّخَاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد تَنَاوَلَت كثيرًا من كتب السُّنَّة المَشهورة، والسِّيرة النبويَّة[2].

وقد ذَكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكتبَ التي صَنَّفها في الخَتم في ترجمته في «الضَّوء اللامع»، وهي:

١- «عُمدة القَارئ والسَّامع في خَتْم الصَّحيح الجامع».

٢- «غُنية المُحتاج في ختم صَحيح مُسلم بن الحَجَّاج».

٣- «بَذل المَجهود في ختم السُّنن لأبي داود».

٤- «اللفظ النَّافع في ختم كتاب التِّرمذي الجَامع».

٥- «القول المُعتبر في ختم النَّسائي رواية ابن الأحمر».

٦- «بُغية الرَّاغب المُتَمَنِّي في ختم النَّسَائي رواية ابن السُّنِّي»[3].

٧- «عجالة الضَّرورة والحاجة عند السُّنن لابن ماجه».

٨- «القَول المُرتقي في ختم دلائل النبوة للبَيهقي».

٩- «الانتهاض في ختم الشِّفا لعياض».

---

(1) «الانتهاض في خَتْم الشفا لعياض» (١٣).

(2) «بغية الراغب المُتَمَنِّي في خَتْم النسائي» (١٣).

(3) وقد حَقَّقه د/ عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم، دون ذِكر ابن السُّنِّي. انظر «العنوان الصَّحيح» (٧٩، ٨٠).

١٠- «الرِّياض في ختم الشِّفا لعياض».

١١- «الإلمام في ختم السِّيرة النبوية لابن هِشام».

١٢- «رفع الإلباس في خَتم السِّيرة لابن سَيِّد الناس».

١٣- «الجَوهرة المُزهرة في ختم التَّذكرة» للقرطبي[(١)].

[٤] جلال الدِّين أحمد بن أحمد الكركي (ت ٩١٢هـ).

ألَّف (تُحفة السَّامع والقارئ يوم خَتْم صَحيح البُخاري»[(٢)].

[٥] قُطْبُ الدِّين القَسْطِلَّاني (ت ٩٢٦هـ).

ألَّف (تحفة السَّامع والقارئ في ختم صحيح البخاري»[(٣)].

[٦] ابن طُولون الشَّامي (ت ٩٥٣ هـ).

ألَّف «غاية الوفاء في ختم الشِّفاء»[(٤)].

[٧] ابنُ نجيم المِصري الحَنَفي (ت ٩٧٠ هـ).

ألَّف «القول النَّافع في ختم صحيح البُخاري الجامع»[(٥)].

---

(1) «الضوء اللامع» (٨/ ١٤)، وقد طُبع عَدَدٌ منها.

(2) «إتحاف القارئ بأعمال وجهود العُلماء على صحيح البخاري» (٣١١).

(3) «المعجم الشَّامل للتراث العربي الإسلامي الحديث وعلومه» (١/ ٢٤١)، «هدية العارفين» (٥/ ١٣٩)، «كشف الظنون» (١/ ٣٦٦).

(4) «كشف الظنون» (٢/ ١١٩٤).

(5) «كشف الظنون» (٢/ ١٣٦٦).

هذي أهمُّ وأبرزُ مَعالم الخَتم والتأليف في القَرْن التاسع والعاشر، والتي كانت هذه الجهودُ جَذْوَةَ اقتباسٍ لِمَن بَعدها، أَوْقَدَت في حَنَايا تلك الحقبة الاهتمامَ الكبيرَ، والذي كان له الأثرُ في الاهتمام بالتأليف في هذا الفَنِّ، وعدم التَّوَقُّفِ، ومُواصلة السَّير(١).

فَعَزَمْتُ على كتابة مُؤلَّف بمناسبة خَتْم «صحيح الإمام مُسلم بن الحَجَّاج» رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ تَشَبُّهًا بِمَن سَبَقَ، ذكرتُ فيه ما تَيَسَّر لي ذِكرُه مِن فوائد تتعلق بـ«صَحيح مُسْلِم»، وسَمَّيْتُه: «فَتح الرَّبِّ العَلِيِّ بختم المُسند الصَّحيح الشَّهير بِصَحيح مُسلم على المُحَدِّث العَلَّامَة ربيع المَدْخَلي».

أسألُ اللهَ أنْ يَنفع به؛ إنَّه وليُّ ذلك، والقادر عليه.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على نَبينا محمد وعلى آلِه وصَحْبِه أجْمعين، والحمدُ للهِ رَبِّ العَالمين

كَتَبَه

راجي رحمة ربِّه القَدِير المُعترف بالعَجْز والتَّقْصِير

أبو هَمَّام مُحَمَّد بن عَلي الصَّوْمَعِي البَيْضَانِي

اليَمني الأَصْل، المَكِّي مُجَاوِرًا

ببلدِ اللهِ الحَرَام مَكَّةَ زادها اللهُ تشريفًا

ليلة (٢٥/ ٢/ ١٤٣٥هـ)، وكان ذلك بمنزلي بِمَحلَّةِ العزيزية

البريد الإليكتروني: abohammam333@gmail.com

الموقع الإليكتروني: www.abouhamam.com

الواتس: ٠٥٣٧٣٣٢٥١٥

(١) «فن الختم في الحديث النبوي» (ص١٦٧- ١٧٠)، وما يتعلَّق بتأليف الخَتْم مُستفادٌ منه.

ترجمة مختصرة لشيخنا المدخلي حفظه الله

هو شيخُنا العَلَّامَة المُسْنِدُ المُفِيدُ: رَبيع بن هادي بن محمد عُمَير المَدخلي.

وُلِد بداية عام ١٣٥٢هـ (اثنين وخمسين وثلاثمائة وألف)، بقرية الجرادية، قُرب مَدينة صامطة.

ونَشَأ في حجر وَالِدته رَحِمَها الله؛ لأنَّ والدَه قد تُوفِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد مَوْلِده بسنةٍ ونِصف، وكان عَمُّه يُشرف على تَربيته؛ فَتَرَبَّى على مكارم الأخلاق، وشِيَم الرِّجال، والخِصال الحميدة؛ مِن الصِّدق، والأمانة، والمُحافظة على الصلاة.

مشايخه:

فأوَّلُ مَن أَخَذَ شيخُنا عليه بعد تَعَلُّم الخَطِّ والقراءة على الشَّيخ محمد بن محمد جابر المَدخلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث قَرَأَ عليه القرآنَ الكريم، وكذا دَرَسَ عليه عِلْمي: التَّوحيد والتَّجويد.

ثم انتقل إلى المَدرسة السَّلفية بمدينة صامطة؛ فأخذ عن العَلَّامَة الفقيه ناصر بن خلوفة طياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مِن أكبر طُلَّاب العَلَّامَة عبد الله القَرْعاوي؛ فحَضَرَ شيخُنا عليه في «بُلُوغ المَرَام»، و«نُزْهَة النَّظَر» للحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاني.

دَرَسَ في المَعهد العِلمي بصامطة، وتتلمذ على العَلَّامَة الحافظ الأَثَري حَافظ بن أحمد الحَكَمي[1]، المُتَوَفَّى سنة (١٣٧٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من العلماء الأَجِلَّاء.

درس «زَاد المُستقنع» على صاحب الفضيلة الشَّيخ الفقيه محمد بن صغير خميسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

أَخَذَ سَماعًا وقِراءة على الشَّيخ العَلَّامَة المُحَدِّث الفقيه أحمد بن يحيى النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد قرأ شيخُنا عليه مُؤخرًا في بداية «صَحيح البُخاري» بمحضرِ جَمْعٍ مِن المَشايخ والفُضلاء.

سَمِع وحَضَر على سَماحة الإمام المُحَدِّث الحافظ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز- المُتَوَفَّى (١٤٢٠هـ)؛ رَحِمَه اللهُ رحمة واسعة- أَكْثَرَ «صَحيح مُسْلِم» و«العقيدة الطحاوية» وشرحها، أو شيئًا مِن ذلك، وكذلك في التفسير، كـ(سورة الأنفال)، إلى غير ذلك من دُروس الشَّيخ العِلمية في الجامعة الإسلامية، وفي المَسجد النَّبوي.

دَرَسَ على الشَّيخ العَلَّامَة المُحَدِّث الكبير محمد ناصر الدِّين الألباني،

(١) **سألت شيخَنا - حَفِظه اللهُ- قائلًا**: ذَكرتم أنَّكم دَرستم على الشَّيخ حَافظ حَكَمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟
فقال: نَعَمُ.
قلت: لقد كان موتُه قبل القَرعاوي؛ فلماذا لا يُذكر القَرعاوي مِن مَشايخكم؟
فقال: أنا درستُ على القَرعاوي، لكني كنتُ صغيرًا، وكان يُدَرِّس في الجرادية، وكنت أسألُه كثيرًا، حتى إنه أَهْدَى لي دفترًا، وكان هذا الدفترُ معي إلى أن تخرجتُ من المعهد، هو ومخطوطات الشَّيخ حافظ، فَسَافرت إلى الرياض للدِّرَاسة، ورجعتُ بعد ثلاثة أشهر، وقد كنتُ وضعتُها في صندوق، فلما رجعتُ وَجَدْتُ الأَرَضَة أَكَلَتْها.

المُتَوَفَّى سنة (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لمدة ثَلاث سَنَوات في الجامعة الإسلامية وخارجها، قرأ عليه وسَمِع عليه الكثيرَ من علوم الحديث ودِرَاسة الأسانيد.

حَضَرَ وسَمِعَ- لمدة أربع سنوات- في الجامعة الإسلاميَّة والمَسجد النبوي، من العَلَّامَة الإمام محمد الأمين بن محمد المُختار الجَكني الشِّنقيطي، المُتَوَفَّى سنة (١٣٩٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التَّفسير، وفي أُصُول الفِقه.

جَالَسَ واستفاد من مجالس ودُروس العَلَّامَة عُبَيد الله بن عبد السَّلام الرَّحماني المُباركفوري، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومِن جَرَّاء تلك المَجَالس شَهِد هذا العَلَّامَة الجِهْبِذُ لِشَيخِنا بغزارة العِلم وسَلَامة الفَهم، كما في إجازته.

قرأ «صَحيح مُسْلِم»، وسَمِع «بُلُوغ المَرَام» وغيرهما من الكتب على العَلَّامَة المُحَدِّث بديع الدين الرَّاشدي السِّندي[1] (١٣٤٢- ١٤١٦هـ).

قَرَأ في «صَحيح مُسْلِم»، وسمع المُسلسل بالأوليَّة[2] من العَلَّامَة حَمُّود بن عبد الله بن حَمُّود التُّويجري، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

دَرَسَ وسَمِع- لمدة سَنة كاملة في الجامعة الإسلاميَّة- على العَلَّامَة المُحَدِّث محمد أعظم بن فضل الدين الجُندلوي، المُتَوَفَّى سنة (١٤٠٥هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما أنَّه زَارَه في بيته ببلاد الهند.

---

(1) يُنظر «النَّهج البَديع بأسانيد ومَرويات الشَّيخ رَبيع» (ص٩).

(2) وقد سمعتُ عليه هذا المُسَلْسَل، والمُسلسل بالمحَبَّة، وغيرهما مِن المُسلسلات بِقِراءة أخينا الحَبيب الشَّيخ أحمد بن عمر بازمول بمكتبة شيخِنا بِمكَّةَ.

شُيُوخه الذين أَجَازوه[1]:

١- الشَّيخ العَلَّامَة عَلِيم الدِّين بن مُوسى بن نُعمان المُحمدي البنقالي النديَاوي السَّلفي الأثري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢- الشَّيخ العَلَّامَة عُبيد الله بن عبد السَّلام المُباركفوري، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٤هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣- الشَّيخ العَلَّامَة السَّلَفي عبد الغَفَّار حَسَن الرَّحماني، المُتَوَفَّى سنة (١٤٢٨هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤- الشَّيخ العَلَّامَة حَمُّود بن عبد الله التُّويجري، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٣هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥- الشَّيخ العَلَّامَة المُحَدِّث محمد بن عبد الله الصُّومالي، ثم المَكِي الأَثَري، المُتَوَفَّى سنة (١٤٢٠هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٦- الشَّيخ العَلَّامَة بَدِيع الدين الرَّاشدي السِّندي، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٧- الشَّيخ العَلَّامَة المُحَدِّث إسماعيل بن محمد الأَنْصَاري، المُتَوَفَّى سنة (١٤١٧هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٨- الشَّيخ العَلَّامَة الفَقِيه المُعَمَّر المُسْنِد عبد الله بن عبد العزيز بن

---

(1) وقد جُمِعَت أسانيدُ شيخِنا في ثَبَتٍ بعنوان: «النَّهج البَديع بأسانيدِ ومَرْوِيَّاتِ الشَّيخ رَبيع»، جمع وإعداد أخينا الحبيب فضيلة الشَّيخ عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري.

عَقيل العَقيل، المُتَوَفَّى سنة (١٤٣٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٩- الشَّيخ العَلَّامَة الفَقِيه المُحَدِّث المُسْنِد أحمد بن يحيى النَّجْمي، المُتَوَفَّى سنة (١٤٢٩هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

صفاته وأخلاقه:

يَمتاز- حَفِظَه اللهُ- بالتَّوَاضع الجَمِّ مع إخوانِه وطُلَّابه وقَاصِديه وزُوَّاره، ويَظهر ذلك التَّواضع في هيئته ومُجالسته، حتى إنَّ جَلِيسَه لا يَمل من حديثه؛ لأنَّ مَجَالِسَه عامرةٌ بقراءة الحديث وكتب السُّنَّة، والتَّحذير من أهل البدع، وتَوجيه الشَّباب إلى ما ينفعُهم في دينهم.

اهتمامه بالعلم:

ولديه- حفظه الله- اهتمامٌ عجيبٌ بالعلم، وصَبْرٌ على ذلك، فَطُلَّابُه يَقرءون عليه كتب الحديث، وهو صابرٌ لا يَمل ولا يَكل، بل تَرَاه مُتيقظًا مُتنبهًا، إذا لَحن القارئ عليه، ويَسأله عن رجال الحديث وفِقهه وطُرُقه إذا كانت مُتعددة، وفي اللغة.

وإذا جَالَسْتَه في مَكتبته الخاصَّة تتعجب من صَبره على البحث والكتابة.

وإذا أراد البَحثَ عن مسألةٍ ووجدها في كتابٍ، وهي مَنقولة من كتاب آخر، يقول: لا بد أن نَعود إلى الكتاب المَنقول عنه.

ودائمًا يقول: لا تَعتمدوا على (الكمبيوتر)؛ استعينوا به، لكن ارجعوا إلى الأصول.

وَذِكْرُ هذا عنه يَطُول.

تمسُّكه بالسُّنَّة:

وشيخُنا- حفظه الله- شديدُ التَّمَسُّك بالسُّنَّة؛ صَغيرها وكبيرها، ويَحث طَلَّابَه وزُوَّاره على ذلك، وإذا رأى أحدَهم فَعَلَ شيئًا على أنَّه سُنَّة يسأله عن الدَّليل، وإذا ذَكَرَه يقول له مباشرة: هذه المَكتبة، وهذه الكتب، أَخْرِجْه لنا. وإذا أخرجه الباحثُ يَطلب الشَّيخُ النَّظَرَ في سَنده إذا كان حديثًا نبويًّا، ولا يخرج الطالب إلا وقد استفاد، وقد حَصَلَ لي معه- حفظه الله- ذلك مِرَارًا.

بُغْضُه الشَّديد للبِدعة وأهلِها:

وشيخُنا- حفظه الله- لديه بُغْضٌ شَديد للبدعة وأهلها، وهذا يَظهر جليًّا لِمَن جَالَسَه، أو قرأ كتبَه، أو سَمِع أشرطته، وتجده دائمًا مُحَذِّرًا المسلمين من تلك البدع وأهلها، ويَنصح بعدم مجالستهم والركون إليهم، ويرى ذلك من أسباب انحراف كثير من الشباب.

حُبُّه للسَّلفيين ولو كانوا بُعداء في المكان:

وعنده- حفظه الله- محبَّةٌ شديدةٌ للسَّلفيين، ويَظهر هذا منه- حفظه الله- جَلِيًّا عندما يَزوره الوافدون من بلدانهم؛ فإنه بعد السُّؤال عن حالهم يسألهم عن الدعوة السَّلفية وسَيْرِها، وعن السَّلفيين وأحوالهم، وسَمِعْتُه مرة يقول: إنه يَهمني السَّلفي، ولو كان في اليابان.

وإذا هَاتَفَه شخصٌ من الخارج يسأله بقوله: كيف الدَّعوة عندكم؟ ويَسألهم عمَّن يَعرفهم، وعن نَشاطهم الدَّعوي، ويَنصحهم بمن يعرف أنَّه أهلٌ لأن يُدَرِّسهم؛ فَجَزَاه اللهُ خيرًا.

حُبُّه لطلبة العِلم:

وشيخُنا- حفظه الله- يُحِبُّ طَلبةَ العِلم، ويتفقَّدُ أحوالهم، ويَسأل عنهم، ويَقضي حوائجهم، ويُعينهم، ويشفع لهم بحسب استطاعته، وإذا عَرف منهم من يرجو أن يَنفع اللهُ به الإسلام والمسلمين فإنَّه يَهتم به، فإن غاب أَرْسَلَ إليه مَن يَبحث عنه أو يُهاتفه، وإذا زاره طلابُ عِلم فإنَّه يلزم عليهم أن يَبقوا إمَّا للغَدَاء أو العَشاء، وكثيرًا ما يكون ذلك في طعام العشاء، حتى إنك ترى المُلتفين حول سُفرة الطعام يَتناقلون معه الفوائد، ويسألونه وهو يُجيب دون تَضَجُّر.

وأمَّا في شهر رمضان فلا تَسأل عن كثرتهم، يحضرون درسًا في التفسير من بعد العصر إلى المَغرب، ثم يُفطرون عنده حتى إنَّ مكان الطَّعام لَيَمْتلئ، وبعضهم يَبقى واقفًا حتى يقوم الذي قبله، وهذا يطولُ ذِكرُه عنه حفظه الله.

سَعْيُه في رَأْبِ الصَّدع الحاصل بين السَّلفيين:

وله- حفظه الله تعالى- اهتمامٌ بالغٌ في رأب الصَّدع الحاصل بين بعض السَّلفيين، وذلك بِحَلِّ مَشاكلهم، والإصلاح بينهم، وإنَّك لَتتعجب على صبره لذلك، ولقد حضرتُ بعضَ المجالس، وهو يَعِظُ بعض الأطرافِ، ويُلاطفه، ويُذَكِّره بالله بأن يُحافظ على جَمْع الكلمة، ولا يكون سببًا في تقطيع أواصر الأُخوة بين السَّلفيين، وقد يَشُدُّ عليه ويُريه أنه على خطأ، ويَستدعي الطرف الثاني، ويُكَلِّمه بما كَلَّم به الأول، ولا يُحابي أحدًا كائنًا مَن كان حتى لو استدعى ذلك بالمكالمة الهاتفيَّة يفعله، كما فعل مع بعض السَّلفيين بفلسطين؛

يُكلم أحدَهم ويَطلب منه إحضار الطرف الثاني، فيُحاول جاهدًا أن يُؤلِّف بينهم، ومع إخواننا السَّلفيين بمصر، وكذلك إخواننا السَّلفيين في اليَمن من تلامذة شيخِنا الوادعي في خِلافهم؛ فإنَّه يحاول قدر الإمكان أن يُؤلِّف بينهم، ويرى الجميع سَلفيين، ويَنصحهم بعدم تحزيب بعضهم بعضًا، وأن الكلَّ على مَنهج سَلفي، وسمعتُه يقول لأحدهم: والله، لو كان الطَّرَفُ الآخرُ أهلَ بِدع أو أصحاب حزبيَّة لَصِحْتُ بهم.

وكلُّ طَرف من الأطراف يَنصحه بالرِّفق مع الطرف الآخر، وقد يَغضب ويشدُّ على بعضهم؛ إشفاقًا عليه، وقد حضرتُ مجلسًا غَضِب فيه ما رأيته غضب في مجلس مثلما غضب في ذلك المَجلس، وكان إذا انتهى من نصيحته يأخذ المَنصوح، ويقول له: اعذرني يا ابني، أنا شددتُ عليك من أجل مَصلحتك. ويَنصحه بترك الغُلُوِّ، وبالرِّفق في الدَّعوة، وإذا كان عند الآخر خَطأ فَلْيَكُن بالحكمة والمُنَاصحة، وأنَّ الكلَّ أهلُ سُنَّة؛ فجزاه الله خيرًا.

مُناصحته لِمَن وَجَد عنده انحرافًا عن المنهج السَّلفي:

ولديه اهتمامٌ بمُناصحة المُخَالف وصَبْرٌ عليه، يَصل ذلك إلى سنوات، وقد مَكَثَ يُناصح بعضَ مَن انحرفوا عن منهج أهل السُّنَّة فترة تزيد عن سبع سنين، ويَستخدم- حفظه الله- جميع الوسائل التي يرى أنها تكون سببًا لإعادة ذلك الشَّخص إلى جَادَّة الحقِّ، فإنه قد يُخبر أقرب الناس له إذا كان يرى في ذلك مصلحة، ويَطلب منه مناصحته، كما عرفتُ عنه ذلك بنفسي، وإذا بَلَغَهُ عن أحدٍ من أهل السُّنَّة أنه قال قولًا خَالَفَ فيه الحق، فإنه يقول للنَّاقل: لا تَنْشُر هذا، فلعله بغير قصدٍ، وأعطني المَرجع لكلامه، وسوف أناصحه،

ويرجع عمَّا قال إن شاء الله.

كُرهه للمَدح والإطراء نثرًا كان أم شعرًا:

وعند شيخِنا- كان اللهُ له- كراهيةٌ شديدة للمُبالغة في المدح وفي الإطراء، ويقول: إنَّه يَضر المَمدوح، ويُصيبه بالغُرور.

وقد جاءه شخصٌ قبل مدة بقصيدة، فقال له: عندي قصيدةٌ أُريد أن أقرأها عليك. فقال الشَّيخ: في ماذا؟ قال: سأقرأها؟ فقال له مَرَّة ثانية: في ماذا؟ قال: فيك يا شيخ. فقال له: لا أُريد أن أسمعها. قال الشَّيخ: فَغَيَّرها هذا الرجل لأحدِهم، وسَمَّاه لي؛ فكانت من أسباب انحرافه عن المَنهج السَّلفي. وسمعتُه يُناصح شاعرًا سلفيًّا بأن يَنتبه من الغلو والإطراء.

قلت: وأمَّا إذا كان الشَّاعر قال حقًّا لا مُبالغة ولا إطراء فيه، فإنه لا بأس به، وإن كَرِهه مَن قيل فيه، فهذا على سبيل التَّواضع منه، ومِن هذا قول بعض الشعراء[1] في شيخنا- حفظه الله- واصفًا نقده لأخطاء سَيِّد قُطْب:

فمِنهاجُـه في النَّقـد مِنهـاجُ ناصـحٍ ... لِيَنْصُر هـذا الـدِّينَ فـي كـل مَعْقِـلِ
أزاحَ سِـتَارًا عـن عَـوَارٍ لـسيِّدٍ ... وضـمَّنه نُـصحًا أَضَـاء كمِـشْعلِ
ففـي كَـشْفه ردٌّ لزيـفٍ مُـسطَّرٍ ... فلـولاه بعـد الله مـا كـان يَنجلـي
هـذا فكـم في كُتبـه قـد بَـدَتْ لنـا ... مَزالـقُ أخطـاءٍ تَنُـوءُ بكَلْكَـلِ
فكيـف إذا شـاهَدْتَه في ظِلالِـه ... وقد نَال من موسى النَّبيِّ المُبَجَّلِ

(1) هو أخونا الشَّاعر أبو رَوَاحة الموري، نَزِيل جدة حَفِظَه الله تعالى.

فأصبح يَرمي بالتَّعَصُّب شخصَه ببالـــغِ عقـــلٍ هـــابطٍ مـــتقوِّل
ففي كُتْبه طَعْنٌ وخَدْشُ صحابةٍ كأمثـــال عثمـــانَ العظـــيمِ التَّبَتُّـــل
كـذلك لـم يُثبِـتْ صِفـاتِ إلهنـا على مَنهج الأسلاف عند التَّأمُّل
فـذلك ربُّ الكـون لـيس بمُـستوٍ على عرشه في نَهج كـلِّ مُعَطِّـل
وقد عميَ الإخوان عن كل زَلَّةٍ يُسطِّرها قطـبٌ بـسِفْرٍ مُفـصَّل

آثاره العِلميَّة:

ولشيخنا- حفظه الله- آثارٌ عِلمية هائلة؛ منها ما يلي:

١- «بين الإِمَامَيْن مُسلم والدَّارقطني)، وهي رسالة (ماجستير) قَدَّمها لجامعة المَلِك عبد العزير، فَرع مَكَّة، في عام (١٣٩٧هـ).

٢- تحقيق كتاب: «النُّكَت على كتاب ابن الصَّلَاح» للحَافظ ابنِ حَجَر، وهي رسالتُه لدرجة (الدُّكتوراه)- العَالِمِيَّة- مِن جامعة المَلِك عبد العزير، فرع مكة.

٣- «أضواء إسلاميَّة على بعض الأفكار الخَاطِئة».

٤- «مَكانة أهل الحديث، ومَآثرهم، وآثارهم الحَميدة في الدِّين».

٥- تحقيق كتاب: «المَدخل إلى الصَّحيح» للحاكم النَّيْسَابوري، مع «التَّكميل والتَّوضيح للمَدخل إلى الصَّحيح».

٦- «مَنهج الأنبياء في الدَّعوة إلى الله فيه الحكمةُ والعَقْلُ».

٧- «مُذكرة في الحديث النَّبوي».

٨- «الرَّدُ المُفحم على مَن اعتدى على صَحيح الإمام مُسلم».

٩- «مَنهج الإمام مُسلم في تَرتيب كتابه الصَّحيح ودَحض شُبهات حوله».

١٠- «كَشف مَوقف الغَزالي من السُّنَّة وأهلها، ونَقد بعض آرائه».

١١- تحقيق كتاب: «قاعدة جَليلة في التَّوَسُّل والوَسيلة» لشيخ الإسلام ابن تَيمية.

١٢- «تَقسيم الحديث إلى صَحيح وحَسَن وضَعيف بين واقع المُحَدِّثين ومُغالطات المُتَعَصِّبِين)، ردٌّ على أبي غُدَّة، ومحمد عوامة.

١٣- «التَّعَصُّب الذَّميم وآثاره».

١٤- «صَدُّ عُدوان المُلحدين، وحُكم الاستعانة على قتالهم بغير المُسلمين».

١٥- «مَنهج أهل السُّنَّة والجماعة في نَقد الرِّجال والكتب والطوائف».

١٦- «أهل الحديث هم الطَّائفة المَنصورة النَّاجية»، حوار مع سلمان العودة.

١٧- «أضواء إسلاميَّة على عَقيدة سَيِّد قُطب وفِكره».

١٨- «الحَدُّ الفاصل بين الحقِّ والباطل»، حوار مع الشَّيخ بَكر أبو زيد في عَقيدة سَيِّد قُطب وفِكره.

١٩- «النَّصيحة هي المَسؤولية المُشتركة في العَمَل الدَّعوي».

٢٠- «العَوَاصم مما في كُتُب سَيِّد قُطب من القَوَاصِم».

٢١- «مَطَاعن سَيِّد قُطب في أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

٢٢- «المَحَجَّة البَيضاء في حماية السُّنَّة الغَرَّاء من زَلَّات أهل الأخطاء، وزَيغ أهل الأهواء».

٢٣- «جَماعةٌ واحدةٌ لا جماعات، وصراط واحد لا عشرات»، حوار مع الشَّيخ عبد الرحمن بن عبد الخالق.

٢٤- «النَّصر العَزيز على الرَّدِّ الوَجيز»، حوار مع الشَّيخ عبد الرحمن عبد الخالق.

٢٥- «التَّنكيل بما في تَوضيح المليباري من الأباطيل».

٢٦- «إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل».

٢٧- «انقضاض الشُّهُب السَّلفية على أوكار عَدنان الخَلفيَّة».

٢٨- «دَفع بَغي عدنان على عُلماء السُّنَّة والإيمان».

٢٩- «نقد كتاب الثقافة الإسلاميَّة»، وهو كتابٌ يُدَرَّس في عدد من الجامعات في المَملكة، وهو من تأليف مجموعة؛ منهم: عبد الرحمن حَبَنَّكة، ومحمد الغَزالي، ومحمد قُطب، وهو مَنشور على شكل مُذكرة.

٣٠- «مَآخذ مَنهجية على الشَّيخ سَفَر الحَوالي».

٣١- «نظرات في كتاب التَّصوير الفني في القرآن الكريم» لِسَيِّد قُطب.

٣٢- «موقف الإسلام من عيسى- عليه الصَّلاة والسَّلام- يَقتضي من النصارى أن يُؤمنوا بمحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبماجاء به»، مع «نصيحة ودعوة للبَابوات إلى الإسلام».

٣٣- «المَوقف الصَّحيح من أهل البِدع»، وقد قمتُ بالتعليق عليه، وهو مطبوع.

٣٤- «دَحْر افتراءات أهل الزَّيغ والارتياب عن دعوة الإمام محمد بن عبد الوَهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ»، نَقْدٌ لِحَسَن المالكي.

٣٥- «حُجِّيَّة خبر الآحاد في الاعتقاد والأحكام».

٣٦- «رَدُّ كُلِّ المُنكراتِ والأهواءِ والأخطاءِ منهجٌ شرعيٌّ في كل الرِّسالات، وسار عليه السَّلَفُ الصَّالح الأجلاءُ».

٣٧- «الحقوق والواجبات على الرِّجال والنِّساء في الإسلام».

٣٨- «الذَّبُّ عن الصَّحابي الجليل أبي بَكْرة، وعن مَرْوِيَّاته، وعن أئمة الإسلام والسُّنَّة الذين قَبِلوا هذه المَرويات».

٣٩- «الحَثُّ على المَودة والائتلاف، والتَّحذير من الفُرقة والاختلاف».

٤٠- «مَجموعة رُدود الشَّيخ ربيع بن هادي المَدخلي على أبي الحَسَن المَأربي»، من إعداد دار الإمام أحمد في مصر، في مجلد كبير، ويحتوي على (١٨) مَقَالًا في الرَّدِّ على أبي الحَسَن المَأْربي.

٤١- «كَشف زيف التَّصَوُّف، وبيان حقيقته، وحال حَمَلته»، حوار مع

الدكتور القَاري وأنصاره، ويحتوي في الرَّدِّ جَمْعًا لمقالات الشَّيخ ربيع ضد التَّصوف والصوفية، طُبِعت في مَكتبة وتَسجيلات الإمام مُسلم بالكويت.

٤٢- «القولُ الواضحُ المُبين في المراد بِظِلِّ الله الذي وَعَد به المؤمنين العَاملين»، مع «دفع بهت وكَيد الخائنين عن العَلَّامَة محمد بن عُثيمين».

٤٣- «شرح أُصُول السُّنَّة» للإمام أحمد.

٤٤- «بَرَاءةُ الصَّحابة الأخيار من التبرُّك بالأماكن والآثار»، وهو كتاب كبير في الرَّدِّ على كتاب للدكتور عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ، سَمَّاه بـ«الآثار النَّبويَّة بالمَدينة المنورة، ووجوب المُحافظة عليها، وجواز التبرك بها».

٤٥- «دراسة أقوال العُلماء في حديث: «**أَرْحَمُ أُمَّتي بِأُمَّتي أبو بَكر...**» الحديث».

٤٦- شرح حديث: «**الدِّينُ النَّصيحةُ**».

٤٧- «تذكير النَّابهين بِسِير أسلافهم حُفَّاظ الحديث السَّابقين واللاحقين».

٤٨- «المَجموع الوَاضح في رَدِّ مَنهج وأُصُول فالح».

٤٩- «كشف زَيف التَّشَيُّع»، وهو جمعٌ لمقالات الشَّيخ في الرَّدِّ على الشِّيعة.

٥٠- «الانتصار لكتاب العزيز الجَبَّار والأصحاب الأَخْيار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على أعدائهم الأشرار».

٥١- «شَرح عَقِيدة أصحاب الحَديث، للصَّابوني».

وغيرها مِن المُؤلَّفات والمَقَالات[(١)]

ثناء عُلَماء العَصر عليه:

الإمام ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال العَلَّامَةُ الإمامُ عبدُ العزيز بن بَاز رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (شريط الأسئلة السويدية): «إنَّ الشَّيخَ ربيعًا مِن عُلَماء السُّنَّة».

وقال: «هُما- يعني: الشَّيخ ربيعًا والشَّيخ محمد أمان الجَامي- مَعروفان لديَّ بالعِلم والفَضل والعقيدة الصَّالحة....؛ فأُوصي بالاستفادة من كتبهما».

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الشَّيخُ ربيع من خِيرة أهل السُّنَّة والجماعة، ومعروف أنَّه من أهل السُّنَّة، ومَعروفة كتاباته ومقالاته». (شريط ثَناء العُلماء على الشَّيخ ربيع)، إصدار تسجيلات مِنهاج السُّنَّة.

وهناك محاضرةٌ للشَّيخ ربيع في الطَّائف (١٤١٠/١/٣هـ)، بعنوان: «التَّمَسُّك بالمَنهج السَّلفي، عَقَّب عليه الإمامُ ابنُ باز قائلًا: «قد استمعنا جميعًا هذه الكلمات مِن صاحب الفَضيلة الشَّيخ ربيع بن هادي المَدخلي، في موضوع: التَّمَسُّك بالكِتاب والسُّنَّة، والحَذَر مما يُخالفهما، والحَذَر من أسباب التفرق والاختلاف والتعصب للأهواء، ولقد أَحْسَن وأَجاد وأفاد- جزاه اللهُ خيرًا، وضَاعَفَ مَثُوبته-...، وأنْ يُوفِّق أخانا صاحبَ الفَضيلة الشَّيخ ربيعًا لكل خير،

---

(١) انظر ثَبَتَ كُتُبِ الشَّيخ الذي جمعه أخونا الشَّيخ خالد بن ضَحْوي الظَّفِيري جزاه الله خيرًا، وهو في مَوقع شيخنا ربيع حفظه الله تعالى، و«النَّهج البديع بأسانيد ومرويات الشَّيخ ربيع» (ص٧) وما بعدها، جمع وتخريج أخينا فضيلة الشَّيخ عبد الله بن محمد بن عامر الأحمري.

وأن يَجزيه عن كلمتِه خيرًا، وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على سَيِّدِنا محمد، وعلى آلِه وأصحابِه وأتباعِه بإحسانٍ».

العَلَّامَة ابن عُثَيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

سُئل العَلَّامَةُ ابن عُثيمين: ما هي- كذا- نَصيحتكم لمن يَمنع أشرطةَ الشَّيخ ربيع بن هادي؛ بدعوى أنَّها تُثير الفِتنة؟

فأجاب الشَّيخُ قائلًا: «رَأْيُنا أنَّ هذا غلطٌ وخطأٌ عظيم، والشَّيخُ ربيع من عُلماء السُّنَّة، ومِن أهل الخير، وعقيدته سليمة، ومَنهجه قويم، ولكن لما كان يَتكلم على بعض الرُّموز عند بعض الناس من المُتأخرين؛ وَصَمُوه بهذه العيوب». اهـ. الشَّريط الأول من الأسئلة المَطروحة عَبر الهاتف من هولندا، باسم: «كشف اللثام عن مخالفات أحمد سلام».

وفي شريط «الأسئلة السويدية»، قال العَلَّامَةُ ابن عُثيمين: «أمَّا بالنِّسبة للشَّيخ ربيع فأَنا لا أعلمُ عنه إلا خيرًا، والرجلُ صاحبُ سُنَّة، وصاحبُ حديثٍ».

كانت في عُنيزة محاضرة للشَّيخ ربيع بعنوان: «الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة»، وسُجِّل على إثرها شريط بعنوان: «إتحاف الكِرام بلقاء العُثيمين»، وجاء فيه هذه الكلمة للعلامة ابن عثيمين: «إننا نحمدُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يَسَّر لأخينا الدُّكتور ربيع بن هادي المَدخلي أن يَزور هذه المنطقة؛ حتى يَعْلَم مَن يَخفى عليه بعضُ الأمور أنَّ أخانا- وَفَّقنا اللهُ وإيَّاه- على جانب السَّلفية: طريق السَّلف، ولست أعني بالسَّلفية أنَّها حِزْبٌ قائم يُضاد لغيره من

المُسلمين، لكني أريدُ بالسَّلفية أنَّها على طريق السَّلف في مَنهجه، ولا سِيَّما في تحقيق التَّوحيد، ومُنابذة مَن يُضاده، ونحن نعلم جميعًا أنَّ التوحيد هو أصلُ البعثة التي بَعَثَ اللهُ بها رُسلَه عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، زيارة أخينا الشَّيخ ربيع بن هادي إلى هذه المنطقة- وبالأخص إلى بلدنا عُنيزة- لا شَكَّ أنَّه سيكون له أثرٌ، ويَتَبَيَّن لكثير من الناس ما كان خافيًا بواسطة التَّهويل والتَّرويج وإطلاق العِنان للِسَّان، وما أكثر الذين يَندمون على ما قالوا في العُلماء، إذا تَبَيَّن لهم أنَّهم على صَواب».

وجَاء في الشَّريط السَّابق نفسه سؤالٌ حول كُتُب الشَّيخ رَبيع، فقال ابنُ عُثيمين: «الظَّاهر: أنَّ هذا السؤال لا يَحتاج لقولي، وكما سُئل الإمام أحمد عن إسحاق بن راهويه- رحمهم الله جميعًا- فقال: «مِثْلِي يُسْأل عن إسحاق! بل إسحاقُ يُسأل عَنِّي»، وأنا تَكَلَّمْتُ في أَوَّل كلامي عن الذي أَعْلَمُه عن الشَّيخ ربيع وَفَّقَه اللهُ، وما زال ما ذَكرته في نفسِي حتى الآن، ومجيئه إلى هنا وكَلِمَته التي بَلغني عنها ما بَلغني، لا شَكَّ أنَّه مما يزيدُ الإنسان محبَّة له ودعاء له».

وجاء- في شريط: «لقاء الشَّيخ ربيع مع الشَّيخ ابنِ عُثيمين حول المَنهج»- إحالةُ الشَّيخ ابن عثيمين لِمَن سألَه عن كُتُبِ سَيِّد قُطب على الشَّيخين: الشَّيخ عبد الله الدُّويش رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشَّيخ ربيع حَفِظَه اللهُ.

العَلَّامَة المُحَدِّث محمد ناصر الدِّين الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

جاء في شريط «المُوازنات بِدْعة العَصر» قوله: «وباختصارٍ أقولُ: إنَّ حاملَ راية الجرح والتَّعديل اليوم في العصر الحاضر وبِحَقٍّ هو أخونا الدُّكتور

ربيع، والذين يَرُدُّون عليه لا يَرُدُّون عليه بعلمٍ أبدًا، والعِلْمُ مَعه».

وسُئل الشَّيخُ الألبانيُّ فيمن يُشكك في الشَّيخين: ربيع بن هادي المَدخلي، ومُقبل بن هادي الوَادِعي، فأجاب قائلًا: «نحن- بِلا شَكَّ- نحمدُ الله عَزَّوَجَلَّ أن سَخَّر لهذه الدَّعوة الصَّالحة القائمة على الكتاب والسُّنَّة على مَنهج السَّلَف الصَّالح- دعاةً عَديدين في مختلف البلاد الإسلامية يَقومون بالفرض الكِفائي الذي قَلَّ مَن يقومُ به في العالم الإسلامي اليوم، فالحَطُّ على هذين الشَّيخين: الشَّيخ ربيع، والشَّيخ مُقبل، الدَّاعِيَيْن إلى الكتاب والسُّنَّة، وما كان عليه السَّلَف الصَّالح ومحاربة الذين يُخالفون هذا المَنهج الصَّحيح- هو كما لا يَخفى على الجَميع- إنَّما يَصْدُر مِن أحدِ رَجُلَيْنِ: إمَّا مِن جاهلٍ، أو صَاحِب هوى». شريط: «لقاء أبي الحَسَن المَأربي مع الألباني».

وقال الشَّيخُ في نفس الشَّريط السَّابق: «فأريدُ أن أقول: إن الذي رأيتُه في كتاباتِ الشَّيخ الدُّكتور ربيع أنَّها مُفيدة، ولا أذكر أني رأيت له خَطأ، وخُروجًا عن المَنهج الذي نحن نَلتقي معه ويَلتقي معنا فيه».

العَلَّامَة صَالِح اللُّحَيْدَان حَفِظَه اللهُ:

قال في شَريط: «هَدْي النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في العَشْر الأواخر من رمضان»، تسجيلات الإمام الآجري.

ونص السؤال: يقول: سَمَاحة الشَّيخ، كَثُر الحَديثُ عندنا في ليبيا وفي دُول المَغرب العربي حول الشَّيخ رَبيع المَدخلي، وهناك مَن يَعتبر رسائل الشَّيخ بأنَّها من أفضل الرسائل في هذا العَصر والتي لا مُجَاملة فيها، لكن هناك مَن

يَعتبره بأنَّه مِن أهل البِدع والتَّكفير، نريد مِن سَماحة الشَّيخ أن يُعَلِّق على هذا الأمر، جَزَاكم اللهُ خيرًا!

فأجاب الشَّيخُ قائلًا: «يُمكن أنَّ اللهَ كَتَبَ للشَّيخ ربيع مَنزلةً في الجَنَّة عالية، ولم يُؤَدِّ العملَ الذي يَكفيها، فجعل هؤلاء الناس يَقعون فيه؛ لِيرفع اللهُ درجتَه، ولِتَنْحَطَّ درجاتُهم بذلك، والرَّجُلُ لا شكَّ في سَلامة عقيدته وصفائها، والعِصمة! لا يُعصم أحدٌ بعد الأنبياء، لا أحدَ مَعصوم بعد الأنبياء، ولكن الرجل في عقيدته الذي أعرفُ عنه أنَّه سَلِيمُ المُعتقد، والإنسانُ إذا أخطأ، كما يقول الشاعر:

فَمَن ذَا الذي تُرضى سَجاياه كُلُّها كَفَى المَرْء نُبلًا أن تُعَدَّ مَعَايبه

ثم هؤلاء الشَّباب الذين يتحَدَّثون عن مِثله، هل كانوا في منزلة عالية من التُّقى والضَّبط والإتقان والمَعرفة؟!

يَنبغي للإنسان أن يَشتغل بنفسِه، وما كان أهلُ العِلم يَحرصون على تتبع هَفَوات العلماء إذا كان لهم هَفَوات.

وقد أَلَّف شيخُ الإسلام ابن تَيمية رسالة صغيرة هامَّة سَمَّاها «رَفْع المَلام عن الأئمة الأعلام»، يعني: لو أخطأ أيُّ عالم.....، كهؤلاء الذين يَذهبون يُخَطِّئون الحافظَ ابنَ حَجَر والنَّوويَّ، ليس أحدٌ من الناس كلامه كله حَقٌّ سِوى محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فكما قال مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلٌّ يُؤخذ من قوله ويُترك إلا صاحب هذا القبر»، يُشير إلى قبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

يَنبغي على هؤلاء الشباب في ليبيا أو المغرب أو البلاد هذه: أن يَتَّقُوا اللهَ

في أنفسهم، ويَتجنبوا الوقوع في أعراض الناس، وفي أعراض طَلَبة العِلم، وفي أعراض أهل العلم.

ثُمَّ يَنبغي لكل واحد منهم أن يَنظر في تعامُلِه مع النَّاس، وتعامله مع عبادة ربِّه، وليتفقد ما قد يكون عنده من عُيوب، وسيجد عيوبًا، وليسعى لإصلاح نفسِه؛ فَرَحِمَ اللهُ امرأ عَرَف قَدْرَ نفسِه، واللهُ المُستعانُ». اهـ.

العَلَّامَة صَالِح الفَوزان حفظه الله.

قال- كما في «الأسئلة السويدية» في مَعرض كلامه عن جماعة من أهل العِلم-: «كذلك مِن العُلماء البَارزين الذين لهم قَدَمٌ في الدَّعوة: فضيلة الشَّيخ عبد المُحسن العَبَّاد. فضيلة الشَّيخ ربيع بن هادي. فضيلة الشَّيخ صالح السحيمي، كذلك فضيلة الشَّيخ محمد أَمَان الجامي.

إنَّ هؤلاء لهم جهودٌ في الدَّعوة والإخلاص، والرَّد على مَن يُريدون الانحراف بالدَّعوة عَن مَسارها الصَّحيح، سواء عَن قَصْد أو عن غير قصد، هؤلاء لهم تجارب، ولهم خِبرة، ولهم سَبْرٌ للأقوال، ومعرفة الصَّحيح من السَّقيم؛ فَيَجب أن تُروَّج أشرطتُهم ودُروسُهم، وأن يُنتفع بها؛ لأنَّ فيها فائدةً كبيرةً».

العَلَّامَة محمد بن عبد الله السبيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كما في «الأسئلة السويدية» سُئل بما يلي: ما هي نَصيحتكم لمن يَمنع أشرطة المَشايخ من أهل السُّنَّة المَعروفين، مثل: الشَّيخ محمد أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والشَّيخ ربيع بن هادي المَدخلي- حَفِظَه الله- حيث يقول: إنَّ أشرطة الشَّيخ ربيع تُثير الفتنة؟

فأجاب قائلًا: «أعوذُ بالله.... لا، شوف هذين الشَّيخين أشرطتهم من أَحْسَن الأشرطة، هؤلاء يَدعون إلى السُّنَّة، وإلى التَّمَسُّك بالسُّنَّة، ولكن ما يتكلم بهؤلاء إلا إنسان صاحِب هَوى، وأكثر ما يتكلم بهؤلاء أهلُ الأحزاب، الذين يَنتمون إلى حزبٍ من الأحزاب، هم الذين يُنكرون هذه الأشياء، أمَّا بالنسبة لهذين الشَّيخين مَعروفين بالسُّنَّة، وعقائدهم سلفيَّة، وهم من أحسنِ النَّاسِ».

العَلَّامَة عبد الله بن عبد العزيز العقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لقد كنتُ أنا ومجموعة من طلاب شيخِنا- حفظه الله- في مَكتبته العامرة، أثناء قِرَاءتنا عليه في «صَحيح مُسْلِم» (سنة ١٤٢٨هـ)، فجاء العَلَّامَةُ عبد الله بن عقيل، وسَلَّم على شيخِنا، وقال له: هاتِ رأسَك أُقَبِّلْه. فقال الشَّيخ ربيع: أستغفر الله، أستغفر الله! فَجَلَسَ ابنُ عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبعدما سأل شيخَنا عن صِحَّتِه، قال: «يا طلبةَ العِلم، عليكم بالشَّيخ ربيع، عليكم بهذا العالِمِ، واللهِ إذا ذَهَبَ مِن بين أيديكم لَتَعُضُّن أصابعَ النَّدم».

العَلَّامَة مُقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال في كتاب «فضائح ونصائح» (ص٣٦): «أنصح إخواني في الله بقراءة كتب الشَّيخ ربيع حفظه الله، وأن يَستفيدوا منها».

وقال في كتاب «تحفة الأريب» في الجواب عن السؤال رقم (٧٥): «وأنصح بقراءة كتاب أخينا في الله ربيع بن هادي: «جماعة واحدة لا جماعات، وصراط واحد لا عَشَرات»، فهو كافٍ وافٍ». اهـ.

وفي الجواب عن السُّؤال رقم (١٢٣)، قال مُحَفِّزًا طُلَّاب العِلم إلى الرِّحلة إلى أهل العِلم: «الذي نَنصح به أن يُرَاسِلوا أهلَ العِلم، وإن استطاعوا أن يَرحلوا إليهم فَعَلُوا؛ مِثل الشَّيخ الألباني، والشَّيخ ابن باز، والشَّيخ عبد المُحْسن العَبَّاد، والشَّيخ ربيع بن هادي، والشَّيخ ابن عُثيمين؛ فإنِ اسْتطاعوا أن يَرْحَلوا إليهم فَعَلُوا، وإن لم يَستطيعوا أن يَرحلوا إليهم فَبِوَاسطة الهاتف والمُرَاسلات». اهـ.

العَلَّامَة أحمد بن يحيى النَّجمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال في كتابه: «المَورد العَذب الزُّلال» (ص ٢٥١) عن المُتعصبين لسيد قطب وآرائه المُنحرفة: «وعَظَّمُوه كلَّ التَّعظيم؛ مما جعلهم يَتخذون كلَّ ما قاله في كُتُبِه حقًّا وصوابًا، وإنْ خالف الأدلة وبَايَنَ مَنهجَ السَّلف، ويتضح ذلك من الثورة الكلاميَّة والإشاعات الإعلاميَّة التي أَشَاعوها ضِدَّ الشَّيخ ربيع بن هادي المَدخلي[(١)]، حين رَدَّ على سَيِّد قُطب في بعض الأخطاء الاعتقاديَّة الفَظيعة، وجعلوه مُتَجَنِّيًا عليه وظالمًا له، ولم يَحملهم الإنصافُ أنْ يعودوا إلى تلك الأماكن والأرقام التي أشار ربيعٌ في كتابه إليها؛ كالنَّيل من نَبيِّ الله مُوسى عليه السَّلام، والتَّحَامل على عُثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وإسقاط خلافته من بين خِلافة الخُلفاء الرَّاشدين، وجَعلها فجوةً، ونَيْله من باقي الصَّحَابة، وجهله بتوحيد الأُلوهية، وسُلوكه مذهب الأشاعرة في تأويل الصِّفات، وتَمييعه لكثير من المَسائل العقديَّة، وغير ذلك، واللهُ المُستعانُ».اهـ.

---

(١) **والعجيبُ**: أنَّهم أَشَاعوا أنَّ الشَّيخ - حفظه الله- فُصِل مِن الجامعة، مع أنَّه دَرَّس فيها حتى تَقَاعَدَ، وأشاعوا أنَّه أُخرج من المَدينة، وكَذَبوا، بل خرجَ لأمور صِحيَّة، وانتقل إلى مكة برغبةٍ منه، فَهُم لا حَيَاء عندهم، نعوذُ بالله من البُهت.

العَلَّامَة محمد بن عبد الوَهَّاب البَنَّا رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

دعا العَلَّامَةُ البَنَّا شيخَنا المَدخلي للعَشاء، وطلب مِنِّي- حفظه الله- أن أَصْحَبَه، وعندما وصلنا مَنزل الشَّيخ البَنَّا رَحِمَهُ ٱللَّهُ وَجَدْناه عند بابِه، وسَلَّمْنا عليه، فكان يُحَاول تقبيلَ رأس الشَّيخ ربيع، والشَّيخُ رَبيع يَرفضُ، فقال البَنَّا: «شَيخنا». فقال الشَّيخ ربيع: «أنت شيخي، ولست أنا شيخك».

وبعد العَشاء وعند خروجنا، وكان هناك مجموعة من طَلَبة العِلم، قال البَنَّا: «الذي أَدِينُ اللهَ به أنَّ الشَّيخ رَبِيعًا مُجَدِّد القَرْن الرَّابع عَشَر في الجَرْح والتَّعْديل». اهـ.

فصل في إسنادي إلى صحيح الإمام مسلم

أَرْوِي «صحيح مسلم» من طريق جماعة من مَشايخي الأماجد، بَيْدَ أنَّ السَّماعَ للكتاب كاملًا لم يَحصل إلا مِن طريق شيخِنا المُحَدِّث ربيع المَدخلي، كان اللهُ له.

فأقول:

حدَّثنا شيخُنا العَلَّامَةُ المُحَدِّثُ المُسند رَبيع بن هادي المَدخلي ببعضِ أحاديثه(١)، وأخبرنا ببقيته قِراءة عليه، بعضها(٢) بقراءتي عليه، والبعض الآخر بقراءةِ غيري وأنا أسمعُ.

قال: حدَّثنا أبو محمد بَديع الدِّين الرَّاشدي السِّندي، قال: حدَّثنا عبد الله الرُّوبْرِي الأمرتسري ثم اللاهوري، أخبرنا عبد الجَبَّار بن عبد الله الغزنوي، أخبرنا نذير حُسين الدِّهلوي، أخبرنا محمد إسحاق الدِّهلوي.

أخبرنا جَدِّي لأمي عبد العزيز الدِّهلوي، حدَّثنا والدي أحمد ولي الله الدِّهلوي سَماعًا لبعضِه إنْ لم يكن كله- مع إكمال باقيه على طُلَّابه- أخبرنا

(١) طَلَبْنا منه أنْ يَقرأ لنا شيئًا من ذلك عند قِرَاءتنا عليه، فَقَرَأَ ما تَيَسَّر.

(٢) أي: بعض هذه القراءة؛ لأنَّ طريقةَ القراءة عليه هي: أن يَقرأ كُلُّ واحدٍ من تَلامذة شيخنا الحاضرين قَدر عَشرة، أو خمسة عشر حديثًا.

قراءة لبعضه أبو طاهر بن إبراهيم الكُردي الكُورَاني، وتاج الدِّين محمد القَلْعي، قالا: أخبرنا حَسن بن علي العُجيمي، أخبرنا سَماعًا لغالبه محمد بن علاء الدين البابلي، أخبرنا قراءة لبعضه أبو النَّجا سالم بن محمد السنهوري، أخبرنا نجم الدِّين محمد بن أحمد الغَيطي الإسكندري ثم القاهري، أخبرنا زكريا بن محمد الأنصاري، أخبرنا بقراءتي أبو النَّعيم رضوان بن محمد العُقْبي المُستَملي، أخبرنا أبو الطَّاهر محمد بن العِز محمد بن السِّراج عبد اللطيف بن الكويك الرَّبَعي، ومحمد بن محمد الدِّجوري، أخبرنا أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحَميد بن عبد الهادي المَقدسي الحَنْبلي، أخبرنا سماعًا أبو العباس أحمد بن عبد الدَّائم بن نِعمة المَقدسي النَّابلسي الحَنبلي، أخبرنا سَماعًا (ما عدا من أَوَّلِه إلى قوله في كتاب (الإيمان): «**ثَلَاثٌ مَن كُنَّ فِيه وَجَد بِهِنَّ حَلَاوة الإيمان**»، وكتاب الصَّوم بكماله، فإجازة إنْ لم يكن سَماعًا) أبو عبد الله محمد بن عَلي بن محمد بن صدقة الحَرَّاني الحَنبلي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفَضل بن أحمد الصَّاعدي الفَراوي، به.

ح، وقال أبو الطَّاهر محمد بن العِز محمد بن الكويك الرَّبَعي، أخبرنا سماعًا أبو الحَرم فتح الله محمد بن محمد بن محمد بن أبي الحَرم القلانسي الحَنبلي، أخبرتنا أم محمد سَيِّدة بنت مُوسى بن عثمان بن دُرباس المَارَانِيَّة، أخبرنا أبو الحَسن المُؤيد بن محمد بن علي الطُّوسي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفَضل بن أحمد الصَّاعدي الفراوي، به.

ح، وقال محمد إسحاق الدِّهلوي: أخبرنا قراءةً لبعضه عمر بن عبد الكريم العَطَّار، أخبرنا بجميعِه صالح بن محمد الفُلَّاني، أخبرنا بجميعه محمد سعيد بن

محمد سَفر المَدني، أخبرنا بجميعه محمد حياة السِّندي، أخبرنا بجميعه عبد الله بن سَالم البَصري، أخبرنا سماعًا- من أَوَّله إلى حديث ضِمَام بن ثَعْلَبة- محمد بن علاء الدِّين البابلي.

ح، وقال عبدُ الله بن سالم البَصري، أخبرنا محمد بن سُليمان الروداني، أخبرنا أحمد بن سلامة القليوبي، أخبرنا علي بن يحيى الزيادي، أخبرنا أحمد بن محمد الرَّملي، أخبرنا والدي الشَّمس محمد بن أحمد الرَّملي، أخبرنا زكريا بن محمد الأنصاري، أخبرنا سَمَاعًا الحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلاني، أخبرنا محمد بن علي البالسي ومحمد بن محمد بن الكويك، قالا: أخبرنا عبد الرَّحمن بن محمد بن عبد الحَميد بن عبد الهادي المَقدسي، أخبرنا أبو العباس أحمد بن عبد الدَّائم بن نعمة المَقدسي النَّابلسي الحَنبلي، أخبرنا سَماعًا (ما عدا من أوله إلى قوله: كتاب (الإيمان): «**ثَلَاثٌ مَن كُنَّ فِيه وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الإيمانِ**»، وكتاب (الصوم) بكماله، فإجازة إنْ لم يكن سَماعًا) أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن صدقة الحَرَّاني الحَنبلي، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد الصَّاعدي الفراوي، أخبرنا أبو الحُسَين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر بن أحمد بن محمد الفارسي النَّيْسَابوري، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عِيسى بن محمد ابن عبد الرَّحمن الجُلُودي النَّيْسَابوري، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سُفيان النَّيْسَابوري، أخبرنا سماعًا لجميعه (إلا ثلاثة أفوات مَشهورة مَعلومة)[1] مُؤلِّفُه أبو الحُسَين مُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]

(1) سيأتي الكلامُ عليها، وتحديدُ مَوَاضعها قريبًا.

(2) هناك طُرُقٌ سَمَاعها مُتَّصِلٌ؛ كَطريق حُسين بن محسن الأنصاري الخزرجي، عن محمد بن

فصل في ترجمة
الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمُه ونَسَبُه:

تَرْجَمَه الذَّهبيُّ في «السِّيَر» فقال: «هو الإمامُ الكبيرُ الحافظُ المُجَوِّد الحُجَّة الصَّادق؛ أبو الحُسَين مُسْلِم بن الحَجَّاج بن مُسْلِم بن وَرْد بن كوشاذ القُشَيري النَّيْسَابوري، صاحب «الصَّحيح»، فلعله من مَوَالِي قُشَير»(١).

قلتُ: كذا قال الذهبيُّ: «لَعَلَّه مِن مَوَالي قُشَير»، بَيْدَ أنَّ ابنَ الصَّلاح في «علوم الحديث» قال: «القُشيري من أَنْفسِهم»(٢)، ومالَ إلى قولِ ابن الصَّلاح كثيرٌ ممن تَرْجَمُوا لِمُسْلِمٍ، بيد أنَّ بعض من عُرِف بحفظ الأنساب- بل كان أعجوبة زمانه في ذلك- وهو أبو محمد التُّوني جَعَلَه مِن مَوَالي قُشَير.

ذَكَرَ ذلك عنه القاسمُ بن يُوسف التُّجِيبي في «برنامجه»، فقال: «روينا عن

=

ناصر الحازمي، وعن سُلَيمان الأهدل، ولكن اقتصرتُ هنا على ما وَقَعَ تَسَلْسُله لي من طريق شيخنا بالسَّماع دون غيره، وهو وإن كان فيه نزولٌ، وإلَّا فإنِّي أَرْويها من طُرُقٍ أُخرى بيني وبين نذير حسين فيها اثنان، واللهُ أعلم.

(١) «سير أعلام النُّبلاء» (١٢/ ٥٥٧، ٥٥٨) ترجمة برقم (٢١٧).

(٢) «علوم الحديث» (ص١٨).

الحافظ أبي عَمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنه ذكر مُسلمًا فقال فيه: القُشَيري من أنفسهم، وكذلك رأيتُ كثيرًا من أهل الحديث يقولون فيه: القُشَيري. مُطلقًا، وأخبرنا العَلَّامَة النَّسَّابة شَرف الدِّين أبو محمد التُّوني أعجوبة زمانِه في حِفظ الأنساب بقِراءتي عليه في بعض تَخاريجه ومجموعاته إِثْر حَديثٍ وَقَعَ له مُصافحة لِمُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال فيه: «لكأني شافهتُ فيه الإمام النَّاقد أبا الحُسَين مُسلم بن الحَجَّاج المُضَري القَيْسي الهوازني العَامري، مَولى قُشَير بن كعب، أخو عقيل وجَعْدة والحَرِيش؛ أولاد كَعْب أخي كِلاب وكُلَيب وعامر، والد البكاء واسمه: ربيعة، أولاد رَبيعة، أخي هلال ونمير وسواءة، أولاد عامر أخي مازن وعائذ ووائل ومرَّة، رهط سلول، أولاد صعصعة، أخي جُشَم ونصر، أولاد معاوية أخي سعد- رُضَعاء النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ومُنبه أبي ثقيف، أولاد بكر ابن هوازن، أخي سليم ومازن، أولاد منصور بن عكرمة، أخي محارب ابني خصفة، أخي عمرو أبي جَدِيلَة، وهم فَهْم وعَدْوان، وأخي سعد- أيضًا- رَهْط غَطَفان، وبَاهِلَة وغَنِي، ثلاثتهم- خصفة وعمرو وسعد- أولاد قَيس بن عَيلان، واسمه: الناس، بالنون، وعَيلان: عبد كان لأبيه حضنة؛ فنُسب إليه، أخي إلياس جماع خندف ابني مضر أخي ربيعة، وهما الصَّريحان من ولد إسماعيل، وأخي أنمار وإياد أيضًا، أربعتهم أولاد نزار بن مَعد بن عَدْنان النَّيْسَابوري الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولكأني سَمِعْتُه منه وصَافَحْتُه...».

ثم قال التجيبي: «انتهى كلامُ الشَّرف التُّوني، وقال فيه: «مَوْلى قُشَير». حَسْبَما تقدَّم، وهو حُجَّةٌ في هذا الباب، والله أعلمُ بالصَّواب، وهو وليُّ

التَّوفيق»[١].

وعلى أَيَّةِ حالٍ فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قَبيلةٍ من العَرب معروفة، سواء كان قُشَيْرِيًّا من أَنْفسهم أم من مَوَاليهم؛ فهو عربيٌّ خالصُ النَّسَب[٢].

قال أبو عَمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القُشَيْرِيُّ النَّسَب، النَّيْسَابوريُّ الدَّار والوطن، عربيٌّ صَلِيبةً»[٣].

مولده:

قيل: إنَّه وُلد سنة (٢٠٤هـ)[٤]

رحلتُه لِطَلَبِ الحديث:

رَحَلَ الإمامُ مُسْلِمٌ رحلةً واسعةً لِتَلَقِّي الحديث عن أهله؛ فَرَحَلَ إلى مَكَّةَ، فَحَجَّ سنة عِشرين ومِائتين وهو أَمْرَدُ، فَسَمِع من القَعْنَبي.

وإلى الكُوفة، فَسَمِع من أحمد بن يُونس، وجماعة[٥].

وإلى خُرَاسان، فَسَمِع يحيى بن يحيى التَّميمي، وإسحاق بن رَاهويه، وغيرهما.

وإلى الرَّي، فَسَمِع محمد بن مهران الجَمَّال، وأبا غَسَّان محمد بن عمرو زنيجا.

---

(١) «برنامج التُّجيبي» (ص٩٣، ٩٤).
(٢) «الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومنهجه في الصَّحيح، وأثره في علم الحديث» (١/ ١٢).
(٣) «صيانة صحيح مسلم» (ص٢).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨).
(٥) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٥٨).

وإلى العِراق، فَسَمِع أحمدَ بن حَنبل، وعبد الله بن مَسلمة القَعْنَبي، وغيرهما.

وإلى الحِجَاز، فَسَمِع سعيدَ بن مَنصور، وأبا مُصعب الزُّهري، وغيرهما.

وإلى مِصر، فَسَمِع عمرو بنَ سَوَّاد، وحَرْمَلة بن يحيى، وغيرهما، في خَلْقٍ كثيرٍ[1].

الرَّاوُون عنه:

أَخَذَ عن مُسلمٍ الحديثَ جمعٌ كبيرٌ.

فَمِن الأكابر الذين رَوَوْا عنه: أبو حَاتم الرَّازي، ومُوسى بن هارون، وأحمد بن سَلَمة، وأبو بكر بن خُزيمة الإمام، ومحمد بن عبد الوَهَّاب الفَرَّاء، ومَكِّي بن عَبدان، وأبو حامد بن الشرقي، والحُسَين بن محمد بن زياد القباني، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو المُستملي، وصالح بن محمد الحَافظ، المُلَقَّب (جَزَرَة)، وأبو عَوَانة الإسفراييني، وأبو العبَّاس السَّرَّاج، ونصر بن أحمد الحافظ المُلقب (نَصْرك)، وسَعيد بن عَمرو البرذعي الحافظ[2].

ثناء أهل العِلم عليه:

لقد حَظِي الإمامُ مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بثناءٍ عَطِرٍ من أَئمة أَجِلَّاء منهم:

إسحاق بن منصور الكَوْسَج؛ فقد كان إسحاقُ بن مَنصور سنة (٢٥١هـ)

---

(1) «صيانة صحيح مسلم» (ص٢، ٣).

(2) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣).

يُمْلي ومُسلم بن الحَجَّاج يَنتخب عليه، فَنَظَرَ إسحاقُ بن مَنصور إلى مُسلم فقال: «لن نَعْدَمَ الخيرَ ما أَبْقَاك اللهُ للمُسلمين»[١].

وقال أحمدُ بن سَلَمَة: «رأيتُ أبا زُرعة وأبا حَاتم يُقَدِّمان مُسْلِمَ بنَ الحَجَّاج في معرفة الصَّحيح على مَشايخ عصرهما»[٢].

وقال أحمدُ بن سَلَمَة أيضًا: «سَمعت الحُسين بن مَنصور يقول: سمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحَنظلي، وذكر مُسْلِم بن الحَجَّاج، فقال: «مردا كاين بود»! قال المُنكدري: تفسيرُه: أيّ رجلٍ كان هذا؟!»[٣].

وقال ابنُ أبي حاتم: «كان مُسْلِمٌ ثِقَةً من الحُفَّاظ، كَتبت عنه بالري، وسُئل أبي عنه، فقال: صَدُوقٌ»[٤].

وقال محمد بن بَشَّار: «حُفَّاظُ الدُّنيا أربعةٌ: أبو زُرعة بالرَّي، ومُسْلمٌ بِنَيْسَابور، وعبدُ الله الدَّارمي بِسَمَرْقَنْدَ، ومحمد بن إسماعيل بِبُخَارى»[٥].

وقال محمد بن يَعقوب بن الأَخْرَم الحافظ: «إنَّما أَخْرَجت نَيْسَابور ثلاثة رجال: محمد بن يَحيى، ومُسْلِم بن الحَجَّاج، وإبراهيم بن أبي طالب»[٦].

---

(1) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٣).
(2) «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢٢).
(3) «تاريخ بغداد» (١٥/ ١٢٣).
(4) «الجرح والتعديل» (٨/ ١٨٢، ١٨٣).
(5) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٢٣).
(6) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٥).

مُؤَلَّفَاته:

وللإمامِ مُسْلِم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُؤلَّفات كثيرة منها:

كتاب «المُسند الكبير» على الرِّجال.

كتاب «الجامع على الأبواب».

كتاب «الأَسَامي والكُنَى».

كتاب «المُسْنَد الصَّحيح».

كتاب (التَّمييز).

كتاب «العِلل».

كتاب «الوحْدَان».

كتاب «الأَفْرَاد».

كتاب «الأَقْرَان».

كتاب «سُؤالاته أحمد بن حنبل».

كتاب «عَمرو بن شُعَيْب».

كتاب «الانتفاع بأُهُب السِّباع».

كتاب «مَشايخ مَالك».

كتاب «مَشايخ الثَّوْرِي».

كتاب «مَشايخ شُعْبة».

كتاب «مَن لَيس له إلا راوٍ واحد».

كتاب «المُخَضْرَمِين».

كتاب «أَوْلَاد الصَّحابة».

كتاب «أَوْهَام المُحَدِّثين».

كتاب «الطَّبَقَات».

كتاب «أَفْراد الشَّامِيِّين»[(١)].

وفاتُه:

تُوفِّي مُسْلِمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَشِيَّة يوم الأحد، ودُفن يوم الإثنين لخمس بَقين من رجب سنة إحدى وسِتِّين ومِائتين، وهو ابن خمس وخمسين سَنة، وهذا يتضمَّن أنَّ مولَده كان في سنة ستٍّ ومِائتين، والله أعلم[(٢)].

سَبَبُ وفاتِه:

قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان لموته سببٌ غريبٌ، نَشَأ من غمرةٍ فكريَّةٍ علميَّة، فقرأت بنيسابور- حَرَسَها اللهُ وسائرَ بلاد الإسلام وأهلَه- فيما انتخبتُه من تأريخها على الشَّيخ الزَّكي أبي الفتح منصور بن عبد المنعم حفيد الفراوي، وعلى الشَّيخة أم المؤيد زينب ابنة أبي القاسم عبد الرحمن بن الحسن الجُرجاني رحمهما الله وإيَّانا، عن الإمام أبي عبد الله الفراوي، وأبي القاسم زاهر

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٩).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص٥).

ابن طاهر المُستملي، عن أبوَي عثمان، إسماعيل بن عبد الرحمن الصَّابوني، وسعيد بن محمد البحيري، والإمام أبي بكر البَيهقي، قالوا: أنا الحاكم أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن يعقوب، سمعتُ أحمد بن سَلَمَة يقول: عُقِد لأبي الحُسَين مُسلم بن الحَجَّاج مجلس للمُذاكرة؛ فَذُكر له حديث لم يَعرفه، فانصرف إلى منزله، وأَوْقَد السِّراج، وقال لمن في الدَّار: لا يَدْخُلَنَّ أحدٌ منكم هذا البيتَ. فقيل له: أُهديت لنا سلة فيها تَمر. فقال: قدِّموها إليَّ. فَقَدَّموها إليه، فكان يَطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة، يَمضغها، فأصبح وقد فَنِي التَّمر، ووجد الحديث. قال الحاكم: زادني الثِّقةُ من أصحابِنا أنَّه منها مَرِضَ ومَاتَ»[1].

(1) «صيانة صحيح مسلم» (ص٥).

فصل في اقتصار رواية صحيح مسلم على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان

مع شُهرة كتابِ «صَحيح مُسْلِم» التَّامَّة صَارت روايته بإسناد مُتَّصل بمُسلم مَقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سُفيان، غير أنه يُرْوَى في بلاد المَغرب- مع ذلك- عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي[1]، عن مسلم.

ورواه كذلك غيرُهما عن مُسلم، لكن لم تَشتهر روايتُهم؛ فَمِمَّن رواه عنه مكيُّ بن عبدان، وقد اختصت روايته بالمَشارقة فقط، كما صرَّح بذلك أبو علي الغَساني في «تقييد المُهمل» (٣/ ٧٦٤، ٧٦٥)، وعِياض في «الغُنية»، وكذا رواه عن مُسلم أبو حامد الشَّرقي. ذكر ذلك الفاسيُّ في «ذيل التَّقييد» في ترجمة ابن دحية برقم (١٥٢٢).

أما أبو إسحاق فهو نَيْسَابوريٌّ من أهلها، وكان فَقيهًا زاهدًا، ذكر الحاكمُ أنَّه كان من العُبَّاد المَجتهدين، ومِن المُلازمين لمسلم بن الحَجَّاج.

سَمِع من إبراهيم بن محمد بن رافع القُشَيري وغيره بنَيْسَابور وبالري

---

(1) ورَوَاها عن القلانسي أبو بكر أحمد بن محمد ين يحيى المُتَكَلِّم الأَشْقَر، مِن أهل نَيْسَابور، وهو مِن مَشَايخ أبي عبد الله الحاكم، ورواه عن الأَشْقَر ابنُ مَاهان، وهو أبو العلاء عبد الوهَّاب بن عِيسى بن عبد الرَّحمن بن عيسى بن مَاهَان الفَارسي البَغدادي، وابنُ ماهان أشهرُ مَن رَوَاها مِن جهة المَغاربة إلى الإمام مُسلم. ويُنظر كتاب «رواية صحيح مُسلم من طريق ابن ماهان» (ص٦٢، ٦٣).

وبالحجاز، تُوفِّي سنة (٣٠٨هـ).

قال إبراهيم: فَرَغ لنا مُسْلِمٌ من قراءةِ الكتاب في شَهر رمضان سبع وخمسين ومائتين.

روى «صَحيح مُسْلِم» عن إبراهيم: أبو عبد الله محمد بن يزيد العَدل، والجُلودي، وغيرهما.

أما الجُلودي فهو أبو أحمد محمد بن عِيسى بن محمد بن عبد الرَّحمن بن عَمرويه بن مَنصور الزَّاهد النَّيسابوري الجُلودي، بضم الجيم، ومَنْ فَتَحَ الجِيم منه فقد أخطأ، وإنما الجَلودي بفتح الجيم آخَر، ذكره يَعقوب بن السِّكيت، ثم ابن قُتيبة، وهو مَنسوب إلى جَلود: اسم قرية. قيل: بإفريقية. وقيل: بالشام.

أمَّا أبو أحمد الجُلودي فقال السَّمْعَاني: «إنَّه مَنسوب إلى الجُلود؛ جَمْع: جِلْد»[(١)].

قال ابنُ الصَّلاح: «وعندي أنه مَنسوبٌ إلى سكة الجلوديين بنيسابور الدارسة، وتوفي سنة (٣٦٨هـ)».

قال الحاكم: «وخُتِم بوفاته سَماعُ كتاب «مُسلم بن الحَجَّاج»، وكُلُّ مَنْ حَدَّث به بعده عن إبراهيم بن محمد بن سُفيان وغيره؛ فإنه غيرُ ثِقَة»[(٢)].

وكانت وفاتُه سنة (٣٦٨ هـ)[(٣)].

---

(١) «الأنساب» (٣/ ٣٠٦).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٩- ٤١) باختصار.

(٣) «الأنساب» (٣/ ٣٠٩).

فصل في معرفة
ما فات إبراهيم بن سفيان من مسلم

اعلم أنَّ لإبراهيم بن سُفيان في الكتاب فَائتًا لم يَسْمَعهُ من مُسلم، يقال فيه: أخبرنا إبراهيمُ، عن مُسلم، ولا يقال فيه: قال أخبرنا مُسلمٌ، أو: حَدَّثنا مسلمٌ.

وروايته لذلك عن مُسلم إمَّا بطريق الإجازة، وإمَّا بطريق الوِجَادة.

وقد غَفَل أكثرُ الرُّواة عن تَبيين ذلك، وتحقيقه في فَهَارسهم، وبرنامجاتهم، وفي تَسْميعاتهم، وإجازاتهم، وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: أخبرنا إبراهيمُ، قال: أخبرنا مُسلمٌ.

وهذا الفَوْتُ في ثلاثة مَواضعَ مُحققة في أصولٍ مُعْتَمَدةٍ:

فأوَّلُها: في كتاب (الحجِّ) في باب (الحَلق والتَّقصير).

حديث ابن عمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّ رسولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**رَحِم اللهُ المُحَلِّقين**»، برواية ابن نُمير[1]. فشاهدتُ[2] عنده في أصلِ الحافظ أبي القاسم

---

(1) «صحيح مسلم» (٢/ ٩٤٦).

(2) القائل: «فشاهدتُ»: ابن الصلاح، وسيأتي قريبًا مثله.

الدِّمشقي[١] بخطِّه ما صورته: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مُسلم قال: ثنا ابن نُمير، ثنا أبي، ثنا[٢] عبيد الله بن عمر... الحديث، وكذلك في أصلٍ بخطِّ الحافظ أبي عامر العَبْدري[٣]، إلا أنَّه قال: ثنا أبو إسحاق.

وشاهدتُ عنده في أصلٍ قديمٍ مأخوذٍ عن أبي أحمد الجُلُودي ما صورته: من ها هنا قرأتُ على أبي أحمد: حدَّثكم إبراهيم، عن مُسلم. وكذا كان في كتابِه إلى العَلَّامَة.

قلتُ: وهذه العَلَّامَة هي بعد ثَمانية أوراق أو نحوها عند أوَّل حديث ابنِ عُمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا استوى على بَعيره خارجًا إلى سَفَرٍ كبَّر ثلاثًا[٤].

وعندها في الأصل المَأخوذِ عن الجُلُودي ما صورتهُ: إلى ها هنا قرأتُ عليه- يعني الجُلُودي- عن مُسلم، ومن ها هنا قال: حَدَّثنا مُسلم.

وفي أصل الحافظ أبي القاسم عندها بخَطِّه: مِن هنا يقول: حَدَّثنا مُسلم، وإلى هنا شَك.

---

(١) هو ابنُ عَساكر، صاحب «تاريخ دمشق»، مات سنة (٥٧١ هـ).

(٢) عليها علامةُ تَخريجٍ في الأصل، وفي الهامش: «عن». قاله محقق «صيانة صحيح مسلم».

(٣) هو الإمامُ الحافظُ العَلَّامَة؛ أبو عامر العبدري، محمد بن سَعْدُون بن مُرَجَّى القرشي الأندلُسيُّ، مات سنة (٥٢٤ هـ)، وقال عنه السَّمْعاني: «حَافِظٌ مُبَرَّزٌ في صَنْعة الحديث... نَسَخَ الكثيرَ، وكان يَسْمَع ويَنسخ». «طبقات علماء الحديث» (٤/ ٤٧)، ترجمة برقم (١٠٥٠).

(٤) «صحيح مسلم» (٢/ ٩٧٨).

الفائت الثَّاني لإبراهيم:

أوَّلُه: أَوَّل الوصايا قول مُسلم: «ثنا أبو خَيثمة زُهير بن حرب، ومحمد بن المُثنى- واللفظ لمحمد بن المُثنى- في حديث ابن عمر: «**مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسلم له شيءٌ يُريد أن يُوصِي فيه...**»[(١)] إلى قوله في آخر حديث رواه في قصة حُوَيِّصة ومُحَيِّصة في (القَسامة): حدَّثني إسحاق بن منصور، أنا بِشر بن عمر، قال: سَمِعْتُ مالك بن أَنَس[(٢)]، الحديث.

وهو مِقدار عشرة أوراق، ففي الأصل المَأخوذ عن الجلودي، والأصل الذي بخطِّ الحافظ أبي عامر العبدري ذكر انتهاء هذا الفوات عند أَوَّلِ هذا الحديث، وعود قول إبراهيم: حَدَّثنا مُسلم.

وفي أصل الحافظ أبي القاسم الدمشقي شبه التَّردد في هذا الحديث داخلٌ في الفَوت، أو غير داخل فيه، والاعتماد على الأول.

الفائت الثَّالث:

أوَّلُه: قولُ مُسلم في أحاديث الإمارة والخلافة: «حَدَّثني زُهير بن حرب، ثنا شبابةُ، حديث أبي هريرة، عَن النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّما الإمامُ جُنَّة**»[(٣)]»، ويَمتدُّ إلى قوله في كتاب (الصَّيد والذَّبائح): «حَدَّثنا محمد بن مِهران الرَّازي، ثنا أبو عبد الله حَمَّاد بن خالد الخَيَّاط، حديث أبي ثَعْلَبة الخُشَني: «**إذا رَمَيْتَ**

---

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٤٩).

(٢) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٩٤).

(٣) «صحيح مسلم» (٣/ ١٤٧١).

بِسَهْمِك»[(١)]، فَمن أَوَّلِ هذا الحديث عاد قولُ إبراهيم: حَدَّثنا مُسْلِمٌ.

وهذا الفوتُ أكبرها، وهو نحو ثماني عشرة ورقة.

وفي أَوَّلِه بخط الحافظ الكبير أبي حازم العبدويِّ[(٢)] النَّيسابوري- وكان يَروي عن محمد بن يزيد العَدل، عن إبراهيم ما صُورته- : من هنا يقول إبراهيم: قال مُسلم، وهو في الأصل المَأخوذ عن الجُلُودي، وأصل أبي عامر العبدريِّ، وأصل أبي القَاسم الدِّمشقي بكلمة: عن.

وهكذا في الفائت الذي سَبَقَ في الأصل المأخوذ عن الجُلودي، وأصل أبي عامر، وأصل أبي القاسم، وذلك يحتمل كونه روى ذلك عن مُسلم بالوجادة، ويحتمل الإجازة، ولكن في بعض النُّسخ التَّصريح في بعض ذلك، أو كله بكون ذلك عن مُسلم بالإجازة، والعِلم عند الله تَبَارَكَ وتَعَالَى[(٣)].

(1) «صحيح مسلم» (٣/ ١٥٣٢).

(2) مات سنة (٤١٧هـ). «الاستيعاب» (٩/ ١٨٨)، و«طبقات علماء الحديث» (٣/ ٢٦٩)، ترجمة برقم (٩٥٨).

(3) «صيانة صحيح مسلم» (ص٤٥- ٤٨).

فصل في زيادات إبراهيم بن سفيان على مسلم

ولإبراهيم بن سُفيان زياداتٌ في «صَحيح مُسْلِم»، منها ما هو في (المُقَدِّمة)، ومنها ما هو في «الصَّحيح»، ويَبدأها بقوله: قال أبو إسحاق. أو: قال إبراهيم.

وأمَّا مَواضعها فهي كالتَّالي:

الموضع الأول:

في (مُقَدِّمة «صَحيحه») (ص٢٢) من: باب [الكشف عن مَعايب الرُّواة، قال: قال أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان...]، وهذا هو المَوضع الوحيد في (المُقدمة).

الموضع الثَّاني:

في «الصَّحيح» (٣٠٤/١) برقم (٤٠٤) (٦٣): [قال: «قال أبو إسحاق: قال أبو بكر بن أُخت أبي النَّضر في هذا الحديث...»].

المَوضع الثَّالث:

عَقب الحديث رقم (١٤٧٤) من المُجَلَّد (١١٠٢/٢): [قال: «قال أبو إسحاق إبراهيم: حَدَّثنا الحَسَن بن بِشر بن القاسم، حَدَّثنا أبو أسامة بهذا سواء.

وحَدَّثنيه سويد بن سعيد، حدَّثنا علي بن مِسهر، عن هشام بن عُروة بهذا الإسناد نحوه]».

قلت: وإبراهيم بن سُفيان سَاوَى شيخَه مُسلمًا في هذا السَّند، وهو أن مُسلمًا روى حديثًا عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق: هشام بن عروة، عن أبيه، عنها. فقال: «حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء وهارون بن عبد الله قالا: حَدَّثنا أبو أسامة عن هشام... ».

فرواه إبراهيمُ بن سُفيان من طريق: الحسن بن بشر بن القاسم، عن أبي أسامة- وهو حَمَّاد بن أُسامة- فَبَين مُسلم وبين تلميذه إبراهيم بن سُفيان وبين حَمَّاد راوٍ واحد؛ فَتَسَاويا، وكون كل واحد منهما روى عن اثنين عن حماد، فهما يُعتبران طبقة واحدة.

الموضع الرابع:

المُجلد (١١٩١/٣) عَقيب الحديث رقم (١٥٥٤): [قال أبو إسحاق: حدَّثنا عبدُ الرحمن بن بِشر عن سُفيان، بهذا].

وقد حَصَلَت لإبراهيم مُسَاواة هنا مع شيخه مُسلم؛ فقد روى مُسلم الحديث عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، من طريق: سُفيان بن عُيَينة، عن حُميد الأعرج، عن سليمان بن عَتيق، عنه.

فقال: حدَّثنا بِشر بن الحَكَم، وإبراهيم بن دينار، وعبد الجَبَّار بن العلاء، قالوا: حَدَّثنا سفيان، به.

فرواه إبراهيمُ من طريق: عبد الرحمن بن بِشر، عن سُفيان، به.

فَتَسَاويا، وكون مُسلم رَوَاه عن الثَّلاثة المُتَقَدِّم ذِكرهم؛ فهم يُعتبرون طبقةً واحدة.

المَوضع الخامس:

في المُجلد (١٢٥٧/٣) عَقيب الحديث رقم (١٦٣٧): [قال: «قال أبو إسحاق إبراهيم: حَدَّثنا الحَسَن بن بِشْر، قال: حَدَّثنا سُفيان بهذا الحديث]»، وسَاوَى إبراهيمُ شيخَه مُسْلمًا في هذا، وهو أنَّ مُسلمًا روى حديثًا عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طريق: سُفيان- وهو ابن عُيينة- عن سُلَيمان الأَحْوَل، عن سَعِيد بن جُبَير، عنه.

فقال: حَدَّثنا سعيد بن منصور، وقُتَيبة بن سَعيد، وأبو بكر بن أبي شَيْبَة، وعمرو النَّاقد، قالوا: حَدَّثنا سُفيان، به.

فَرَواه إبراهيمُ بن سُفيان من طريق: الحَسَن بن بِشْر، عن سُفيان، به.

فَسَاوى إبراهيمُ شيخَه مُسْلِمًا، وكون مُسلم رواه عن الأربعة المُتَقَدِّم ذِكرهم، فهم يُعتبرون طبقة واحدة.

المَوضع السَّادس:

في المُجلد (١٤١٨/٣) عَقيب الحديث رقم (١٧٩٤): [قال: «قال أبو إسحاق: الوليد بن عَقبة غَلَطٌ في هذا الحَديث]».

قلت: وَرَدَ في مَتن الحديث أَسْمَاءُ الَّذين دَعَا عليهم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عند البيتِ بقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ عليكَ بأبي جَهْلٍ، وعُتبة بن رَبِيعة،**

وشَيبة بن رَبِيعة، والوليد بن عُقبة، وأُمية بن خَلَف، وعُقبة بن أبي مُعَيط...».

فجزم إبراهيمُ بن سُفيان أنَّ الوليد بن عقبة خطأٌ.

قال النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هكذا في جميع نُسَخ «صحيح مسلم»: «والوليد بن عُقبة»، واتَّفَقَ العُلماءُ على أنَّه غَلَطٌ، وصَوَابه: «والوليد بن عُتبة»، كما ذكره مسلمٌ في رواية أبي بكر بن أبي شَيبة بعد هذا».

هذه سِتَّةُ مَوَاضع من زيادات إبراهيم بن سفيان، مع إيضاح مُساواته لشيخه مُسلم في المواضع التي سَاواه فيها، وبَقيت مواضعُ سأشير إليها إشارة مع ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث الذي ذكرت الزيادة فيه؛ تَجَنُّبًا للإطالة، وهي كالتالي:

المَوضع السَّابع:

في المُجلد (١٤٤٦/٣) عَقيب الحديث رقم (١٨١٢) (١٣٩)، بدايته: [قال أبو إسحاق].

المَوضع الثَّامن:

في المجلد (٣/ ١٤٥٩) عَقيب الحديث رقم (١٨٢٩)، بدايته: [قال أبو إسحاق].

المَوضع التَّاسع:

في المجلد (٤/ ١٧٣٢) عَقيب الحديث رقم (٢٢١١)، بدايته: [قال إبراهيم].

المَوضع العاشر:

في المُجلد (٤/ ٢٠٥٥) عَقيب الحديث رقم (٢٦٦٩)، بدايته: [قال أبو إسحاق].

الموضع الحادي عشر:

في المجلد (٤/ ٢٠٦٨) عقيب الحديث رقم (٢٦٨٧)، بدايته: [قال إبراهيم].

الموضع الثاني عشر:

في المجلد (٤/ ٢١٥٠) عقيب الحديث رقم (٢٧٨٩)، بدايته: [قال إبراهيم].

الموضع الثالث عشر:

في المُجلد (٤/ ٢١٦٦) عَقيب الحديث رقم (٢٨١١)، بدايته: [قال إبراهيم].

الموضع الرابع عشر:

في المجلد (٤/ ٢٢٥٦) عقيب الحديث رقم (٢٩٣٨)، بدايته: [قال أبو إسحاق].

فهذه هي مَوَاضِعُ زِيادات إبراهيم بن محمد بن سُفيان في «صحيح الإمام مُسلم».

فصل في اختلاف نسخ صحيح مسلم في رواية الجلودي عن إبراهيم بن سفيان

قال ابنُ الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلفت النُّسَخ في رِوَايةِ الجُلُوديِّ، عن إبراهيم، هل هي بـ(حدَّثنا) إبراهيم، أو: (أخبرنا)، والتردد واقعٌ في أنَّه سَمِع من لفظ إبراهيم، أو قِراءةً عليه؟

فالأحوط إذًا أن يُقال: أخبرنا إبراهيم، حَدَّثنا إبراهيم، فيلفظ القارئ بهما على البَدل، وجائز لنا الاقتصار على: (أخبرنا)؛ فإنَّه كذلك فيما نَقَلَتْه من ثَبت الفراويِّ[(١)] مِن خَطِّ صاحبه عبد الرَّزَّاق الطَّبَسي[(٢)]، وفيما انتخبته بنيسابور من الكتاب مِنْ أصل في سَماع شيخِنا المُؤيد، وسمعته عليه عند تُربة مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو كذلك بخطِّ الحافظ أبي القاسم الدِّمشقي العساكري عن الفَراوي، وفي غير ذلك.

وأيضًا فَحُكمُ المُتردد في ذلك المَصير إلى: (أخبرنا)؛ لأنَّ كلَّ تَحديث من حيث الحقيقة إخبارٌ، وليس كلُّ إخبار تحديثًا، والله أعلم»[(٣)].

---

(1) سَمِعَ «صحيح مُسلم» من عبد الغافِر الفَارسيِّ، مات سنة (٥٣٠ هـ). «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٦١٥)، ترجمة برقم (٣٦٢).

(2) قرأ «صحيح مسلم» على الفراوي سَبْعَ عَشرة نَوْبَةً. «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٦١٨).

(3) «صيانة صحيح مسلم» (ص٤٥).

فصل في سبب تأليف الإمام مسلم لكتابه الصحيح ومدة ذلك، وأين كان تصنيفه له؟

أمَّا السَّبَبُ الذي حَمَلَ الإمام مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تأليفِ «صحيحه» هو أنَّه طَلَبَ منه بعضهم: أنْ يَجمع ذلك مع التَّلخيص في التأليف الذي لا تَكرار فيه، والذي يَغلب على الظَّنِّ أنَّ الذي طلب منه ذلك هو تلميذه وصاحبه في الرِّحلة إلى قُتيبة بن سَعيد، والبصرة: أحمد بن سَلَمَة النَّيْسَابوري، فقد قال الخطيبُ في ترجمته: «ثُمَّ جَمَعَ له مُسلم «الصَّحيح» على كتابِه»(١).

فقال في (مقدمته): «فإنَّك- يرحمُك الله بتوفيقِ خالقِك- ذكرتَ أنك هَمَمْتَ بالفَحص عن تَعرُّفِ جُملة الأخبار المَأثورة عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في سُنَن الدِّين وأحكامه، وما كان منها في الثَّوَاب والعقاب، والترغيب والترهيب، وغير ذلك من صُنوف الأشياء، بالأسانيد التي بها نُقِلَت وتَدَاوَلَها أهلُ العلم فيما بينهم؛ فأردتُ- أرشدَك الله- أن تُوقَّف على جملتها مُؤَلَّفة مُحصاة؛ وسألتني أن أُلخصها لك في التأليف بلا تَكرار يَكثر؛ فإنَّ ذلك- زَعَمت- مما يشغلك عَمَّا له قَصدت من التَّفَهُّم فيها والاستنباط منها، ولِلَّذي سألتَ- أكرمك الله- حين رجعتَ إلى تدبُّرِه، وما تَؤول به الحالُ- إن

(١) «تاريخ بغداد» (٥/ ٣٠٢)، من ترجمة أحمد بن سَلَمَة.

شاء الله- عاقبة محمودة ومَنفعة موجودة، وظننت حين سألتني تجشُّم ذلك أن لو عُزِم لي عليه، وقُضي لي تمامُه كان أوَّل مَن يصيبه نفعُ ذلك إيَّاي خاصة قبل غيري من الناس لأسبابٍ كثيرةٍ يَطُول بذكرها الوَصْفُ»[(١)].

المُدَّةُ التي استغرقها الإمامُ مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تأليف «الصَّحيح»:

أمَّا بالنِّسبَة للمدة التي استغرقها الإمامُ مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الصَّحيح» فقال تلميذُه وصديقُه في الرحلة أحمد بن سَلَمة النَّيْسَابوري: «إنَّها خمس عشرة سنة، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كنتُ مع مُسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة»[(٢)].

وأمَّا المَكانُ الذي صَنَّف فيه كتابَه ففي بلدة (نيسابور)؛ ولذا قال الحافظُ في «هَدْي السَّاري»[(٣)]: «صَنَّف كتابَه في بلدِه بِحُضور أُصُوله في حياةِ كثيرٍ من مَشايخه».

(1) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٣، ٤).
(2) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٦).
(3) (ص١٣).

فصل في عدم التزام الإمام مسلم إخراج كل حديث صحيح وموقف بعض الأئمة من تأليفه لكتابه «الصحيح»

لَمَّا أَلَّفَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابه «الصَّحيح»، وَوَسَمَه بذلك، فبَلَغ الخبرُ بعضَ الأئمة، منهم الإمامُ النَّاقد محمد[1] بن مُسلم بن وَارَةَ، فرأى أنَّ مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ فتح بابًا لأهل البِدع على أهلِ الحديث، وأنهم سيجدون السَّبيل في الطَّعن في الأحاديث التي سَيَستدل بها أهلُ الحديث، وليست عند مسلم في «صَحيحه»؛ فيقولون: ليست في كتاب «الصَّحيح».

فلما قَدِم مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الرَّي ذهب إلى ابنِ وارة وقال: «إنَّما أَخرجتُ هذا الكتابَ، وقلتُ: هو صِحَاحٌ. ولم أقل: إنَّ ما لم أُخرجه من الحديث في هذا الكتاب ضعيفٌ، ولكني إنما أخرجتُ هذا من الحديث الصَّحيح؛ ليكون مجموعًا عندي وعند مَن يكتبه عني، فلا يُرتاب في صِحَّتِها، ولم أقل: إنَّ ما سِوَاه ضَعيفٌ»[2].

وعندما سُئل عن حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**وإذا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**»! قال:

---

(1) هو الحافظُ الكبيرُ الثَّبت أبو عبد الله محمد بن مُسْلم بن عثمان بن وَارَةَ الرَّازي، مات سنة (٢٧٠هـ). «تذكرة الحُفَّاظ» (٢/ ٥٧٥)، ترجمة برقم (٦٠٠).

(2) «سؤالات البرذعي لأبي زُرعة» برقم (٩٠٠).

هو عندي صَحيحٌ.

فقيل له: لِمَ لَمْ تضعه ها هنا؟ أي: في «الصَّحيح».

فقال: «لَيس كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وَضَعْتُه هاهنا، إنَّما وضعتُ هاهنا ما أَجْمَعُوا عليه»(١).

فَظَهَر مما تقدَّم أنَّ مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يشترط إخراجَ كُلِّ حَديث صحيح، وإنما أخرج أحاديثَ صحيحة؛ لِتكون مجموعةً عنده، وعند مَن يَكتبها عنه، ولم يقل: إنَّ غيرَها ضعيفٌ أبدًا.

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٣٠٤)، و«صيانة مسلم» (ص٣٠، ٣١).
قوله: «إلَّا ما أَجْمَعوا عليه». قيل: المراد بهم أربعة من الحُفَّاظ: أحمد بن حَنْبل، ويَحيى بن يحيى النَّيْسَابوري، وعثمان بن أبي شَيْبَة، وسَعِيد بن مَنصور الخُرَاساني، وقيل غير ذلك. ينظر «النُّكَت على مُقَدِّمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٧٧، ١٧٨) للزَّركشي.

فصل في رواية الإمام مسلم في «صحيحه» عن بعض الضعفاء وموقف بعض الأئمة من ذلك وتبرير موقفه من الرواية عنهم

عابَ عَائِبون مُسلمًا بروايته في «صحيحه» عن جماعة من الضُّعَفاء والمُتوسِّطين الوَاقِعين في الطبقة الثَّانية الذين لَيسوا من شَرط «الصَّحيح»[(١)].

ومِمَّن أَنْكَر ذلك: الإمام أبو زُرعة الرَّازي؛ فقد أنكر على مُسلم روايته في «صحيحه» عن أسباط[(٢)] بن نَصر، وقَطَن[(٣)] بن نُسير، وأحمد بن عيسى، فقال: يُحدِّث عن أمثال هؤلاء، ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه، ويُطَرِّقُ لأهل البِدع علينا؛ فيَجدون السَّبيل بأنْ يقولوا الحديث إذا احْتُجَّ به: ليس هذا في كتاب «الصَّحيح».

قال البَرْذَعِيُّ: «ورأيتُه- يعني أبا زرعة- يَذُمُّ وَضْعَ الكِتَاب ويُؤنِّبه»[(٤)].

---

(1) «مقدمة النَّووي لشرح صحيح مسلم» (١/ ٢٤- ٢٦).

(2) هو أَسْبَاط بن نَصْر الهمداني، صَدُوقٌ كَثيرُ الخَطَأِ يُغرِب. «تقريب التَّهذيب»، ترجمة برقم (٣٢٣).

(3) هو قَطَن بن نُسَير البَصري الغُبَري، صدوقٌ يُخطئ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٥٥٩١).

(4) «سؤالات البرذعي لأبي زُرعة» برقم (٩٠٠)، «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٤).

ولما سَمِع البرذعيُّ[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الكلام من أبي زُرعة أخبر به مُسْلِمًا.

قال: «فلما رجعتُ إلى نيسابور للمرَّة الثانية ذكرتُ لمسلم بن الحجاج إنكار أبي زُرعة عليه...، فقال مسلمٌ: إنَّما قلت: صحيحٌ، وإنَّما أدخلتُ من حديث أسباط وقطن وأحمد بن عيسى ما قَدْ رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربَّما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية مَن هو أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على أولئك، وأَصْلُ الحديث معروفٌ من رواية الثِّقات»[٢].

وقد أجاب كذلك أبو عمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك في «صيانة صحيح مُسلم»، ونقل ذلك عنه النوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مُقدمة شرحه لصحيح مسلم»، فقال: «...، **بل جوابُه من أوجهٍ ذَكَرَهَا الشَّيخُ الإمامُ أبو عَمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

أحدها: أن يكون ذلك فِيمن هو ضعيفٌ عند غيره ثِقَةٌ عنده، ولا يقال: الجَرْحُ مُقَدَّمٌ على التَّعديل؛ لأنَّ ذلك فيما اذا كان الجرحُ ثابتًا مُفَسَّر السَّبب، وإلا فلا يُقبل الجرح إذا لم يكن كذا.

وقد قال الإمامُ الحافظُ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخَطيب البَغدادي وغيرُه: «ما احتج البُخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود به من جماعةٍ عُلِم الطَّعن فيهم مِن غيرهم، محمولٌ على أنَّه لم يَثبت الطَّعن المُؤثر مُفَسر السَّبب».

---

(١) هو الحافظُ النَّاقِدُ؛ أبو عُثمان سَعِيد بن عَمرو الأَزْدِي البَرذعي، وبَرْذَعَة: بَلَدٌ من أعمال أذربيجان، مات سنة (٢٩٢هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٤٣) ترجمة برقم (٧٤٢).

(٢) «سؤالات البرذعي لأبي زُرعة» برقم (٩٠٠).

الثاني: أن يكون ذلك واقعًا في المُتابعات والشَّواهد لا في الأصول، وذلك بأن يذكر الحديث أولًا بإسناد نظيف رجاله ثقات، ويجعله أصلًا، ثم يَتبعه بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعضُ الضُّعفاء على وجه التَّأكيد(١) بالمُتابعة، أو لزيادة فيه تُنبه على فائدة فيما قَدَّمه، وقد اعتذر الحاكمُ أبو عبد الله بالمُتابعة والاستشهاد في إخراجه عن جماعةٍ لَيسوا مِن شَرط «الصَّحيح» منهم: مَطَر(٢) الوَرَّاق، وبَقِيَّة(٣) بن الوليد، ومحمد(٤) بن إسحاق بن يَسار، وعبد الله(٥) بن عمر العُمري، والنُّعمان(٦) بن راشد، وأخرج مسلمٌ عنهم في

---

(1) ولكن لَيست هذه قاعدة مُطَّرِدَة لمُسْلِمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنَّه يُقَدِّم ما كان نَظِيفًا من الأسانيد، ويُتبعه بما فيه بعضُ الضُّعفاء، بل إنَّه قد يُقَدِّم السَّنَدَ الذي فيه راوٍ ضَعيفٌ، ثم يُتبعه بالسَّنَد الذي رُواته ثِقاتٌ، كما سيأتي إيضاحُ ذلك في الفصل الآتي.

(2) هو مَطَر بن طَهْمَان الورَّاق، صَدُوقٌ كَثير الخطأ، وحديثُه عن عَطَاء ضعيفٌ. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٦٧٤٤)، ويُنظر «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٦٧) ترجمة برقم (٦٣) للحاكم.

(3) هو بَقِيَّةُ بن الوليد بن صَائد بن كعب الكُلَاعي، صَدُوقٌ كَثِيرُ التَّدليس عن الضُّعفاء. «تهذيب التَّهذيب»، ترجمة برقم (٧٤١)، ويُنظر «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٨٥)، ترجمة برقم (٨٣).

(4) هو محمد بن إسحاق بن يَسَار؛ أبو بكر المُطَّلِبي، مَولاهم المَدَني، إمامُ المَغَازي، صَدُوقٌ يُدَلِّس، رُمي بالتَّشَيُّع والقَدَر. «تقريب التهذيب» ترجمة برقم (٥٧٩٢)، ويُنظر «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٠٣) برقم (٣).

(5) ضعيفٌ عابدٌ. «تقريب التَّهذيب» ترجمة برقم (٣٥١٣)، ويُنظر «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٤٨) ترجمة برقم (٣٩).

(6) هو النُّعمان بن رَاشِد الجَزَري؛ أبو إسحاق الرَّقي، مَوْلى بَني أُمَيَّة، صَدُوقٌ سَيِّءُ الحِفظ. «تقريب التهذيب»، تَرجمة برقم (٧٢٠٤)، ويُنظر «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٦٩)، ترجمة برقم (٦٥).

الشَّواهد في أشباهٍ لهم كثيرين[(١)].

الثالث: أن يكون ضَعْفُ الضَّعيف الذي احتجَّ به طَرَأَ بعد أَخْذِه عنه باختلاطٍ[(٢)] حَدَثَ عليه؛ فهو غيرُ قادح فيما رواه مِن قبل في زمن استقامته، كما في أحمد بن عبد الرَّحمن بن وهب ابن أخي عبد الله بن وَهْب، فذكر الحاكمُ أبو عبد الله أنَّه اختلط بعد الخَمْسين ومِائتين بعد خروج مُسلم من مصر[(٣)]، فهو في ذلك كَسَعِيد[(٤)] بن أبي عَرُوبة، وعبد الرَّزَّاق[(٥)] وغيرهما مِمَّن اختلطَ آخرًا، ولم يَمنع ذلك من صحة الاحتجاج في «الصحيحين» بما أخذ

---

(1) **قال الحاكمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المَدخل إلى الإكليل» (٤/ ٩٦):** «والبَيان أنَّهما- يعني البُخاريَّ ومسلمًا- لم يُخرجا الحديث في كِتَابَيْهما إلَّا عن الثِّقات الأَثْبَات، إلا عند الاستشهاد بخبرٍ لم يَستغنيا فيه عن تَقْييده منهما بمتابعٍ شَاهدٍ يكون في الحِفظ والإتقان دون المُتابَع؛ لأنَّ كلًّا منهما قد احتاطَ لِدينه، فيما نَحَا نحوه، وأَتْعَب مَن بعده في طَلَب ما خَرجه...». اهـ.

(2) هذا إذا كان أَوْرَدَه أصلًا مُحتجًّا به. ويُنظر «قُرَّة عَين المُحتاج في شرح مُقَدِّمة صَحيح مُسلم بن الحَجَّاج» (١/ ٢٨٨) لشيخنا الإِتْيُوبي.

(3) **قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «المدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٣١):** «قلتُ لأبي عبد الله محمد بن يَعقوب الحافظ: إنه- يَعني مُسلمًا- يُحَدِّث عن أحمد بن عبد الرَّحمن! فقال: إنَّ أحمدَ بن عبد الرحمن ابتُلي بِمِصر بعد خُروج مُسلم من مِصْرَ. فقال الحاكمُ: فأمَّا أحمدُ بن عبد الرحمن بن وَهْب فإنَّا لا نَشُكُّ في اختلاطِه بعد الخَمسين، وهو بعد خروج مُسلم من مصر، والدليل عليه: أحاديثُ جُمِعت عليه بِمِصْر لا يَكاد يَقْبَلُها العقلُ، وأهل الصَّنْعَة مَن تَأَمَّلَها منهم عَلِمَ أنها مخلوقةٌ أُدخلت عليه فَقَبِلَها». اهـ. ثم سَرَدَها حَدِيثًا حَدِيثًا.

(4) هو سَعيدُ بن أبي عَرُوبة؛ مهران اليشكري، مَولاهم البَصري، أبو النَّضر، ثقةٌ، حافظٌ، له تصانيفُ، لكنه كثيرُ التَّدليس، واختلَطَ، وكان مِن أثبت الناسِ في قَتَادة. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٢٣٧٨).

(5) هو عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام بن نافع، الحِميري مولاهم، أبو بكر الصَّنْعاني، ثقةٌ، حافظٌ، مُصَنِّف شَهير، عَمِي في آخر عُمره؛ فَتَغَيَّر، وكان يَتَشَيَّع. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٤٠٩٢).

عنهم قبل ذلك[١].

الرابع: أن يَعلو بالشَّخص الضَّعيف إسنادُه، وهو عنده مِن رواية الثقات نازلٌ؛ فيَقتصر على العالي، ولا يُطَول بإضافة النازل إليه مُكتفيًا بمعرفة أهل الشأن في ذلك، وهذا العذر قد رويناه عنه تَنْصِيصًا، وهو خلافُ حاله فيما رواه عن الثقات أولًا، ثم أَتْبَعَه بمن دونهم متابعة.

وكأنَّ ذلك وَقَعَ منه على حسب حضور باعث النَّشاط وغَيْبَتِه، روينا عن سعيد بن عمرو البرذعي أنَّه حضر أبا زُرعة الرَّازي، وذكر «صَحيح مُسْلِم» وإنكار أبي زُرعة عليه روايته فيه عن أَسْبَاط[٢] بن نَصْر، وقَطَن[٣] بن نسير،

---

(1) وقد يُخرج الأئمةُ عمَّن كان هذا حاله: ما رواه بعد اختلاطِه إذا تُوبع عليه من قِبَل الثِّقات؛ فيُقبل ذلك اعتمادًا على رواية الثِّقة؛ ولذا قال الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «هدي السَّاري» (ص٥٧٦) من ترجمة سعيد بن أبي عَروبة: وأمَّا ما أخرجه البخاري من حديثِه عن قتادة، فأكثرُه مِن رواية مَن سَمِع منه قبل الاختلاط، وأَخْرَج عمَّن سَمِع منه بعد الاختلاط قليلًا؛ كمُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري، ورَوْح بن عبادة، وابن أبي عَدِي، فإذا أَخْرَج مِن حديث هؤلاء انتقى منه ما تُوبعوا عليه». اهـ.

وقال ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» (١/ ١٦١- إحسان)- في مَعرض كلامه عن الجُرَيري وابن أبي عَرُوبة- : «وأمَّا ما وَافقوا فيه الثِّقات في الرِّوايات التي لا نَشُكُّ في صِحَّتها وثُبوتها من جهة أُخرى؛ لأنَّ حُكمَهم- وإن اختلطوا في أَوَاخر أعمارهم، وحُمِلَ عنهم في اختلاطِهم بعد تقدُّم عَدَالتهم- حكمُ الثِّقة إذا أخطأ؛ إذ الواجبُ تَرْكُ خَطَئِه إذا عُلِمَ، والاحتجاجُ بما نَعلم، وكذلك حكمُ هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثِّقات، وما انْفردوا مما رَوى عنهم القُدماءُ من الثِّقات الذين كان سَمَاعهم منهم قبل الاختلاط». اهـ.

(2) هو أَسْباطُ بن نَصْر؛ أبو يوسف، ويقال: أبو نَصر. صدوقٌ، كَثير الخطأ، يُغرِب. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٣٢٣).

(3) هو قَطَنُ بن نُسَير؛ أبو عَبَّاد البَصري الغُبَري الذراع، صدوقٌ يُخطئ. «تقريب التهذيب»،

وأحمد[١] بن عيسى المصري، وأنه قال أيضًا: يُطَرِّقُ لأهل البدع علينا؛ فيَجدون السَّبيل بأن يقولوا إذا احتُج عليهم بحديثٍ: ليس هذا في «الصَّحيح».

قال سعيد[٢] بن عمرو: «فلمَّا رجعتُ إلى نيسابور ذكرتُ لمسلم إنكار أبي زُرعة! فقال لي مسلمٌ: إنَّما قلت: صحيح. وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقاتُ عن شيوخهم إلا أنه رُبَّما وقع إليَّ عنهم بارتفاعٍ، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول؛ فأقتصر على ذلك، وأَصْلُ الحديث معروفٌ من رواية الثِّقات»[٣].

قلتُ: ويَلتحق بما تقدَّم رواية بعض المُدَلِّسين بالعنعنة؛ فإنه يُحمَل على ما تَحَقَّق عند مسلم أنَّه مَسموع من جهةٍ أُخرى؛ لذا قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النُّكت» (١/ ٤٧): «فإنَّا نعلمُ في الجملة أنَّ الشَّيخين لم يُخرجا من رواية المُدَلِّسين بالعنعنة إلا ما تَحَقَّق أنَّه مَسموع لهم من جهة أُخرى، وكذا لم يُخرجا من حديث المُختلطين عمَّن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقَّقا أنَّه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط». اهـ.

=

ترجمة برقم (٥٥٩١)، وينظر «تحرير التقريب»، ترجمة برقم (٥٥٥٦).

(١) ليس بالقويِّ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٨٧).

(٢) هو الحافظُ سَعيدُ بن عمرو بن عَمَّار الأزدي البَرذعي، له ترجمةٌ في «سِير أعلام النُّبلاء» (١٤/ ٧٧) برقم (٣٦).

(٣) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٥، ٢٦)، و«صيانة صحيح مسلم» (ص٣٢- ٣٥).

فصل في عدم التزام الإمام مسلم تقديم الإسناد النظيف برجاله الثقات وجعله أصلا، ثم إتباعه بإسناد آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على سبيل الاستشهاد

لَم يَلتزم الإمامُ مُسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» تقديمَ الأسانيدِ النَّظيفة وإتباعها بالشَّواهد، كما يُفهم من كلامِ بعض أهل العِلم، كما تَقَدَّم قريبًا نقلًا عن أبي عمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **والبُرهان على ذلك أمثلةٌ مِن روايته عن حَمَّاد بن سَلَمَة، وهي كالتالي:**

١- «صحيح مسلم». ٤٥- كتاب (البِر والصِّلة والآداب)، ٤١- باب (النَّهي عن قول: هَلَكَ النَّاسُ)، حديث (٢٦٢٣): «**إذا قالَ الرَّجُلُ: هَلَكَ النَّاسُ، فَهُو أَهْلَكهم**». قال مُسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: حدَّثنا عبد الله بن مَسلمة بن قَعْنَب، حدَّثنا حمَّادُ بن سَلَمَة، عن سُهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعًا.

ثم قال: (ح)، وحدَّثنا يحيى بن يحيى قال: قرأتُ على مالكٍ عن سُهيل... به. ثم قال: حدَّثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا يزيد بن زريع، عن رَوْح بن القاسم، ثم عَطَفَ على هذا الإسنادِ في آخر البابِ بإسنادٍ من الطبقة الثَّانية.

فأنتَ تَرَى أنَّ مُسْلِمًا قد صَدَّر الباب بإسنادٍ فيه حَمَّاد بن سَلَمَة، عن

سُهَيل مُقَدِّمًا حمَّادًا على مَالكٍ ورَوْحِ بن القاسم، وهما مِن الطَّبقة الأولى، ثم إنَّ هذا الباب كله مَدَاره على سُهيل بن أبي صالح، وهو مُتَكَلَّمٌ في حِفظه، من الطَّبقة الثَّانية.

٢- في ٤٩- كتاب (التوبة)، ٥- باب (قَبُول التَّوبة من الذُّنوب، وإن تَكَرَّرت الذُّنوب والتوبة)، حديث (٢٧٥٨): «**أَذْنَبَ عبد ذَنْبًا فقال: اللَّهُمَّ اغْفِر لي...**» الحديث.

قال مسلمٌ في صَدْر الباب: حدَّثني عبد الأعلى بن حمَّاد، حدَّثنا حمَّادُ بن سَلَمَة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحَة، عن عبد الرحمن بن أبي عَمْرَة، عن أبي هريرة مَرفوعًا.

ثُمَّ أَتْبَعَه بثلاثة أَسانيد من الطَّبقة الأُولى، مَدَار إسنادين منها على شُعْبَةَ، فلو كان مُسْلِمٌ مُلتزمًا ما يقوله الحاكمُ وغيرُه لقَدَّم شُعْبَةَ في هذا الباب على حمَّادٍ.

٣- في ٢- كتاب (الرِّقاق)، ٢٦- باب (أَكْثَر أهلِ الجَنَّة الفُقراء)، حديث (٢٧٣٦): «**قُمْتُ على بابِ الجَنَّة، فإذا عامَّةُ مَن دَخَلَها المَسَاكِينُ**...» الحديث.

قال مسلمٌ في صَدْر الباب: حدَّثنا هداب بن خالد، حدَّثنا حمَّاد بن سَلَمَة، ثُمَّ عَطَفَ عليه بمعاذ بن مُعاذ، والمُعتمر بن سُليمان، وجَرير، ويَزيد بن زريع، كلهم عن سليمان التَّيمي، عن أبي عثمان، عن أسامةَ بنِ زيد مرفوعًا.

ثم أَتْبَعَه بأسانيدَ من الدَّرجة الأولى، فلو كان مسلمٌ مُلتزمًا ما يقولُ الحاكم وغيرُه؛ فلماذا يُصَدِّر أبوابًا برواية حمَّاد بن سَلَمة عن غير ثابت،

وهناك أبوابٌ صدَّرَها مُسلم برواية حمَّاد عن ثابت.

وقد يُورد مُسلمٌ روايةَ حمَّاد عن ثابت في أثناء الأبواب أحيانًا، وأحيانًا في أواخرِها، وكثرة هذا التَّنويع لرواياتِ حمَّادٍ وغيرِه مِمَّن تُكِلِّم فيه يَدُلُّ بوضوحٍ على عدم التزامِ مُسلمٍ بما ذَهَبَ إليه هؤلاء(١).

(١) ما تقدَّم مُستفادٌ مِن تَعليق شيخِنا المَدخلي على «المَدخل إلى الصَّحيح» (٤/ ١٠٥) للحاكم. ط «دار الإمام أحمد».

فصل في عرض الإمام مسلم «صحيحه» على الإمام أبي زرعة

وقد عَرَضَ الإمامُ مُسْلِمٌ كتابَه على الإمام أبي زُرعة الرَّازي، فَمَا أشار عليه أنَّ فيه علةً حَذَفَه، وما قال: «إنَّه صحيحٌ»- أَبْقَاه.

وهذا دليلٌ على أنَّ أبا زرعة ارتضاه بعدما أبانَ له مسلمٌ عُذْرَه في إخراجه لبعض الضعفاء، وعَرْضه إيَّاه عليه.

قال مَكِّيُّ بن عبدان: وسمعتُ مسلمًا يقول: عرضتُ كتابي هذا «المُسند» على أبي زُرعة الرَّازي، فكلُّ ما أشار أنَّ له عِلَّةً تركتُه، وكل ما قال: «إنَّه صحيح، وليس له عِلَّة»- أخرجتُه»[(١)].

ومعنى هذا: أنَّ الإمامَ مُسلمًا انتهى به المَطاف إلى أن يُقَدِّم «صحيحه»، وهو يعتقد أنَّه خال نظيفٌ من العِلل، هذا ما يَعتقده وإن كان قد بقي عليه فيه ما يُؤخذ عليه، وهو نَزْرٌ يسيرٌ لا يَخلو من مِثله أعمالُ البَشر غير أنَّ الذي نعتقد أنَّ مُسلمًا لم يَقصد أبدًا إلى أحاديث يَعلم أنَّ فيها عِللًا فيُوردها في «صحيحه»[(٢)].

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص٧، ٨).

(٢) «الرَّدُّ المُفحم على مَن اعتدى على صَحِيح مُسلم» (ص١٧)، لشيخنا المَدخلي، ط. «دار المنهاج».

وفيما تقدم دليلٌ على أنَّ مَنْ حَكَمَ لشخصٍ بمجرد رواية مُسلم عنه في «صحيحه» بأنَّه مِن شرط «الصَّحيح» عند مسلم، فقد غَفَل وأخطأ، بل يَتوقَّفُ ذلك على النَّظر في أنَّه كيف روى عنه على ما بيَّناه من انقسام ذلك، والله أعلم[1].

(1) «صيانة صحيح مسلم» (ص ٣٥).

فصل في شرط الإمام مسلم في «صحيحه»
وسبب اختلافه مع الإمام البخاري في بعض الرواة

لم يَذكر الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شَرْطَه الذي شَرَطَهُ، ومَشَى عليه في إخراج أحاديث «صحيحه» لا هو ولا البخاريُّ، سِوى ما أوضَحَهُ في (الإسناد المَعَنْعن).

وإنما عُرِف ذلك بالتَّتبُّع والاستقراء؛ ولهذا قال محمد[1] بن طاهر المَقدسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أنَّ البخاريَّ ومُسلمًا ومَن ذكرنا بعدهم لم يُنقل عن واحدٍ منهم أنَّه قال: شَرَطْتُ أنْ أُخرج في كتابي ما يكون على الشَّرط الفُلاني. وإنما يُعرَف ذلك مِنْ سَبْرِ كتبهم؛ فَيُعلَم بذلك شَرْط كلِّ رَجُلٍ منهم»[2].

وعليه، فَشَرْطُ مسلم في «صحيحه»:

أنْ يكون الحديثُ مُتَّصِلَ الإسناد بنقل الثِّقة عن الثِّقة من أوَّلِه إلى مُنتهاه، سالمًا من الشُّذُوذ والعِلَّة.

---

(1) هو الحافظُ المُكثِرُ العالمُ الجَوَّال؛ أبو الفضل، محمد بن طاهر بن علي المَقدسي، المعروف بابن القَيْسَرَاني، مات سنة (٥٠٧هـ). «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٤٢)، ترجمة برقم (١٠٥٣).

(2) «شروط الأئمة السِّتَّة» (ص٣٧، ٣٨) بتحقيقي.

وهذا هو الحديث الصَّحيح في نفس الأمر، فكلُّ حديث اجتمعت فيه هذه الأوصاف فلا خلاف بين أهل الحديث في صحته، وما اختلفوا في صِحَّته من الأحاديث فقد يكون سبب اختلافهم انتفاء وصف من هذه الأوصاف، بينهم خلاف في اشتراطه...، كما إذا كان الحديثُ في رواته مَن اختُلف في ثِقته، وكونه من شرط الصَّحيح، فإذا كان الحديثُ قد تداولته الثقاتُ غير أنَّ في رجاله أبا الزبير(١) المَكي مثلًا، أو سهيل(٢) بن أبي صالح، أو العلاء(٣) بن عبد الرحمن، أو حمَّاد(٤) بن سَلَمَة، قالوا فيه: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، وليس بصحيح على شرط البخاري؛ لكون هؤلاء عند مُسلم ممن اجتمعت فيهم الأوصافُ المُعتبرة، ولم يَثبت عند البخاري ذلك فيهم»(٥).

فأخرج مسلمٌ أحاديثَهم بإزالة الشُّبهة، فَلَمَّا تُكُلِّمَ في هؤلاء بما لا يُزيل العَدالة والثِّقة- تَرَكَ البُخاريُّ إخراجَ حديثهم مُعتمدًا عليهم(٦) تحريًّا، وأخرج مسلمٌ أحاديثهم بإزالة الشُّبهة.

---

(1) هو محمد بن مُسلم بن تدرس، الأسدي مولاهم، أبو الزبير المَكي، صدوقٌ إلا أنَّه يُدَلِّس. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٦٣٣١).

(2) صدوقٌ، تَغَيَّر حِفظه بأَخَرَة، روى له البخاريُّ مَقرونًا وتعليقًا. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٢٦٩٠).

(3) صدوقٌ رُبَّما وَهِمَ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (٥٢٨٢).

(4) ثقةٌ عابدٌ، أثبتُ النَّاسِ في ثابتٍ، وتَغَيَّر حِفظُه بأخَرَةٍ. «تقريب التهذيب»، ترجمة برقم (١٥٠٧).

(5) «صيانة صحيح مسلم» (ص١١) باختصارٍ شَديد.

(6) وإنَّما أَخْرَجَ لِمَن أَخْرَج منهم في الشَّواهد.

مثال ذلك: أنَّ سُهيل بن أبي صالح تُكُلِّم في سَماعه من أبيه، فقيل: صحيفة. فَتَرَكَ البخاريُّ هذا الأصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومُسلم اعتمد عليه لَمَّا سَبَرَ أحاديثَه؛ فَوَجَدَه مرَّةً يُحَدِّث عن عبد الله بن دينار عن أبيه، ومرةً عن الأعمش عن أبيه، ومرةً يُحَدِّث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فَاتَتْه مِن أبيه؛ فَصَحَّ عنده أنَّه سَمِع من أبيه؛ إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يَروي هذه الأحاديث من تلك الأُخَر.

وكذلك حَمَّاد بن سَلَمَة إمامٌ كبيرٌ مَدَحَه الأئمة وأطنبوا، ولما تَكَلَّم فيه بعض مُنتحلي المعرفة أنَّ بعض الكَذَبَة أَدْخَل في حديثه ما ليس منه لم يُخرِج عنه مُعتمدًا عليه، بل استشهد به في مواضع؛ ليُبيِّن أنَّه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يَرويها من حديث غيره من أقرانه؛ كَشُعْبة، وحمَّاد بن زيد، وأبي عَوَانة، وأبي الأحوص، وغيرهم، ومسلم اعتمد عليه؛ لأنَّه رأى جماعة من أصحابه القُدماء والمتأخرين رَوَوْا عنه حديثًا لم يختلفوا عليه، وشَاهَدَ مسلمٌ منهم جماعةً، وأخذ عنهم، ثم عدالةُ الرجل في نفسه، وإجماعُ أئمة النَّقل على ثِقته وإمامته.

فهذا الكلامُ فيما اخْتَلَفَا فيه من إخراجِ أحاديث هؤلاء وما جَرَى مَجْرَاهم[1].

(١) «شروط الأئمة الستة» (ص٣٩- ٤٣) بتحقيقي.

فصل في عدم اشتراط الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» ما اشترطه في «صحيحه»

تَقَدَّم قبْلُ الكلامُ عَن شَرْطِ الإمامِ مُسلمٍ في «صحيحه»، وسأشير ها هنا إلى أنَّ الإمام مسلمًا لم يشترط في مقدمته لـ«الصَّحيح» ما اشترطه فيه؛ لما يلي:

١- أنَّ أهل العلم يُفَرِّقون بين ما رَوَاه في (المقدمة) وما رواه في «الصَّحيح»؛ ولهذا رَمَز الحافظُ في «تقريب التَّهذيب» لِمَن أخرج لهم مسلم في (المقدمة) بـ(مق)، ولِمَن أخرج لهم في «الصَّحيح» بـ(م).

٢- أن أهل العلم استثنوا ما أخرجه مسلم من المُعَلَّقَات في (المقدمة) عند كلامهم على المُعلقات الموجودة في «الصَّحيح»، ولم يَعُدُّوها في جُملتها؛ لِتَفريقهم بين ما ذَكَرَه في (المقدمة)، وما ذكره في «صحيحه».

٣- يدلُّ على ذلك عَمَلُ المُخرجين وأصحاب المُستخرجات؛ كأبي عَوَانة؛ فإنه لم يذكر الأحاديث التي ذكرها مسلم في (مقدمته)، وفرَّق الحاكم في «المستدرك» بين (مقدمة مسلم)، وبين «صحيحه»، فإذا روى مسلمٌ حديثًا في (المقدمة) قال: «رواه مسلم في (المقدمة)»، وإذا رواه في «الصَّحيح» قال: «رواه مسلم في «صحيحه».

٤- تصريح بعض أهل العِلم بذلك، منهم: الإمام ابن القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ،

حيث قال في مَعرض نقاشه لِمَن قال: إنَّ مُسلمًا روى لسفيان بن حُسَين في «صحيحه» ما يلي:

«وأمَّا قولُكم: إنَّ مُسلمًا روى لسفيان[1] بن حُسَين في «صحيحه». فليس كما ذكرتُم، وإنما روى له في (مقدمة كتابه)، ومسلم لم يَشترط فيها ما شَرَطَه في الكتاب من الصِّحة، فلها شأنٌ، ولسائر كتابه شأنٌ آخر، ولا يَشُكُّ أهلُ الحديث في ذلك»[2].

(1) ثِقَةٌ في غير الزُّهري باتِّفاقهم. «تقريب التَّهذيب»، ترجمة برقم (٢٤٥٠)، **وسببُ ضعفِه في الزُّهري**: أنَّه لم يَسمع منه إلا في مَوسم الحَجِّ، فلم يَتَمَكَّن مِن حِفظ أحاديثه وضَبْطِها، فحَدَّث بها على التَّوَهُّم. «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٢٨)، «المجروحين» (١/ ٤٥٤).

(2) «الفروسية» (ص١٨٣)، وما تقدَّمَ مُستفاد من كتاب «الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومنهجه في الصَّحيح، وأثره في علم الحديث» (١/ ٣٤٩، ٣٥٠) بشيءٍ من التَّصرُّف والاختصار.

فصل في مذهب الإمام مسلم في الإسناد المعنعن

المُعَنْعَنُ: اسم مَفعولٌ مِن عَنْعَنَ الحديث إذا رواه بـ(عن)، مِن غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبار، أو السَّماع[(١)].

ومذهب الإمام مُسلم: أنَّ الإسناد المُعَنْعَن له حكم الاتصال إذا تعاصر الراوي المُعَنْعِنُ والشَّيخ المُعَنْعَنُ عنه، مع إمكان اللُّقي، وإنْ لم يَنُصَّ أحدٌ من الأئمة أنهما الْتَقَيَا، إلا أن يكون المَعَنْعِنُ مُدَلِّسًا، فلا يُحْكَم له حينئذٍ بالاتصال.

وحجته على ذلك: أنَّ الثقةَ غير المُدَلِّس لا يقول: «عن فلان» إلا وقد لَاقَاه، وسمع منه، **واستدل لذلك بِعِدَّةِ أُمور منها**:

١- حصول الإجماع على قبول خبر الثِّقة غير المُدَلِّس من غير نَظَرٍ لِصِيَغ الأداء.

٢- وُجود أحاديث اتَّفَقَ الأئمةُ على صِحَّتِها، وهي لم تَرِد إلا بالعنعنة.

٣- أنَّ مَنْ تَكَلَّم على صِحة الحديث لم يُفَتِّش أحدٌ منهم على موضع

---

(١) «فَتح المُغيث» (١/ ١٨٩).

السَّماع[١].

وقد أطنبَ في (مقدمة «صحيحه») في الانتصار لهذا القول، ورَد ما خَالَفَه، وجَعَلَ اشتراط اللقاء بِدعة، وألزم مُشترطه أنْ لا يقبل حديثًا مُعَنْعَنًا حتى يَطَّلع على التَّلاقي في ذلك كله[٢].

وكثيرٌ من العلماء المتأخرين على ما قاله مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مِنْ أنَّ إمكان اللُّقي كافٍ في الاتِّصال من الثِّقة غيرِ المُدَلِّس[٣].

وقيل: يُشترط ثبوتُ لِقائهما ولو مرَّةً؛ ليحصل الأَمْنُ في باقي العنعنة[٤].

وهو قولُ جمهور المُتقدمين منهم: ابنُ المَدِيني، والبُخاري...، وهو مُقتضى كلام أحمد، وأبي زُرعة، وأبي حاتم، وغيرهم مِن أعيان الحُفَّاظ[٥].

ومع ما استدل به الإمامُ مسلم لمذهبه، فإنَّ شَرْطَ البخاريِّ وابنِ المَديني أحوطُ وأظهرُ، ولا يخلو قولُ مسلمٍ من القوَّة.

قال الإمامُ الصَّنْعَانيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَعرض نقاشه للحافظ ابنِ حَجَر عندما رجَّح مذهبَ البُخاري على مَذهب مُسلم: «وإذا عرفتَ هذا، فمذهبُ مسلمٍ لا

---

(١) «مُقدمة تَحقيق أجوبةِ أبي مَسعود الدِّمشقي عمَّا أَشْكَل الشَّيخ الدَّارقطني على صحيح مُسلم بن الحَجَّاج» (ص٣٨، ٣٩) لإبراهيم آل كليب.

(٢) «دليل أرباب الفلاح» (ص٣٠٥) بتحقيقي.

(٣) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٦٤).

(٤) «نزهة النظر» (ص١٧١).

(٥) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٦٥).

يَخلو عن القوَّة لِمَنْ أَنْصَفَ»[(١)]

قلتُ: ولِقَائلٍ أنْ يقول: مَذهبُ الإمام مسلم صوابٌ، ومذهب الإمام البخاري أصْوَبُ. مذهب مسلم قويٌّ، ومذهب البخاري أقوى.

وقد ذَكَرَ الإمامُ الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السِّير» مذهبَ مَنِ اشترط العلم باللقاء، فقال: «وهو الأصوبُ الأقوى»[(٢)].

وفي «المُوقِظة»[(٣)] ذكر القولين سيَّان، فكأنَّه يميلُ إلى ذلك، والله تعالى أعلم[(٤)].

(1) «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٤).
(2) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٣).
(3) (ص٤٤).
(4) يُنظر «النُّكت المِلاح على دليل أرباب الفلاح» بقلمي (ص٣٠٥- ٣٠٧)، و«كفاية الحفظة» (ص١٩٥).

فصل في تقسيم الإمام مسلم أحاديث «صحيحه» إلى أقسام ثلاثة، وطبقات ثلاث

تَكَلَّمَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مقدمة «صحيحه») عن تقسيمه لأحاديث كتابه «الصَّحيح»، وأنه جَعَلَها أقسامًا ثلاثة، وثلاث طبقات، فقال:

«ثم إِنَّا- إن شاء الله- مُبتدئون في تخريج ما سألتَ وتأليفِه على شريطةٍ سوف أذكرُها لك، وهو أنَّا نَعْمَدُ إلى جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فنَقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تَكرار، إلا أن يأتي مَوضعٌ لا يُستغنَى فيه عن تِرداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنبِ إسناد؛ لِعِلَّة تكون هناك؛ لأنَّ المعنى الزائد في الحديث المُحتاج إليه يقوم مقام حديث تامٍّ، فلابُدَّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وَصَفْنَا من الزيادة، أو أن يُفَصَّل[1] ذلك المَعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أَسْلَم.

---

(1) بالبناء للمَفعول، وتشديد الصَّاد المُهملة من التفصيل، ويُحتمل أن يكون بتخفيف الصَّاد من الفَصْل، والأوَّلُ يُؤيده قوله الآتي: «ولكنَّ تَفْصِيله...»، إلخ، وفي بعض النُّسَخ: «أو أن نُفَصِّل» بنون المُتكلِّم، والبناء للفاعل من التَّفصيل، ويحتمل كونه من الفصل أيضًا، وهو عطفٌ على «إعادة الحديث»، واسم الإشارة راجع إلى المعنى الزَّائد، والتقدير: فلا بد مِن فَصْل ذلك المعنى الزائد. «قُرَّة عَيْن المُحتاج» (١/ ٢٦٩).

فأمَّا ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نَتَوَلَّى فِعْلَه إن شاء الله تعالى.

فأمَّا القِسم الأول: فإنا نَتَوَخَّى[1] أن نُقَدِّم الأخبار التي هي أسلم من العُيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهلَ استقامة في الحديث وإتقان لما نَقلوا، لم يُوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عُثِر فيه على كثير من المُحَدِّثين، وبَانَ ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تَقَصَّيْنَا[2] أخبارَ هذا الصِّنف من الناس أَتْبَعْناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعضُ مَن ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان؛ كالصِّنْف المُقَدَّم قبلهم، على أنَّهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم؛ فإنَّ اسمَ السِّتْر[3] والصِّدق وتَعَاطي العِلم يشملُهم[4]؛ كَعَطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليم، وأضرابِهم من حُمَّال الآثار، ونُقَّال الأخبار.

فهم وإن كانوا- بما وَصَفْنا من العِلم والسِّتر عند أهل العلم- مَعروفين،

(1) أي: نَتَحَرَّى ونَقْصِد: «قرة عين المحتاج» (١/ ٢٨٤).

(2) من التَّقَصِّي بفتحتين، **وقَصَصْتُ الأثر**: تَتَبَّعْتُه، كما قال الفيومي في «المصباح المنير» (ص٢٩٢)، وأمَّا هاهنا فمعناه: أَتَينا بها كلها، كما قال النوويُّ، ويُنظر «قُرَّة عَين المُحتاج» (٢٩٥٨).

(3) بالكسر، هذا على أن السِّتر بمعنى المَستور، وبالفَتح مصدر: سَتَرْتُ الشيء أَسْتُره سترًا، والذي جاء في أكثر الرِّوَايات والأصول لـ«صحيح مُسلم» هو ضَبْطُه بكسر السِّين. يُنظر «شرح النووي»، و«قرة عين المُحتاج» (١/ ٢٩٨).

(4) **معنى هذا**: أنَّهم مَستورون في أحوالهم، صَادقون في لَهْجَتِهم، مَشهورون بطلبِ العِلم ومجالسة العلماء؛ فيَستحقون أن يُؤخذ عنهم، ويُخرج لهم ما يُوافقون فيه الصِّنف الأول. «قُرَّة عين المحتاج» (١/ ٩٨) بتصرف يسير.

فغيرُهم مِن أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرِّواية يَفْضُلُونَهُم في الحال والمرتبة؛ لأنَّ هذا عند أهل العلم درجةٌ رفيعةٌ وخصلةٌ سَنِيَّةٌ.

أَلَا تَرَى أنَّك إذا وَازَنْتَ هؤلاء الثلاثة الذين سَمَّيْناهم: عطاء، ويزيد، وليثًا بمنصور بن المُعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، في إتقان الحديث والاستقامة فيه- وَجَدْتَهم مُبَاينين لهم لا يُدَانُونهم، لا شَكَّ عند أهل العلم بالحديث في ذلك؛ لِلَّذي استفاض عندهم من صِحة حِفظ منصور والأعمش وإسماعيل، وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يَعرفوا مِثْلَ ذلك[1] من عطاء، ويزيد، وليث.

وفي مِثل مَجرى هؤلاء إذا وَازَنْتَ بين الأقران؛ كابن عَوْن وأيوب السَّخْتِيَاني مع عوف بن أبي جَمِيلة وأشعث الحُمْرَانيِّ، وهما صاحبا الحَسَن وابن سِيرين، كما أنَّ ابنَ عَون وأيُّوب صاحباهما، إلا أن البَون بينهما وبين هَذين بعيدٌ في كمال الفَضل وصحة النَّقْل، وإن كان عوفٌ وأشعثُ غيرَ مَدفوعيَن عن صدق وأمانة عند أهل العلم، ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم.

وإنما مَثَّلْنا هؤلاء في التَّسمية؛ ليكون تمثيلُهم سِمَةً يَصدر عن فَهمها من غَبِيَ عليه طريقُ أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يُقَصَّر بالرجل العالي

(١) أي: مِن حِفظ مَنصور والأعمش وإسماعيل، وإتقانهم لِمَرْوِيَّاتِهم. «قرة عين المحتاج» (١/ ٣٠٦).

القَدْر عن درجته، ولا يُرْفَع مُتَّضِعُ القَدْر في العِلم فوق منزلته، ويُعطى كلَّ ذي حَقٍّ فيه حَقَّهُ، ويُنَزَّلُ مَنْزِلَتَهُ.

وقد ذُكِر عن عائشةَ- رضي اللهُ تعالى عنها- أنَّها قالت: «أَمَرَنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نُنزل الناسَ منازِلَهم، مع ما نَطَقَ به القرآنُ من قول الله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف:٧٦].

فَعَلَى نحو ما ذكرنا من الوجوه نُؤَلِّفُ ما سألتَ مِنَ الأَخْبَار عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فأمَّا ما كان منها عن قومٍ هم عند أهل الحديث مُتَّهَمُون، أو عند الأكثر منهم، فَلَسْنا نَتَشَاغل بتخريج حديثِهم؛ كعبدِ الله بن مسور أبي جعفر المَدَائني، وعمرو بن خالد، وعبد القُدُّوس الشامي، ومحمد بن سعيد المَصْلُوب، وغياث بن إبراهيم، وسليمان بن عمرو أبي داود النَّخعي، وأشباههم ممن اتُّهِم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار.

وكذلك مَنِ الغالبُ على حديثِه المُنْكَرُ أوِ الغَلَطُ- أَمْسَكْنا -أيضًا- عن حديثِهم(١).

فقد بيَّن مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تقسيمَه لأحاديث «صحيحه»، وأنها ثلاثة أقسام، وأنَّ القسم الأول: ما رواه الحُفَّاظ المُتقنون.

والثاني: ما رواه المَستورون المُتوسطون في الحفظ والإتقان.

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ٤- ٧).

والثالث: ما رواه الضُّعفاء والمَتروكون.

وأنَّه إذا فرغ من القسم الأوَّل أَتْبَعَه الثَّاني، وأمَّا الثالث فلا يُعَرِّج عليه[(١)].

هذا هو ما أراده الإمامُ مسلمٌ في كلامه السابق عن تقسيم أحاديث «صحيحه»، ومع هذا فقد حَصَلَ خلافٌ فيما أراده، ومُراده بهذا التقسيم، فقال أبو عبد الله الحاكم، وأبو الحسين البيهقي رحمهما الله: «إنَّ مُسلمًا لم يخرج في «صحيحه» إلا القسم الأول، وأنَّ المَنِيَّة اخترَمَتْه قبل أن يُخرج القِسم الثاني».

وخَالَفهما القاضي عياضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقال: «إنَّ هذا غير مُسَلَّمٍ لمن حقَّقَ نظرَه، ولم يتقيد بتقليد ما سَمِعه؛ فإنك إذا نظرتَ تقسيمَ مسلم في كتابه الحديث- كما قال- على ثلاث طبقات من النَّاس، فذكر أنَّ القسمَ الأَوَّلَ حديثُ الحُفَّاظ، ثم قال بأنَّه إذا تَقَصَّى هذا أَتْبَعَه بأحاديث مَنْ لم يُوصف بالحِذق والإتقان، مع كونهم من أهل السِّتر والصدق وتَعاطي العلم، وذكر أنهم لا يُلحقون بالطبقة الأولى، وسمَّى أسماء مِن كل طبقة من الطبقتين المَذكورتين، ثم أشار إلى ترك حديث مَن أجمع أوِ اتَّفق الأكثرُ على تُهمته، وبقي[(٢)] مَنِ اتَّهمه بعضُهم، وصَحَّحه بعضُهم، فلم يَذكره هنا، ووجدتُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر في أبواب كتابه، وتصنيف أحاديثه حديثَ الطَّبقتين الأُوليين التي ذكر

(١) «مقدمة شرح مسلم» (١/ ٢٣) للنووي.

(٢) يُنظر «مُقدمة شرح صحيح مُسلم» (ص٨٢) للنَّووي، بتحقيقي.

في أبوابه، وجاء بأسانيد الطبقة الثانية التي سمَّاها، وحديثها، كما جاء بالأولى على طريقِ الإتباع لحديث الأُولى، والاستشهاد بها، أو حيث لم يَجد في الكتاب للأُولى شيئًا، وذَكَرَ أقوامًا تَكَلَّم قومٌ فيهم، وزكَّاهم آخرون، وخرَّج حديثَهم بمن ضُعِّف، أوِ اتُّهِم ببدعة، وكذلك فَعَلَ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فعندي أنَّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أتى بطبقاته الثَّلاث في كتابه على ما ذَكَر، ورأيتُ في كتابه، وتبينت في تقسيمه.

وطَرَح الرابعة، كما نصَّ عليه.

فتأوَّل الحاكمُ أنه إنما أراد أن يُفرد لكُلِّ طبقة كتابًا، ويأتي بأحاديثها خاصَّة مُفردة، وليس ذلك مرادَه، بل إنَّما أراد بما ظَهَرَ مِن تأليفه، وبان من عرضِه أنْ يَجمع ذلك في الأبواب، ويأتي بأحاديث الطَّبقتين من غير تَكرار كما ذكر في كلامه، فيَبدأ بالأولى، ثم يأتي بالثانية على طريق الاستشهاد والإتباع، حتى استوفى جميعَ الأقسام الثلاثة.

ويحتمل أنْ يكون أرادَ بالطَّبقات الثَّلاث من النَّاس: الحُفَّاظ، ثم الذين يَلُونهم، والثَّالثة التي طَرَح، والله أعلم بمُراده[1].

ووافق عِيَاضًا على هذا أبو زكريا النَّوَوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فإنه بعدما ساق كلامه قال: «وهذا الذي اختارَه ظاهرٌ جِدًّا، والله أعلم»[2].

وما اختاره هو مُراد الإمام مُسلم لِمَن تَأَمَّل كلامه، وأنَّ المرادَ بهذا

(1) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٨٦، ٨٧).
(2) «النَّفْح الشَّذِي» (١/ ٢٠٨).

التقسيم في كتابه «الصَّحيح» لا في غيره، كما قال الحاكم والبيهقي بأن المنية اخترمته قبل أنْ يُخرِجَ أحاديث القسم الثاني، وهذا مَردود بتمثيله لرجال هذا القسم، وهذه الطبقة؛ كعطاء بن السَّائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سُليم، وقد أخرج ليزيد وليثٍ من أهل الطَّبقة الثانية؛ لذا قال ابنُ سَيِّد النَّاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الذي لا يَنبغي حملُ كلامه على غيره أنَّه اجتنبَ الضعيفَ الواهيَ، وأَتَى بالقِسمين الأوَّل والثاني، وحديث مَنْ مَثَّل به مِنَ الرُّواة من القِسمين موجودٌ دون القِسم الثَّالث»(١).

وقال ابنُ رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قيل: إنَّه أدركته المَنِيَّة قبل أنْ يُخْرِجَ حديثَ هؤلاء، يعني: أهل الطبقة الثانية. وقيل: إنَّه أخرج لهم في المُتابعات، وذلك كان مراده»(٢).

قلت: فَعَلَى هذا فإنَّ أهلَ الطبقة الأُولى الذين أَخرج لهم مسلمٌ أخرج أحاديثَهم أُصولًا، وأهل الثانية خَرَّجه استشهادًا، وليس مراده: أنَّه يُفرده في كتابٍ على حِدَة.

واحتجاج مُسلم إنَّما هو بأهل الطَّبقة الأُولى، سواء تَفَرَّدُوا أم لا، ولم يخرج شيئًا مما انفرد به أهلُ الطبقة الثانية، وإنَّما يُخرج من أحاديثهم ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل الطبقة الأُولى، وكذلك إذا كان لحديث أهل القسم

---

(١) «التقريب مع التدريب» (١/ ١٣٠).

(٢) «شرح علل الترمذي» (١/ ٣٩٧).

الثاني طرقٌ كثيرة يَعْضِدُ بعضُها بعضًا؛ فإنَّه قد يُخرج ذلك[١]، ومع هذا فمسلمٌ لم يُخرج لهم إلا شيئًا يسيرًا؛ لِيَرفع به التَّفَرُّد عن روايات الطَّبقة الأُولى، كما قَرَّر ذلك الحافظُ ابنُ حَجَر، ووَافَقَه شيخُنا المَدخليُّ[٢].

(1) «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٤٠٢، ٤٠٣) للحافظ ابن حَجَر.

(2) في «مَنهج الإمام مُسلم في ترتيب كتابه الصَّحيح، ودَحض شُبُهاتٍ حوله» (ص٧٤)، وهو المُجلد الثَّامن، ضِمن «مجموع رسائل وفتاوى شيخِنا»، كان اللهُ له.
ويُنظر «بين الإمامَيْن مُسلم والدَّارَقُطني» (ص٢١) لشيخنا المَدخلي وَفَّقَه المَوْلى، و«قُرَّة عين المُحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحَجَّاج» (١/ ٢٧٢) لشيخنا الإتيوبي وَفَّقَه المَولى.

فصل في ذكر الأخبار المعللة في «صحيح مسلم» وما مراده بذلك؟

لقد ذَكَرَ الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مقدمة صَحيحه) أنَّه شَرَح في مُقدمته لصحيحه مِن مِذهب الحديث وأهلِه، وأنه سيزيد ذلك شرحًا وإيضاحًا في مَوَاضع من الكتاب عند ذِكر الأخبار المُعلَّلة إذا أَتَى عليها في الأماكن التي يَليق بها الشَّرْحُ والإيضاح.

وأوضح مُرادَ الإمام مُسلم من ذلك القاضي عياضٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «إكمال المعلم»، وأنَّ مُرَاده اختلافُهم في الأسانيد، والإرسال والإسناد، والزِّيادة والنَّقص، وذِكْرُ تَصاحيف المُحَدِّثين.

قلت: وهذا هو الذي يُصار إليه، لا أنَّ «صَحيح مُسْلِم» كتابُ عِلَلٍ، وأن مسلمًا يقوم ببيان تلك العِلل من خلال تَرتيب أحاديث الباب بحيث يُقَدِّم الصَّحيح، ويُؤخر ما فيه عِلَّة، كما ذهب إليه بعضُهم[1] ممن لم يُوَفَّق، كيف وقد عَرَضَ كتابَه- كما تقدَّم- على الإمام النَّاقد أبي زُرعة الرَّازي، فكلُّ ما أشار عليه أنَّ فيه علَّة تَرَكَه، وما أشار أنَّه صحيحٌ، وليس له عِلَّة أَخْرَجه؟!

---

(١) يُنظر كتاب شيخِنا المُحَدِّث الأثري ربيع بن هادي المَدخلي، بعنوان: «الرَّدُّ المُفْحِم على مَنِ اعتدى على صحيح مُسلم»، و«منهج الإمام مسلم في ترتيب كتابه الصَّحيح».

وهذه أمثلةٌ على أنَّ مرادَ الإمام مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تقدَّم في كلام القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فمنها: ما أخرجه من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا في المُستحاضة التي جاءت إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفيه أنَّها قالت له: أَفَأَدَعُ الصَّلاةَ؟ فقال: «**لَا؛ إنَّما ذلك عِرْقٌ، ولَيْس بالحَيْضَة، فإذا أَقْبَلَت الحيضةُ فَدَعي الصَّلاةَ، وإذا أَدْبَرَت فاغْسِلي عَنْكِ الدَّمَ، وصَلِّي**»، أخرج ذلك من طريق وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به، ثم أخرجه من طُرُقٍ عن حَمَّاد بن زيد، عن هشام بمثل حديث وكيع، ثم قال: «وفي حديث حمَّاد زيادة حَرف تَرَكْنا ذِكْرَه». والحرف الذي ترك ذِكْرَه هو قوله: «**وتَوَضَّئِي**».

وهذا الحديث قد أخرجه النَّسَائي في «سننه» من طريق حَمَّاد، وفيه تِلك الزيادة، ولفظه: «**وإذا أَدْبَرَت فَاغْسِلي عَنْك أَثَرَ الدَّمِ، وتَوَضَّئِي**».

ثم قال النَّسَائي: «ولا أعلم أحدًا ذَكَرَ في هذا الحديث: «**وتَوَضَّئِي**» غير حمَّاد بن زيد، وقد روى غيرُ واحد عن هشام، ولم يَذكر فيه: «**وتَوَضَّئِي**».

هذا الذي قاله الإمامان مسلمٌ والنسائيُّ مِنْ تفرُّدِ حمَّاد بن زيد بهذه الزيادة غَيْرُ مُسَلَّم، فقد وافقه أبو معاوية عند البخاريِّ في «صحيحه»، والترمذيُّ في «جامعه»، وحمَّاد بن سَلَمَة عند الدَّارميِّ، ويحيى بن سُليم عند السرَّاج، وأبو حمزة السُّكَّري عند ابن حِبَّان في «صحيحه» بلفظ: «**فَاغْتَسِلِي، وتَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ**».

والحاصل: أنَّ زيادةَ الأمر بالوضوء ليست مما تفرَّد بها حمَّاد بن زيد.

ومنها: ما أخرجه من حديث أبي قَتَادة الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئل عن صَوْمِه...، وسُئل عن صوم يوم الإثنين؟ قال: «**ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فيهِ، ويَوْمٌ بُعِثْتُ**».

قال مُسلمٌ: «وفي هذا الحديث من رواية شُعبة قال: وسُئل عن صوم يوم الإثنين والخميس؟ فسكتنا عن ذِكر الخَميس؛ لِمَا نُراه وَهْمًا. انتهى.

فقد بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ ذِكْر (الخميس) غَلَطٌ من شُعبة؛ فتركه لذلك، ورُوي الحديث من رواية أَبَان العطَّار، ومهدي بن ميمون، كلاهما عن غيلان بن جَرير شيخ شُعبة فيه، وليس فيه ذِكْر (الخميس)[1]، والله تعالى أعلم.

ومنها: ما يكون بيانه العِلَّة عن طريق الإشارة، مثل ما أخرجه من طريق هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن كثير بن أفلح، عن أبي محمد الأنصاري، قال: قال أبو قتادة. «واقتصَّ الحديث»، فقد جَرى هاهنا على خلاف عادته مِنْ إخراج الحديث التامِّ أوَّلًا، ثم عطف باقي الأحاديث التي في معناه عليه، وإشارته إلى ما فيها مِنَ الزيادة والنقص، فلم يَسُق المَتن هنا، بلِ اكتفى بقوله: «واقتصَّ الحديث» إشارة إلى أنَّ له عِلَّة.

وقد بيَّن هذا البيهقيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حيث أخرج الحديثَ من طريق هُشيم، وفيه: «مَن أقام البَيِّنة على أَسِيرٍ فله سَلَبُه»، قال: والحُفَّاظ يَرَوْنَه خَطَأً، فمالك ابن أنس، والليث بن سَعْد رَوَيَاه عن يحيى، فقال الليث في الحديث: «**مَن أقام البيِّنةَ على قتيلٍ، فله سَلَبُه**»، وقال مالك: «**مَن قَتَلَ قَتِيلًا له عليه بَيِّنة، فله**

(١) راجع «صحيح مسلم» (٢/ ٨١٩، ٨٢٠)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

سَلَبُه»، ولم يقُل أحدٌ فيه: «على أسير» غير هُشيم، وبيَّن البيهقيُّ صنيع مسلم في هذا الحديث، فقال: فقد أخرج مسلمٌ إسنادَ هذا الحديث في «الصَّحيح»، ولم يَسُق مَتْنَه.

ومنها: ما أخرجه من طريق حمَّاد بن زيد، عن أيوب، عن نافع: ذُكر لابن عُمَر عُمْرَةُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الجِعرانة، قال: «لم يَعتمر منها»[(١)].

وقد خَفِيت هذه العُمرة على ابن عمر لأسبابٍ ذَكَرَها الحافظُ في «الفتح»[(٢)]، وقد صَحَّ أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعتمر منها، ومَن حَفِظَ حُجَّة على مَنْ لم يَحفظ، فقد أجادَ مُسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في صَنِيعه حيث لم يَسُق المَتن؛ إشارة إلى كونه مُعَلًّا، فَلِلَّهِ درُّه.

ومنها: ما أخرجه من طُرُقٍ عن الزُّهريِّ، عن سعيد، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: «...، **فَمَا أدركتم فَصَلُّوا، وما فَاتَكُم فَأَتِمُّوا**»[(٣)]، ومِن بين هذه الطُّرُق طريقُ ابن عُيَينة، وقدِ ابتدأ بسردها ثم سَرَدَ غيرها، ولم يَذكر لفظ ابن عيينة؛ لأن الصَّحيح في رواية الزهريِّ غيرها؛ فقد رواها عنه ابنُ عُيينة بلفظ: «**فاقْضُوا**»، قال الحافظ: «وحَكَم مُسلمٌ في «التَّمييز» عليه بالوهم في هذه اللفظة، مع أنَّه أخرج إسنادَها في «صحيحه»، لكن لم يَسُق لفظَه. انتهى[(٤)].

وهذا وإنْ لم يُبَيِّن العِلَّة صريحًا، إلا أنَّ تركه ذِكر لفظه يدلُّ على الإشارة

(1) راجع «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٧٨) رقم (١٦٥٦).
(2) راجع «الفتح» (٨/ ٣٥)، و(٦/ ٢٥٣)، و(٣/ ٦٠٠).
(3) «صحيح مسلم» (١/ ٤٢٠، ٤٢١)، رقم (٦٠٢).
(4) «فتح» (٢/ ١١٨).

إليها؛ ولذا ترى الحافظَ الرَّشيد العَطَّار يُكثِر مِنْ ذِكْر الأمثلة على هذا النحو، ثم يُوجِّهه بأنه أوردها في الشواهد؛ ليُكثر طرق الحديث، وليُنَبِّه على المخالفة فيه، انظر مثلًا: «غرر الفوائد المجموعة»، الأرقام: (١٤، ١٥، ١٧، ١٨)، وغيرها.

ومنها: ما أخرجه من حديث يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن سَهل بن أبي حَثْمَة، ورافع بن خَدِيج في حديث القَسَامة، وفيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَتَحْلِفُون خَمْسِين يَمِينًا؛ فَتَسْتَحِقُّون صاحبَكم، أو قَاتِلَكم؟**»، قالوا: وكيف نحلفُ ولم نَشْهَد؟ قال: «**فَتُبَرِّئكم يهود بِخَمْسِين يَمينًا؟**» قالوا: وكيف نَقْبَلُ أَيْمانَ قومٍ كُفَّار؟ فلما رأى رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك أعطى عَقْلَه(١).

فقد أخرجه من طرق عن يحيى بن سعيد، عن بُشير بن يسار، به، وأخرجه من طريق سعيد بن عبيد، حدثنا بُشَير بن يسار الأنصاري، عن سهل ابن أبي حثمة، أنه أخبره أنَّ نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر، فتفرَّقوا فيها، فوجدوا أحدَهم قَتِيلًا، قال: ...، وساق الحديث، وقال فيه: فَكَرِه رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُبْطِل دَمَه؛ فَوَدَاه مِائةً من إبلِ الصَّدَقة(٢).

ففي هذه الرواية عِلَّة، حيث ذُكر فيها أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سأله البينة، مع أنها لم تأتِ في الحديث، وحذف موضع حكم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القسامة، وهي الثابتة في الحديث، فاكتفى مسلمٌ في

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٩١، ١٢٩٢).
(٢) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٩٤).

«الصَّحيح» بإيراد الإسناد، وأَوَّلِ القصَّة، وحَذَفَ مَوضع العِلَّة منه.

وقد ذكر رواية سعيد بن عبيد هذه بتمامها في كتابه «التمييز»، ومثَّل بها للحديث الذي نُقل على الوهم في مَتْنِه ولم يُحفَظ، ومما قاله فيه بعد كلام طويل ما نصُّه: «فقد ذكرنا جملةً من أخبار أهل القَسَامة في الدَّمِ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلها مذكورٌ فيها سؤالُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إيَّاهم قَسَامة خمسين يَمِينًا، وليس في شيء مِن أخبارهم أنَّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سألهم البَيِّنة، إلا ما ذكر سعيد بن عبيد في خبره، وترك سَعيد القَسَامة في الخبر، فلم يَذكره، وتَوَاطُؤُ هذه الأخبار التي ذكرناها بخلاف رواية سعيد يَقضي على سعيدٍ بالغَلَطِ والوَهْم في خبر القَسَامة». انتهى[1].

ومنها: ما أخرجه من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قال: سمعتُ أنَسَ بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّث عن ليلةِ أُسري برسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من مسجد الكعبة: أنَّه جاءه ثلاثةُ نَفَرٍ قبل أن يُوحى إليه، وهو نائمٌ في المسجد الحرام...، وساق الحديث بقصَّته نحو حديث ثابت البُناني، وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونَقَصَ[2].

فقوله: «وقدَّم فيه شيئًا وأخَّر، وزاد ونقص» يُشعِر بأن شريكًا لم يَضبطه، وأنه حصل له في الوهم؛ ولذا قال ابنُ القيم: «وقد غلَّط الحفَّاظ شريكًا في ألفاظٍ من حديث الإسراء، ومُسْلِمٌ أورد المُسند منه، ثم قال:

---

(1) «التمييز» (ص١٤٤- ١٤٦).

(2) «صحيح مسلم» (١/ ٣٨) رقم (٤).

«فقدَّم وأخَّر، وزاد ونقصَ»، ولم يَسرد الحديث، فَأَجَاد». انتهى[(١)].

وقد بيَّن الحافظُ- رحمه الله تعالى- في «الفتح» في كتاب (التوحيد) (ج ١٣، ص ٤٨٥) تلك الانتقادات، وسَاقَهَا، وهي أكثر من عَشرة؛ فَرَاجِعْه تَسْتَفِدْ[(٢)].

---

(١) «زاد المعاد» (٣/ ٤٢).

(٢) **وحاصل كلامه هناك**: أنَّ مَجموع ما خَالفت فيه رواية شريك غيره من المَشهورين عَشرة أشياء، بل تزيدُ على ذلك، قال:

«**الأول**: أَمْكِنَةُ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام في السَّماوات، وقد أفصح بأنَّه لم يَضبط منازلهم، وقد وافقه الزُّهريُّ في بعضِ ما ذَكر.

الثاني: كَوْن المِعراج قبل البعثة.

وقد أجابَ بعضُهم عن ذلك بأن القَبْلِيَّة هنا في أمرٍ مَخصوص، وليست مُطلقة.

واحتمل أن يكون المعنى: قبل أن يُوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج مَثَلًا، أي: إنَّ ذلك وَقَعَ بَغتة قبل أن يُنذر به، ويؤيده قوله في حديث الزُّهري: «**فُرِج سَقْف بَيتي**».

الثالث: كونه مَنامًا.

الرابع: مخالفته في مَحل سِدرة المُنتهى، وأنَّها فوق السَّماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله.

والمشهور: أنَّها في السَّابعة، أو السَّادسة.

الخامس: مخالفتُه في النَّهرين، وهما: النِّيل والفُرات، وأنَّ عُنصرهما في السَّماء الدُّنيا.

والمَشهور غيرُ روايته: أنَّهما في السَّماء السَّابعة، وأنَّهما تَحت سِدرة المُنتهى.

السادس: شَقُّ الصَّدر عند الإسراء.

السابع: ذِكر نَهْر الكَوْثر في السَّماء الدُّنيا.

والمَشهور في الحديثِ: أنَّه في الجَنَّة.

الثامن: نِسبة الدُّنوِّ والتَّدَلِّي إلى الله عَزَّوَجَلَّ.

والمشهور في الحديث: أنَّه جِبريل.

التاسع: تصريحُه بأنَّ امتناعَه صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الرُّجوع إلى سؤال ربِّه التخفيف كان عند الخامسة.

ومنها: أنه يقوم- أيضًا- ببيان تصحيفات المُصَحِّفين من الرُّواة، سواء كان في الإسناد أم في المَتن.

فمنها: قوله: وحدَّثنا خَلَفُ بن هشام، حدَّثنا مالك بن أنس (ح)، وحدَّثنا يحيى بن يحيى- واللفظ له- قال: قرأتُ على مالك، عن محمد بن عبد الرَّحمن بن نوفل، عن عُروة، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عن جُذامة بنت وهب الأسديَّة أنَّها سَمِعَت رسولَ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**لقد هَمَمْتُ أنْ أَنْهَى عن الغِيلة...**»، الحديث، قال مسلمٌ: «وأما خلف فقال: عن جُذامة الأسديَّة. والصَّحيح: ما قاله يحيى بالدال». انتهى.

وأيَّد الدَّارقطني ما قاله مسلمٌ؛ حيث قال: «وهي بالجيم والدال غير مُعجمة، ومَن ذَكَرَها بالذال فقد صَحَّفَ». انتهى(١).

=

مُقتضى رواية ثابت عن أنسٍ أنه كان بعد التاسعة.

العاشر: قوله: «فَعَلَا به الجَبَّار، فقال: وهو مَكانه».

الحادي عشر: رجوعه بعد الخَمس.

والمشهور في الأحاديث: أنَّ موسى- عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ- أَمَرَه بالرُّجوع بعد أن انتهى التخفيف إلى الخَمْسِ، فامتنع.

الثاني عشر: زيادة ذِكر التَّوْر في الطِّسْت.

قال: فهذه أكثرُ مِن عَشرة مَوَاضع في هذا الحديث لم أَرَها مجموعة في كلام أحدٍ مِمَّن تقدَّم، وقد جزمَ ابنُ القيم في «الهَدْي» بأنَّ في رواية شريك عَشرة أوهام، لكن عَدَّ مخالفته لمحال الأنبياء أربعة منها، وأنا جعلتُها واحدة، فعلى طريقتِه تَزيد العِدة ثلاثة، وبالله التوفيق». انتهى كلام الحافظ باختصار.

(١) «المُؤتلف والمُختلف» (٢/ ٨٩٩).

ومنها: قوله في آخر حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**يُخرج مِن النَّار مَن قال: لا إله إلا الله، وكان في قَلْبِه مِن الخَير ما يزنُ شَعِيرة، ثم يُخرج مِن النَّار مَن قال: لا إله إلا الله، وكان في قَلْبِه مِن الخير ما يَزِن بُرَّة، ثم يُخرج من النار مَن قال: لا إله إلا الله، وكان في قَلبه من الخير ما يزن ذَرَّة**»(١)، فصحف شُعْبَةُ: «ذَرَّة» بفتح الذال وتشديد الراء إلى: «ذُرَة» بضم الذَّال وتخفيف الراء.

ومنها: بيانه الإدراج في الحديث؛ فقد أخرج حديثَ المُلاعنة من طريق مالك، عن ابن شِهاب، عن سَهْل بن سَعْد أن عُويمرًا الأنصاري... قال: يا رسول الله، أرأيت رجلًا وَجَدَ مع امرأتِه رجلًا؛ أَيَقْتُلُه؟...، الحديث.

ثم أخرجه- أيضًا- عن سهل بن سعد، ثم قال: «وساق الحديث بمثل حديث مالك، وأَدْرَج في الحديث قوله: «وكان فِراقه إيَّاها بعدُ سُنَّة في المُتَلَاعِنَيْن»، وزاد فيه: قال سهلٌ: فكانت حَامِلًا، فكان ابنها يُدعى إلى أُمِّه، ثم جَرَت السُّنَّة أنَّه يرثُها... إلخ. وهذا من المُدرج وسط المَتن».

ومن الإدراج في آخره: ما أخرجه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إذا اقتربَ الزَّمانُ لم تَكَدْ رُؤيا المُسلم تَكْذِب...**». قال: «وأُحِبُّ القَيد، وأَكْرَه الغلَّ، والقيد: ثبات في الدِّين»، فلا أدري هو في الحديث أم قاله ابنُ سيرين.

ثم أتبعه طريقًا آخر، وفيه: وقال في الحديث: قال أبو هريرة: «فيُعجبني القيدُ، وأكره الغلَّ، والقيد: ثباتٌ في الدِّين».

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ١٨٢).

ثم أعقبه طريقًا آخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال مسلم: «وأدرج في الحديث قوله: «وأكره الغلَّ...» فقد بيَّن بإدراج ذِكر القيد والغلِّ، وقد صرَّح بذلك الخطيبُ البَغدادي.

ومنها: أنه ربما أشار إلى الإدراج من غير تصريح بلفظ الإدراج، فقد أخرج حديث جرير بن عبد الله: «**أمَا إنَّكم سَتَرَوْن ربَّكم كما تَرَوْن هذا القَمَرَ، لا تُضامون في رُؤيته؛ فإن استطعتم أَلَّا تُغلبوا على صلاةٍ قبل طلوع الشمس وقبل غروبها، يعني العصر والفجر**»، ثم قرأ جريرٌ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه:١٣٠]، ثم أَتْبَعَه طَرِيقًا آخر، ثم قال: «قال: ثُمَّ قَرَأَ»، ولم يقل: جرير[(١)].

فقد أشار في الطَّريق الثانية إلى الإدراج، أي: إنَّ قراءةَ الآية لجرير، ولَيست مرفوعةً إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد صَرَّح بذلك البيهقيُّ في «السُّنن الكبرى»، والحافظ في «الفتح»[(٢)].

ومنها: أنَّه ربما أَتَى بلفظةٍ تُؤدِّي معنى الإدراج؛ مثل: ما أخرج من طريق عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عن القَزَع، وبيَّن أنَّ تفسيرَ القَزع من نافع، ثم ساقه من طريقين، وجعل التَّفسير من عُبيد الله، ثم ذَكَرَه من طريق عثمان بن عثمان الغَطَفاني وروح، كلاهما عن عمر بن نافع، ولم يَسُق مَتنه، بل اكتفى بقوله:

---

(١) «صحيح مسلم» (١/ ٤٣٩، ٤٤٠).

(٢) «السُّنن الكبرى» (١/ ٣٠٩)، «فتح الباري» (٢/ ٣٤).

«مِثله». وأَلْحَقَا التَّفسير في الحديث(١)، فنبَّه بهذا على أنَّ عُثمان ورَوْحًا أَدْرَجَا التَّفسير في روايتهما(٢).

ومنها: أنه ربما رتَّب الطُّرق، فبيَّن بذلك ما وقع فيها من الإدراج؛ مثال ذلك: حديث ابن مَسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مجيء داعي الجِنِّ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقِراءته القرآن عليهم، قال ابنُ مسعود: فانطلقَ بنا، فَأَرَانا آثارَهم وآثارَ نِيرانهم، وسألوه الزَّاد. فقال: «**لَكُم كُلُّ عَظْم ذُكر اسمُ الله عليه، يَقع في أيديكم أَوْفَرَ ما يكون لحمًا، وكُلُّ بَعْرَة عَلف لدوابِّكم**». فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَلَا تَسْتَنْجُوا بهما؛ فإنَّهما طَعَامُ إخوانكم**».

ثُمَّ رواه من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن داود، وقال: «بِسَنده إلى قوله: وآثار نِيرانهم. قال الشَّعبي: وسألوه الزَّاد... إلى آخره».

فبيَّن أنَّه من قول الشَّعْبيِّ مُنفصلًا من حديث عبد الله، ثم أخرجه من طريق عبد الله بن إدريس، عن داود، به، بدون ذكر: «وسَأَلُوه» إلى آخره، لا مُتَّصلًا ولا مُنفصلًا.

فقد أخرج الحديثَ في الطريق الأُولى مُتضمنًا الإدراج، ثم أخرجه من الطَّريق الثاني مُبَيِّنًا أنَّ قوله: «وسَأَلُوه الزَّاد.. إلخ) مِن قول الشَّعبي مُرسلًا، وليس من حديث عبد الله، ثم أخرجه من الطريق الثالث، وليس فيه تلك

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٦٧٥).
(٢) راجع «فتح الباري» (١٠/ ٣٦٤، ٣٦٥).

الزيادة لا مُتَّصِلة، ولا مُنْفَصِلة.

وقد جَزَمَ الدَّارقطني بالإدراج، حيث قال: «وآخِرُ الحديث إنَّما هو من قول الشَّعبي مُرْسَلٌ، وليس عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

وقال الحافظُ السَّخاوي ما نصُّه: «وما أَحْسَنَ صِنِيع مُسلم حيث أخرج حديث عبد الأعلى، عن داود، عن الشَّعبي، عن عَلقمة، عن ابن مسعود في مجيء داعي الجِنِّ إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذهابه معهم...»، إلى آخر كلامه(٢).

ومنها: أنَّه أخرج حَديثًا من طريق علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عبد الله بن الزبير.

ثم أخرجه من طريق عبد الله بن عُروة، عن عبد الله بن الزُّبير، ثم قال: وحَدَّثنا أبو كريب، حدَّثنا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن عبد الله بن الزُّبير، قال: لَمَّا كان يوم الخَندق كنتُ أنا وعُمَر بن أبي سَلَمَة في الأطم الذي فيه النِّسْوَة....

وساق الحديث بمعنى حديث ابن مُسهر في هذا الإسناد، ولم يَذكر عبد الله ابن عروة في الحديث، ولكن أَدْرَجَ القِصَّة في حديث هِشام عن أبيه، عن ابن الزبير.

---

(١) «التَّتَبُّع» رقم (٢٣٤)، وراجع «شَرح النَّووي» (٤/ ١٧٠).
(٢) «فتح المغيث» (١/ ٢٨٦، ٢٨٧).

فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القصة مع بقيَّة الحديث إنَّما هي مِن رواية عبد الله ابن عُروة عن ابن الزُّبير، لا من رواية هشام بن عروة عن أبيه، وإنَّما أدرج الرَّاوي القِصَّةَ، وجعلها في حديث هشام بن عروة، مع كونها ليست من حديثِه(١).

(1) هذه الأمثلةُ من كتاب شيخِنا الإتيوبي «قُرَّة عَين المُحتاج» (١/ ٣٦٩- ٣٧٥)، وراجع «شرح النووي» (٤/ ١٧٠).

فصل في طريقة الإمام مسلم التي سلكها في «صحيحه» من الاحتياط والمعرفة في التمييز بين دقائق العلوم، وتمييزه بين حدثنا وأخبرنا، واعتنائه بضبط اختلاف لفظ الرواة

سلك مُسْلِمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» طُرُقًا بالغة في الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، وذلك مُصَرِّحٌ بكمال وَرَعِه، وتمام مَعرفته، وغزارة علومه، وشِدَّة تحقيقه بحفظه وتقعده في هذا الشأن، وتَمَكُّنه من أنواع معارفه، وتَبريزه في صناعته، وعُلُوِّ مَحله في التَّمييز بين دقائق علومه التي لا يَهتدي[1] إليها إلا أفراد في الأعصار؛ فَرَحِمَه اللهُ ورَضِي عنه.

وأنا ذاكرٌ أَحْرُفًا من أمثلة ذلك تَنبيهًا بها على ما سِوَاها؛ إذ لا يَعرف حقيقة حاله إلَّا مَن أَحْسَن النَّظر في كتابه مع كَمَال أهليته، ومعرفته بأنواع العلوم التي يَفتقر إليها صاحبُ هذه الصِّناعة؛ كالفقه والأُصُولَيْن، والعَربيَّة، وأسماء الرِّجال، ودقائق عِلم الأسانيد والتاريخ، ومُعاشرة أهل هذه الصَّنعة ومُبَاحثتهم، ومع حُسن الفِكر، ونَباهة الذِّهن، ومُداومة الاشتغال به، وغير ذلك مِن الأدوات التي يفتقر إليها؛ فَمِن تَحَرِّي مُسلمٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اعتناؤه بالتَّمييز بين (حدثنا) و: (أخبرنا)، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته.

---

(١) يُنظر «مقدمة شرح صحيح مسلم» (ص٧٦) للنووي، بتحقيقي.

وكان من مذهبه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الفرق بينهما، وأنَّ (حدثنا) لا يجوز إطلاقُه إلا لما سِمَعَه مِن لفظ الشَّيخ خاصة.

و(أخبرنا) لِمَا قُرئ على الشَّيخ.

وهذا الفَرْقُ هو مَذهب الشَّافعي وأصحابه، وجمهور أهل العِلم بالمَشرق.

قال محمد بن الحَسَن الجَوْهري المِصري: «وهو مَذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يُحصيهم أَحَدٌ، ورُوي هذا المذهب- أيضًا- عن ابن جُرَيج، والأوزاعي، وابنِ وَهْبٍ[(١)]، والنَّسائي، وصار هو الشَّائعُ الغَالِبُ على أهل الحديثِ[(٢)].

وذهبَ جماعاتٌ إلى أنَّه يجوز أن تقول فيما قُرئ على الشَّيخ: حَدَّثنا وأخبرنا. وهو مذهبُ الزُّهري[(٣)]، ومالك[(٤)]، وسُفيان[(٥)] بن عُيينة، ويحيى[(٦)]

---

(١) **قيل**: إنَّه أَوَّلُ مَن أَحْدَث الفَرق بينهما بمصر بَيْدَ أنَّ ابنَ الصَّلاح قال: إنَّ هذا يَدفعه أنَّ ذلك مرويٌّ عن ابن جُريج والأوزاعيِّ. حَكَاه عنهما الخطيبُ، إلَّا أن يَعني- أي: القائل بهذا القول- أنَّه أَوَّلُ مَن فَعَلَ ذلك بِمِصْرَ. «علوم الحديث» (ص١٣٩، ١٤٠).

(٢) «علوم الحديث» (ص١٣٩).

(٣) **هو أعلمُ الحُفَّاظ**: أبو بكر محمد بن مُسلم بن عُبَيد الله بن عبد الله بن شِهاب الزُّهْري المَدني، مات سنة (١٢٤هـ). «تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ١٠٨)، ترجمة برقم (٩٧).

(٤) هو الإمامُ الحافظُ فقيهُ الأُمَّة شيخُ الإسلام؛ أبو عبد الله، مَالك بن أَنَس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي المَدني، الفَقِيه، إمامُ دار الهِجرة، مات سنة (١٧٩هـ). «تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ٢٠٧)، ترجمة برقم (١٩٩).

(٥) هو العَلَّامَة الحافظُ شيخ الإسلام؛ أبو محمد، سُفيان بن عُيَيْنَةَ بن مَيمون الهِلالي الكوفي، مات سنة (١٩٨هـ). «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٦٢)، ترجمة برقم (٢٤٩).

(٦) هو الإمامُ العَلَم سَيِّد الحُفَّاظ؛ أبو سعيد، يَحيى بن سعيد بن فَرُّوخ، التَّمِيمي مَوْلاهم، البَصري،

ابن سَعيد القَطَّان، وآخرين مِن المُتَقَدِّمين، وهو مَذهب البُخاري[(١)]، وجماعة من المُحَدِّثين، وهو مَذهب مُعظم الحجازيين والكُوفيين[(٢)]، وذهبت طائفة إلى أنَّه لا يجوز إطلاق (حَدَّثنا) ولا (أخبرنا) في القراءة، وهو مذهبُ ابن المُبارك[(٣)]، ويحيى[(٤)] بن يحيى، وأحمد بن حَنْبل، والمَشهور عن النَّسائي، والله أعلم[(٥)].

ومن ذلك: اعتناؤه بضبط اختلاف لَفظ الرُّواة؛ كقوله: حَدَّثنا فلانٌ وفلانٌ، واللفظ لفلان، قال، أو قالا: حَدَّثنا فلان، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حَرف مِن مَتن الحديث أو صِفة الرَّاوي، أو نَسَبه، أو نحو ذلك فإنه يُبَيِّنه، ورُبَّما كان بعضه لا يَتغير به معنى، وربما كان في بعضِه اختلافٌ في المَعنى، ولكن كان خَفِيًّا لا يَتفطن له إلا ماهرٌ في العلوم.

ومن ذلك: تحرِّيه في رِواية صَحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه، عن أبي هريرة، كقوله:

=

القَطَّان، مات سنة (١٩٨هـ). «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٩٨)، ترجمة برقم (٢٨٠).

(1) «صحيح البخاري» (١/ ٣٦).

(2) «علوم الحديث» (ص١٣٩).

(3) هو الإمامُ الحافظُ العَلَّامَة شيخُ الإسلام فخرُ المُجاهدين قُدوة الزَّاهدين؛ أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن المُبَارك، الحَنْظَلي مولاهم، المروزي، التُّركي الأب، الخُوارزمي الأم، مات سنة (١٨١هـ). «تذكرة الحفاظ» (١/ ٢٧٤)، ترجمة برقم (٢٦٠).

(4) هو الإمامُ الحافظُ شيخُ خُرَاسان؛ أبو زكريا، يحيى بن يحيى التَّميمي المنقري النَّيْسَابوري، مات سنة (٢٢٦هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤١٥)، ترجمة برقم (٤٢١).

(5) «علوم الحديث» (ص١٣٨، ١٣٩).

حَدَّثنا محمد بن رافع، قال: حَدَّثنا عبد الرَّزَّاق، أخبرنا[(١)] مَعمر عن همَّام، قال: هذا ما حدَّثنا أبو هريرة عن محمدٍ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَر أحاديثَ منها: وقال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إذا تَوَضَّأَ أحدُكم فَلْيَسْتَنْشِق**» الحديث؛ وذلك لأن الصحائف والأجزاء والكُتُب المُشتملة على أحاديث بإسناد واحد إذا اقتُصر عند سماعها على ذِكر الإسناد في أَوَّلها، ولم يُجَدَّد عند كل حديث منها، وأراد إنسانٌ مِمَّن سَمِع كذلك أن يُفرد حديثًا منها غير الأول بالإسناد المَذكور في أولها، فهل يجوزُ له ذلك؟

قال وَكِيع[(٢)] بن الجَرَّاح، ويَحيى[(٣)] بن مَعين، وأبو بكر الإسماعيلي الشَّافعي[(٤)] الإمامُ في الحَديث والفِقه والأصول: يجوز ذلك، وهذا مذهبُ الأكثرين من العلماء؛ لأنَّ الجَميعَ معطوفٌ على الأول، فالإسنادُ المَذكور أَوَّلًا في حُكم المُعاد في كل حديث.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني[(٥)] الفَقِيهُ الشَّافعيُّ الإمامُ في عِلم

---

(1) يُنظر «مُقدمة شرح صحيح مُسلم» (ص٧٨) للنووي، بتحقيقي مع تعليقي على ذلك.

(2) هو الإمامُ الحافظُ الثَّبت مُحَدِّث العراق؛ أبو سفيان، وكيع بن الجَرَّاح بن مليح الرؤاسي الكوفي، أحد الأئمة، ورؤاس: بَطْنٌ من قَيس عَيْلان، مات سنة (١٩٧هـ). «تذكرة الحفاظ» (١/ ٣٠٦)، ترجمة برقم (٢٨٤).

(3) هو الإمامُ الفَرْدُ سَيِّد الحُفَّاظ؛ أبو زكريا، يحي بن مَعِين، المري مولاهم، البَغدادي، مات سنة (٢٣٣هـ). «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٤٢٩)، ترجمة برقم (٤٣٧).

(4) تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(5) هو الأستاذُ الإمامُ؛ أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني، مات سنة (٤١٨هـ). «المُنتخب من كتاب السِّياق لتاريخ نَيْسَابور»، ترجمة برقم (٢٥٦). «طبقات الشافعيَّة» (١/ ٣١٢)، ترجمة برقم (٨٧) لابن الصَّلَاح.

الأُصُولَيْنِ والفِقه، وغير ذلك: لا يجوز ذلك.

فَعَلَى هذا مَن سَمِع هكذا، فطريقُه أن يبُين ذلك كما فَعَلَه مُسلم، فمسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سَلَكَ هذا الطريق وَرَعًا واحتياطًا وتحريًّا وإتقانًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ(١).

ومن ذلك: تَحَرِّيه في مِثل قوله: «حدَّثنا عبدُ الله بن مَسلمة: حَدَّثنا سليمان- يعني ابن بلال- عن يحيى، وهو ابن سعيد»، فلم يَستجز رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن يقول: سليمان بن بلال، عن يحيى بن سَعيد؛ لكونه لم يقع في روايته مَنسوبًا، فلو قاله مَنسوبًا لكان مُخبِرًا عن شيخِه أنَّه أخبره بنسبِه ولم يُخبره.

ومن ذلك: احتياطه في تَلْخِيص الطُّرُق، وتَحَوُّل الأسانيد مع إيجاز العبارةِ، وكَمال حُسْنِها.

ومن ذلك: حُسن تَرتيبه وترصيفه الأحاديث على نَسَقٍ يَقتضيه تحقيقه وكمال معرفته بمواقع الخطاب، ودقائق العِلم، وأصول القواعد، وخَفِيَّات عِلم الأسانيد، ومَرَاتب الرُّواة، وغير ذلك(٢).

فَرَحِمَ اللهُ الإمامَ مُسْلِمًا رحمةً واسعة؛ فقد أَبْدَع أيَّما إبداعٍ في كِتابه «الصَّحيح»؛ لذا تُلُقِّي بالقبول من فُحُول عُلماء الأُمَّة، وخُدِم خِدْمَةً فائقة، وقد تَقَدَّم ذِكر شيء مِن ذلك.

(١) يُنظر «علوم الحديث» (ص٢٢٨، ٢٢٩).

(٢) مُستفادٌ من «مُقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٢١- ٢٣) للنَّووي باختصار يَسير جدًّا في مَوْضِعين منه.

فصل في المراد بحرف (ح) الذي يذكره الإمام مسلم عقيب بعض الأسانيد

هذه الـ(ح) تُوجد في كُتُب المُتَأَخِّرين كثيرًا، وهي كثيرةٌ في «صَحيح مُسْلِم»، قليلةٌ في «صَحيح البُخاري»، وهي حاءٌ مُهملة مُفْرَدَةٌ.

والمختار: أنَّها مَأخوذة من التَّحوُّل من إسنادٍ إلى آخر، فإذا كان للحديثِ إسنادان أو أكثر كَتَبُوا عند الانتقال من إسنادٍ إلى آخر: (ح)، فيقول القارئ إذا انتهى إليها: (ح)، ويستمر[(١)] في قِرَاءة ما بعدها.

وقيل: إنَّها من: حَالَ بَيْنَ الشَّيئين إذا حَجَزَ؛ لكونها حَالَتْ بين الإسنادين، وأنَّه لا يُلفظ عند الانتهاء إليها بشيءٍ، وليست من الرِّوَاية.

وقيل: إنَّها رمزٌ إلى قوله: «الحديث»، وأنَّ أهلَ المَغرب كلهم يقولون: «الحَديث»[(٢)].

ولكن هذا القول- وهو كونُها من «الحديث»- أَنْكَرَه الحافظُ الرَّحَّال؛

---

(1) ومِمَّن اختارَ هذا ابنُ الصَّلاح، قال: «فإنَّه أحوطُ الوجوه وأعدَلُها». «علوم الحديث» (ص٢٠٤).

(2) «مقدمة شرح صحيح مسلم» للنوويِّ (١/ ٣٨) بتصرُّفٍ.

أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي[١] رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٢].

وقد كَتَبَ جماعةٌ من الحُفَّاظ مَوضعها: (صح)؛ فيُشعر بأنَّها رمز (صح)، وحَسُنت هاهنا كتابة (صح)؛ لِئلا يُتوهم أنَّه سَقَطَ مَتْنُ الإسناد الأَوَّل[٣]، ولئلا يُرَكَّب الإسناد الثاني على الإسناد الأوَّل فيُجْعَلَا إسنادًا واحدًا[٤].

---

(1) نِسبة إلى «الرُّها»: بلدة من بلاد الجزيرة بينها وبين خُرَاسان سِتَّة فَرَاسخ. أمَّا الرَّهاوي بفتح الراء والهاء، فَهي نِسبة إلى قَبيلة «رَهاء»: بَطْنٌ من اليَمن من مذحج. «الأنساب» (٦/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(2) «اختصار علوم الحديث» (ص٢٠٤).

(3) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٨) للنووي.

(4) «اختصار علوم الحديث» (ص٢٠٣).

فصل في رواية الإمام مسلم لبعض الأحاديث بأسانيدها، وإتباعها بإسناد آخر مع قوله بعد هذا الإسناد: «مثله». أو «نحوه». وما حكم رواية المتن بأحد الإسنادين؟

يَجِدُ القارئُ في «صَحيح مُسْلِم» الإمامَ مُسْلِمًا يَسُوق حديثًا بإسنادٍ ما، وبعد الانتهاء من ذِكْره يتبعه بإسنادٍ آخر، ثم يقول: «مثله». أو: «نحوه».

فإذا أرادَ السَّامع أن يَروي المَتن بالإسناد الثاني مُقتصرًا عليه، فهل له ذلك؟

اختلف الأئمةُ في ذلك:

فقال شُعْبَةُ بالمَنع.

وجَوَّزه سُفيانُ الثَّوْرِيُّ بشرطِ أنْ يكون الشَّيخُ المُحَدِّثُ ضابطًا مُتحفِّظًا مُميِّزًا بين الألفاظ.

وقال يَحيى بن مَعِين: «يجوزُ ذلك في قوله: «مثله»، ولا يجوز في «نحوه».

قال الخَطيب البَغداديُّ: «الذي قالَه ابنُ مَعين بناءً على مَنع الرِّواية بالمَعنى، فأمَّا على جوازها فَلَا فَرْقَ»[1].

---

(١) «الكفاية» (ص٢١٢- ٢١٤).

وكان جماعةٌ مِن العُلماء يَحتاطون في مِثل هذا، فإذا أرادوا رِواية مِثل هذا، أوْ أوْرَدَ أحدُهم الإسنادَ الثاني، ثم يقولُ: مثل حديث قبله: «مَتْنُه كذا»، ثم يَسُوقه. واختار الخطيبُ هذا»[(١)].

قال النووي: ولا شَكَّ في حُسنه، أمَّا إذا ذَكَرَ الإسنادَ وطَرَفًا مِن المَتن، ثم قال: «وذَكَرَ الحديث»، أو قال: «واقتصَّ الحديث»، أو قال: «الحديث»، أو ما أشبهه، فأراد السامعُ أن يَروي عنه الحديث بكماله، فطريقُه أن يَقتصر على ما اختاره الخطيبُ، ثم يقول: «والحديث بِطُوله كذا»، ويَسُوقه إلى آخره؛ فإنْ أراد أن يَرويه مُطلقًا، ولا يَفعل ما ذكرناه فهو أَوْلَى بالمَنع مما سَبق في «مِثله»، و«نحوه».

وممن نَصَّ على مَنعه الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييِنيُّ الشافعيُّ.

وأجازه أبو بكرٍ الإسماعيليُّ بشرط أنْ يكون السَّامِعُ والمُسْمِع عارِفَين ذلك[(٢)] الحديث، وهذا الفَصْلُ مما تشتدُّ الحاجةُ إلى مَعرفته للمُعتني بـ«صَحيح مُسْلِم»؛ لكثرة تَكَرُّره فيه، والله أعلم»[(٣)].

(١) «الكفاية» (ص٢١٢- ٢١٤).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص٢٣٢).

(٣) هذا الفصل من «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٣٧) للنووي مع شيء من التصرف.

فصل في تكرار الحديث في «صحيح مسلم»

انفردَ «صَحيح مُسْلِم» بفائدةٍ حَسَنةٍ، وهي كونه أسهلَ مُتَناولًا من حيث إنَّه جَعَلَ لكلِّ حديث مَوضعًا واحدًا يَلِيقُ به، جَمَعَ فيه طُرُقَه التي ارتضاها، واختار ذِكْرَها، وأَوْرَدَ فيه أسانيدَه وألفاظه المُختلفة؛ فَيَسْهُل على الطَّالب النَّظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثِّقة بجميع ما أَوْرَدَه مُسلم من طُرُقِه(١).

ومع ما تَقَدَّم، فإنَّ الإمامَ مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد يحتاجُ أحيانًا إلى تكرار بعض الأحاديث والأسانيد؛ لذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... على غير تكرار، إلا أنْ يَأتي مَوْضُعٌ لا يُستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى، أو إسناد يقع إلى جنبِ إسناد لِعِلَّةٍ تكون هناك؛ لأنَّ المَعنى الزائد في الحديث المُحتاج إليه يقوم مقام حديث تامٍّ، فلا بُدَّ من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزِّيادة، أو أنْ يُفَصَّلَ ذلك المَعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عَسُرَ من جملتِه، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أَسْلَم.

فأمَّا ما وَجَدْنَا بُدًّا(٢) من إعادتِه بجملته من غير حاجة مِنَّا إليه، فلا

---

(١) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤- ١٥) للنووي.

(٢) أي: استغناء. «قرة عين المحتاج» (١/ ٢٧١).

نَتَوَلَّى فِعْلَه إن شاء الله تعالى»[(١)].

فقد بيَّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأسبابَ التي مِن أجلِها قد يُكَرِّر مَتْنَ الحديث وسَنَدَه، لكنه «أَجْمَلَ من خلال كلامه السَّابق الغايات والمَقاصد المَرجوَّة مِن تكرار الأسانيد والمُتون، والمُتمثِّلة في إظهار الفوائد الإسناديَّة والمَتنية، وما تَشتمل عليه من أنواع علوم الحديث النَّاتجة مِن النَّظر في الطرق والأحاديث الواردة في المَسألة الواحدة حيث يعرف أنَّ الحديث قد تَفَرَّد به بعضُ الرُّواة، أوْ لم يتفرَّد حيث تَعَدَّدت رُواته، وفي حالة التَّعَدُّد نَعلم اتِّفاقهم في رواية الحديث أو اختلافهم، وهل الاختلافُ بالزِّيادة والنُّقْصان، أو التَّبَاين، كما يُعرف تَصريح المُدَلِّسين بالسَّماع، وصِيَغ تَحَمُّل الحديث، والمُبهم والمُشكل في السَّنَد، ويَصعب في هذا المَقام التَّمثيل على كلِّ ذلك؛ لأنَّه يحتاجُ إلى بَسْطٍ[(٢)]، ولا يَتَّسِعه المَقامُ»[(٣)].

(1) «مقدمة صحيح مسلم» (ص٤، ٥).

(2) وللفائدة يُنظر «الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومَنهجه في الصَّحيح، وأثره في علم الحديث» (٢/ ٥٣٢، ٥٣٣).

(3) «الإمام مُسلم ومنهجه في صَحيحه» (ص٢٨٢)، و«الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومنهجه في الصحيح، وأَثره في عِلم الحديث» (٢/ ٥٣٢).

فصل في تبويب «صحيح مسلم»، ووضع تراجمه

قُرِئَ «صَحيح مُسْلِم» على جَامِعِه مع خُلُوِّ أبوابه عن التَّرَاجِم[(١)].

ومِن المُمكن أن نقول ما قاله أبو زكريا النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ رتَّب كتابَه على أبوابٍ؛ فهو مُبَوَّبٌ في الحقيقة، ولكنه لم يَذكر تَرَاجم الأبواب فيه؛ لئلا يَزداد حَجمُ الكتاب، أو لغير ذلك، وقد تَرجم جماعةٌ أبوابَه بِتَرَاجِمَ بعضها جيِّد، وبعضها ليس بجيِّد؛ إمَّا لقصورٍ في عِبارة الترجمة، وإمَّا لِرَكاكة لَفْظِها، وإمَّا لغير ذلك».

ثُمَّ قَالَ: «وإن شاء الله أَحْرِصُ على التَّعبير عنها بعباراتٍ تَلِيق بها في مَوَاطِنها، واللهُ أعلمُ»[(٢)].

(1) «مقدمة فتح المُلْهِم بشرح صَحيح مُسلم» (١/ ٢٠٩) لشِبِّير العثماني.
(2) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٢١).

فصل في تلقي الأمة لـ«الصحيحين» بالقبول دون ما انتقد وتم انتقـاده

تَلقَّت الأُمَّةُ «الصَّحِيحين» بالقَبول، سِوى أَحْرُفٍ يَسِيرة انْتَقَدَها بعضُ الحُفَّاظ؛ كالدَّارقطني وغيره(١)؛ فما أورده البخاريُّ ومُسلم مُجْتَمِعَينِ ومُنفردين بإسنادهما المُتَّصِل دون المُنتقد، وتَمَّ انتقادُه، والتَّعاليق وشِبهها مقطوعٌ بِصِحَّتِه لِتَلَقِّي الأُمَّة المَعصومة في إجماعِها عَن الخطأ... لذلك بالقَبول(٢).

وكذا يُستثنى مما تُلُقِّي بالقَبول: ما وَقَعَ التَّجاذبُ بين مَدْلُوليه مِمَّا وَقَعَ في الكِتابين حيث لا تَرجيح لاستحالة أن يُفيد المُتناقضان العِلم بِصِدْقِهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر.

وما عَدَا ذلك فالإجماعُ حاصلٌ على تَسْلِيم صِحَّتِه(٣).

الْمُفَاضِلَةُ بين «الصَّحيحين»:

ومع ما تَقَدَّم مِن تَلَقِّي الأُمَّةِ لـ«الصَّحيحين» بالقبول، فالأُمَّةُ مُتَّفِقَةٌ على أَنَّهما أَصَحُّ كِتابين بعد كتاب الله، وأَنَّ «البُخاريَّ» أَصَحُّ.

---

(١) «علوم الحديث» (ص٢٨، ٢٩) بتصرف يسير.

(٢) «فتح المُغِيث» (١/ ٩٢، ٩٣).

(٣) «نُزهة النَّظر» (ص٧٤، ٧٥).

قال أبو زكريا النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتَّفَقَ العُلماءُ على أنَّ أَصَحَّ الكُتب بعد القرآن العَزيز «الصِّحيحان»: البُخاري ومُسلم، وكتاب البُخاري أَصَحُّهما، وأكثر فَوائد ظاهرة وغَامضة....

وهذا الذي ذكرناه مِن تَرجيح كتاب البُخاري هو المَذهب المَختار الذي قاله الجماهيرُ وأهلُ الحِذْقِ والإتقان والغَوص على أَسْرَار الحديث[(١)].

قلت: لكن لا بُدَّ أن يُعْلَم أنَّ مَنْ رجَّح «صَحيح البُخاري» على «صَحيح مُسْلِم» فإنَّ تَرجيحه لذلك من حيث الجُملة على الجملة، لا كل حديث على الآخر.

وقد أشارَ إلى هذا الزَّرْكَشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «ومَن رَجَّح كتابَ البُخاري على مُسلم إنَّما أراد تَرجيح الجُملةِ على الجُملة، لا كل واحد من أحاديثه على كل واحدٍ من أحاديثِ الآخَرِ...»[(٢)].

لأنَّه قد يَعرض للمَفُوقِ ما يَجعله فائقًا، كأن يَتَّفِقا على إخراجِ حديثٍ غريبٍ، ويُخرج مُسلم أو غيرُه حديثًا مَشهورًا، أو مما وُصِفَتْ تَرجمته بكونها أَصَحَّ الأسانيد، ولا يَقدح ذلك فيما تَقَدَّم؛ لأنَّ ذلك باعتبار الإجمال[(٣)].

عِلمًا أنَّ مِن العلماء مَن ذَهَبَ إلى تَفضيل «صَحيح مُسْلِم» على «صَحيح البُخاري»، منهم: أبو عَلي النَّيْسَابوري شيخ الحاكِم، قال: «ما تَحْتَ أَدِيم

---

(1) «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ١٤).
(2) «النُّكت على مُقدمة ابن الصَّلاح» (١/ ٢٥٦) للزَّرْكَشي.
(3) «تدريب الرَّاوي» (١/ ١٧١).

السَّماء أَصَحُّ مِن كتاب مُسلم بن الحَجَّاج في عِلم الحديث»[١].

وإلى هذا يَميل كلام القُرطبي في خُطبة تَلخيصه لـ«مسلم»، ونَقله عن جماعةٍ، وعَزَاه في اختصاره لـ«البخاري» إلى أكثر المَغاربة، وعَزا تَرجيح «البخاري» إلى أكثر المَشَارقة[٢].

وذهبَ بعضُ العُلماء إلى أنَّ ما حُكِي عن مُفَضِّلي «صَحيح مُسْلِم» على «صَحيح البُخاري» إنَّما يَرجع إلى جَوْدَةِ السِّيَاق، وحُسْن التَّنسيق لا إلى الصِّحة[٣].

وعلى كلٍّ، فإنَّ الذي حَمَلَ مُقَدِّمي «صَحيح مُسْلِم» على «صَحيح البُخاري» هو ما اختصَّ به من أُمُورٍ، كما اختصَّ «البُخاري» بأخرى.

لذا قال الحافظُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد حَصَلَ لمسلم في كتابه حَظٌّ عَظيم مُفْرِطٌ لم يَحصل لأحدٍ مثله، بحيث أنَّ بعضَ الناس كان يُفضِّله على «صَحيح محمد بن إسماعيل البُخاري»؛ لما اختص به مِن جَمْع الطُّرُق، وجودة السِّياق، والمُحافظة على أداء الألفاظ كما هي مِن غير تَقطيع، ولا رواية بِمَعْنى، وقد نَسَجَ على مِنْوَاله خَلْقٌ من النَّيْسَابُوريين، فلم يَبْلُغوا شَأْوَه؛ فَسُبحان المُعْطِي الوَهَّاب»[٤].

---

(1) «الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» (٢/ ١٨٥) برقم (١٥٦٣).
(2) «النُّكت على مُقدمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٦٩) للزَّركشي.
(3) «بين الإمامَيْن مُسلم والدَّارَقُطني) (ص١٨)، لشيخِنا المَدخلي وَفَّقَه المَولى.
(4) «تهذيب التَّهذيب» (١٠/ ١٢٧).

ورَحِمَ اللهُ عبدَ الرحمن بن الدَّيْبَع[(١)] الحافظَ حيث قال:

تنازع قومٌ في «البُخاري» و«مُسلم» لـــديَّ، وقـــالوا: أيَّ ذَيـــنِ تُـــقَدِّم؟

فقلتُ: لقد فاقَ «البُخاريُّ» صِحَّةً كما فَاقَ في حُسْنِ الصِّناعةِ «مُسلم»[(٢)]

(١) هو عبد الرَّحمن بن علي بن محمد بن عمر الزَّبِيدي الشَّافعي، يُعرف بابن الدَّيبع- بمهملة مَفتوحة، بعدها تحتانية، ثم مُوحدة مَفتوحة، وآخره مهملة- وهو لقبٌ لِجَدِّه الأعلى، وهو معناه بلغة النُّوبة: الأبيض. «الضوء اللامع» (٤/ ٩٤)، «البَدر الطَّالع»، ترجمة برقم (٢٣١).

(٢) «الغاية في شرح الهِداية» (١/ ١٠٩) للسَّخَاوي.

فصل في معلقات «صحيح مسلم»

وَقَعَ في «صَحيح مُسْلِم» ما صورتُه صورة الانقطاع[(١)] في أحاديث قليلة[(٢)]، حُذِفَ مِن أَوَّل إسنادِها واحدٌ أو أكثرُ على التَّوالي[(٣)]؛ قال العِراقيُّ: «في كتاب مُسلم من ذلك مَوضعٌ واحدٌ في (التيمم)... قال فيه مسلم: «وروى الليثُ بن سَعْد[(٤)]. ولم يُوصل مسلمٌ إسنادَه إلى الليث، ولا أعلمُ في مُسلم بعد مُقَدِّمات الكتاب حديثًا لم يَذكره إلا تعليقًا غير هذا الحديث، وفيه أحاديثُ أُخَر يسيرة رَوَاها بإسنادِها المُتَّصِل، ثم قال: ورَوَاه فلانٌ، وقد بَيَّنتُ بقيَّة المواطن في «الشَّرح الكبير»[(٥)].

ونَقَلَه عنه السُّيوطيُّ، ووافقه في حديث (التَّيمم)، وأضاف: «وفيه- أيضًا- مَوضعان في (الحدود) و(البيوع)، رَوَاهما بالتَّعليق عن الليث بعد روايتهما بالاتِّصال، وفيه بعد ذلك أربعة عَشر مَوْضِعًا، كل حديث منها رواه

(1) «صيانة صحيح مسلم» (٧٥، ٧٦).

(2) انظر «علوم الحديث» (٢٠)، و«تَدريب الرَّاوِي» (١/ ١١٧)، **وسبب ذلك**: أنَّ مُسلمًا قَصَد إلى صِناعة الإسناد، وما يَشتمل عليه مِن الفَوائد.

(3) وهو ما يُسَمَّى بـ(المُعَلَّق) في عِلم المُصطلح. راجع «عُلوم الحديث» (٢٠)، و«النُّكت» عليه (١/ ٣٤٤)، و«قواعد التَّحديث» (١٢٤).

(4) «شرح الأَلْفِيَّة» (١/ ٧١، ٧٢) بتصرُّف.

(5) «شرح الأَلْفِيَّة» (١/ ٧١، ٧٢) بتصرُّف.

مُتَّصِلًا، ثم عَقبه بقوله: ورَوَاه فلانٌ»[(١)].

كذا قال، وكذا عدَّها قبلَه أبو عليٍّ الجيَّاني، فقال بعد سَرْدِه الأحاديث التي هي مُعَلَّقة عنده: «فهذا ما أَوْرَدَه مُسلمٌ في كتابه مَقطوعًا غير مُتَّصِل به، وذلك أربعة عَشَر مَوْضِعًا»[(٢)]، وتَابَعَه عليه المَازري في «المعلم»[(٣)]، وتَعَقَّبَه ابنُ الصَّلاح، فقال: «وذكر أبو عَلِيٍّ فيما عِندنا من كتابِه في الرَّابع عشر حديثَ ابن عمر: «**أَرَأَيْتَكُم لَيْلَتَكُم هَذِه**...»[(٤)] المذكور في (الفضائل)، وقد ذكره مَرَّة[(٥)]، فيُسْقَطُ هذا مِن العدد.

والحديث الثاني[(٦)]: لكون الجُلودي رواه عن مُسلم موصولًا، وروايته هي المُعتمدة المشهورة، فهي إذًا اثنا عَشَر لا أربعة عشر[(٧)].

وقد جَمَعَها الإمامُ رَشِيد الدين يحيى بن علي العَطَّار (المُتَوَفَّى سنة ٦٦٢هـ) في كتابٍ مُستَقِلٍّ مَاتع نافع، بعنوان: «غرر الفوائد المَجموعة في بيان ما وقع في صَحيح مُسْلِم من الأحاديث المقطوعة» جاء في دِيباجته:

(١) «تَدريب الرَّاوِي» (١/ ١١٧).
(٢) «تقييد المُهمل» (٢/ ق ١٥٥/ ب)، وانظر «شرح النَّووي على صحيح مسلم» (١/ ١٧).
(٣) «غُرر الفَوائد المَجموعة» (ل ١/ أ).
(٤) انظر «صحيح مسلم»، كتاب (فَضائل الصَّحابة)، باب (قوله ﷺ: «**لا تَأْتِي مِائةُ سَنَة**...») (٤/ ١٩٦٥) رقم (٢٥٣٧).
(٥) أي: قبل ذلك، فهو مُكَرَّر عنده.
(٦) أي: يُسْقَط أيضًا، وراجعه في «صحيح مُسلم» رقم (٤٠٥) بعد (٦٨)، و«تُحفة الأشراف» (٨/ ٢٢٩).
(٧) «صيانة صحيح مسلم» (٨١)، وانظر «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٣٤٤، ٣٤٥)، و«شرح النَّووي على صحيح مُسلم» (١/ ١٨).

«فهذه أحاديثُ مُخَرَّجة من «صَحيح الإمام أبي الحُسين؛ مُسلم بن الحجَّاج القُشَيري»، الحافظ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقعت شاذَّة عن رَسْمِه فيه، ذَكَرَها الإمامُ أبو عبد الله؛ محمد بن علي التَّميمي المَازَري رَحِمَهُ اللَّهُ، في كتابه المُسَمَّى «المُعْلِم»، ونَصَّ على أنَّها وقعت في كتاب مُسلم مَقطوعة الأسانيد، وعدَّها أربعة عشر حديثًا، ونبَّه على أكثرها في مواضعها من كتابه، إلا أنَّه لم يُبين صفة انقطاعها، ولا ذَكَر مَن وَصَلَها كلها من أئمة الرواة، فرُبَّما تَوَهَّم الناظرُ في كتابه ممن ليس له صناعة بالحديث، ولا مَعرفة بجمع طُرُقه: أنَّها من الأحاديث التي لا تَتَّصِل بوجهٍ، ولا يصحُّ الاحتجاج بها لانقطاعها.

وقد رأيتُ غيرَ واحدٍ يَلْهَج بِذِكْرِها، ويَظُنُّها على هذه الصِّفة، وليس الأمرُ كذلك، بل هي متصلة كلها- والحمد لله- من الوجوه الثابتة التي نُوردها فيما بعد إن شاء الله.

وهذا القولُ الذي قاله الإمامُ أبو عبد الله المازريُّ مِمَّا أخذه فيما قبل من «التَّقييد»[1] لأبي علي الغساني الأندلسي؛ فإنَّه جَمَعَها قبله، وعدَّها كذلك أيضًا، إلا أنَّه نبَّه على اتِّصال بعضها، ولم يَستوعب ذلك في جمعها.

ولعل المازَرِي[2] رَحِمَهُ اللَّهُ إنَّما تَرَكَ التَّنبيه على اتِّصالها؛ لاكتفائه بما ذكره

---

(١) **قال المُحَقِّقُ**: «غيرُ وَاضِحٍ في الأصل».

قلت: وفي الطَّبعة التي حَقَّقها صلاح الأمين ما يلي: «فيما قيل مِن كلام الحافظ أبي عَلي الغَسَّاني...».

(٢) **المازَري**: بزاي مَفتوحة، ثُمَّ راء نِسبة إلى «مازَر»: قَرية بين أَصْبَهان وخوزسان. «تبصير المُنتبه» (٤/ ١٣٣٦). «أبو هَمَّام».

أبو عليٍّ الحافظ، على أنَّهما قد خُولفا في إطلاق تَسْمِية المقطوع على أحاديث منها، ولم يَسْلَم لهما ذلك على ما يأتي بيانُه في موضعه إن شاء الله تعالى.

وقدِ استخرتُ الله سبحانه، وجمعتُها في هذا الجزء لِنَفسي، ولِمَن شاء اللهُ أنْ يَنتفع بها، وأضفتُ إليها ما وقع لي في «صَحيح مُسْلِم» من جِنْسِها، مما لم يَعُدَّه الحافظُ أبو علي في جملتها، وبيَّنتُ وجوهَ إيصالها كلها، وسَمَّيت مَنْ وَصَلَها من الثِّقات المُعتمد على قولهم في هذا الشأن، ومَنْ أخرجها في كتبه من أئمة الحديث، مُستعينًا في ذلك كله بالله عَزَّوَجَلَّ، ومُستَمِدًّا هدايته وإرشاده وتوفيقه إلى الصَّواب وإسعاده، وهو حَسْبي ونِعْم الوَكيل»[(١)].

وقد سَرَد الأحاديثَ التي وَقَعت مُعَلَّقة جماعةٌ من العُلماء- أيضًا- باختصارٍ؛ مثل: ابن الصَّلاح[(٢)]، وابن حَجَر[(٣)].

والمُتأمل فيها يَخرج بفوائد ونتائج تَجْمُل فيما يلي:

أَوَّلًا: إنَّ عِدَّتها اثنا عشر مَوضعًا، وهي تُقَسَّم إلى ثلاثة أقسام:

١- ما علَّقه هو ووَصَلَهُ، وعِدَّتها خمسة[(٤)].

٢- ما عَلَّقه هو ووصله غيرُه، وهي حديثٌ واحدٌ[(١)].

---

(1) «غُرر الفَوائد المَجموعة» (ل ١/ أ- ب).

(2) راجع «صيانة صحيح مُسلم» (٧٥- ٨٤).

(3) راجع «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٣٤٦- ٣٥٤)، وانظر أيضًا- على سبيل المِثال- حول المُعَلَّقات: «تَدريب الرَّاوِي» (١/ ١١٧)، و«النُّكت الظِّراف» (٢/ ٢٠)، (٦/ ٤٤٦)، (٨/ ٣١٠)، و«فتح الباري» (٥/ ٣٠٨)، و«التَّعليق على صَحيح الجامع الصَّغير» رقم (١٧٠٧).

(4) بالأرقام التَّالية: (١٥٥٨، و١٦٩١م بعد ١٦ و٦٣٠ بعد ٢٠٨ و١٨٥٥ بعد ٦٦ و٢٥٣٧).

٣- ما أبْهَمَ فيه شيخَه، وعَدَّه بعضُ العلماء مُعَلَّقًا، وعدَّتُها ستة(٢).

ثانيًا: جميع الأحاديث التي أوردها العلماءُ على أنَّها مُعَلَّقة في «صَحيح مُسْلِم» جاءت بصيغة الجَزم، وليس واحد منها بصيغة التَّمريض، إلا ما أبهم فيه بعضَ شيوخه، فقال مثلًا: «حُدِّثت عن...»، وهذا ما تَقتضيه صيغةُ الإبهام أحيانًا.

ثالثًا: القِسم الثالث المَذكور آنفًا: «ما عُدَّ مُعَلَّقًا وهو مُبهم» جاءت بصيغة الاتصال، لكن أبهم في كل منها اسم مَنْ حَدَّثه، فهذا لا يُعدُّ مُعَلَّقًا ولا منقطعًا- وهما هنا بمعنى- وإن ذكروه فيه، وهي- على هذا- كما قال ابنُ حَجَر: «مُتَّصِلة، كما هو المعروفُ عند جمهور أهل الحديث»(٣).

رابعًا: قد تَوَسَّع الرَّشيدُ العطَّار في الأحاديث المُعَلَّقة، وأَلْحَقَ بها ما قيل فيها: إنَّها مُنقطعة، ومُرسلة، وأجاب على جميعها؛ ولذا كان كتابُه نافعًا مفيدًا.

خامسًا: إنَّ جميعَ الأحاديث التي أَوْرَدَها العلماءُ على أنَّها مُعَلَّقة وَرَدَت مَوصولةً، سواء عنده أم عند غيره.

سادسًا: إنَّ القِسم الأول- وهو ما عُدَّ مُعَلَّقًا باتِّفاق- كله وارد في المُتَابعات والشواهد، أمَّا القِسمان الآخران فهكذا وهكذا.

=

(١) برقم (٣٦٩ بعد ١١٤).

(٢) بالأرقام التَّالية: (٥٩٩ بعد ١٤٨ و٩٧٤ بعد ١٠٣ و١٥٥٧ بعد ١٩ و١٦٠٥ بعد ١٣٠ و٢٦٦٩ و٢٢٨٨ بعد ٢٤ و٤٠٥ بعد ٦٨).

(٣) «النُّكت على كِتاب ابنِ الصَّلاح» (١/ ٣٥٣).

سابعًا: إنَّ الإمامَ مُسلمًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يَتجاوز في تعليقه هذه الأحاديث طبقاتٍ كثيرة من الإسناد، إنَّما كانت عن شيوخه، أو عن شُيوخهم(١).

ثامنًا: هذه المُعَلَّقات الواقعة في «صَحيح مُسْلِم» لا تُوهم خَلَلًا فيه، وما وُجد فيه ذلك لا يُخرجه من حَيِّز الصَّحيح؛ لأنه قد ذكرها بصيغة الجزم، قال ابنُ الصَّلاح في المُعَلَّقات الواردة في «الصَّحيحين»: «وإذا كان التعليقُ بلفظ فيه جَزْمٌ منهما، وحَكَمَ بأنَّ مَن وقع بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رَوَاه واتَّصل الإسنادُ منه على الشرط، مثل أن يَقُولَا: «روى الزُّهريُّ...»، ويَسُوقَا إسنادَه متصلًا ثقة عن ثقة، فحالُ الكِتابين يُوجب أن ذلك من الصَّحيح عندهما، وكذلك ما ذَكَرَاه عَمَّن لم يحصل به التعريفُ، وأَوْرَدَاه أصلًا مُحْتَجَّيْنِ به، وذلك مثل: «حَدَّثني بعضُ أصحابِنا»، ونحو ذلك(٢)، وقال أيضًا بعد كلام: «... ومع ذلك، فإيرادُه له- أي: للحديث المُعَلَّق- أثناء الصَّحيح مُشْعِرٌ بصحَّة أصلِه إشعارًا يُؤنس به، ويُركن إليه»(٣).

وهذا ما رآه ابنُ حَجَر، فقد قَرَّر أن لا اعتراض على الشَّيخين فيما أورداه من المعلَّقات؛ لأنَّ مَوضوع كتابيهما إنَّما هو للمُسندات، والمُعَلَّق ليس بمُسند؛ ولهذا لم يتعرض الدَّارقطني فيما تتبعه على «الصَّحيحين» إلى الأحاديث المُعَلَّقة التي لم تُوصل في موضع آخر؛ لِعِلْمِه بأنَّها لَيست من مقصود الكتاب،

---

(١) وانظر «الإمام مُسلم ومَنهجه في صحيحه» (٢٥٠)، و«تغليق التَّعليق لما في صَحيح مسلم» (٦١، ٦٣).

(٢) «صيانة صحيح مسلم» (٧٦).

(٣) «علوم الحديث» (٢١).

وإنما ذُكِرَتْ استئناسًا استشهادًا»[(١)].

تاسعًا: في قول ابن الصَّلاح المُتقدم: «فإيرادُه له في أثناء الصَّحيح مُشعر بصحة أصله»، إشارة إلى أنَّ ما أَوْرَده في (مقدمة الصحيح) ليس كذلك، كقوله فيها: «وقد ذُكِر عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنَّها قالت: «أَمَرَنا رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن نُنزل الناسَ مَنازلهم»[(٢)]، **ويُنظر إلى هذا الحديث من جِهتين:**

الأولى: بالنَّظر إلى أنَّ لفظَه ليس لفظًا جازمًا بذلك عن عائشة، غير مُقْتَضٍ كونه مما حَكَمَ بصحته.

الثانية: وبالنَّظَر إلى أنَّه احتج به، وأَوْرَدَه إيراد الأصول لا إيراد الشَّوَاهد، يَقتضي كونه مما حَكَم بصحته[(٣)].

ويُلاحظ أنَّ العلماءَ استثنوا هذا الحديث من المُعَلَّقات، ولم يَعُدُّوه في جملتها؛ لِمُمَايزتهم بين ما أورده في أثناء «الصَّحيح»، وبين ما أورده في (المقدمة)[(٤)]، وهذا ما قَرَّرناه فيما مضى عند كلامنا على (المقدمة)[(٥)].

---

(1) «الإمام الترمذي والمُوازنة بين جامِعه وبين الصَّحيحين) (٩١).

(2) «مقدمة صحيح مسلم» (٧).

(3) «صيانة صحيح مسلم» (٦٤)، و«شرح النَّووي على صحيح مسلم» (١/ ١٩).

(4) (الإمام مسلم ومنهجه في صَحيحه» (٢٥٧).

(5) ما تقدَّم من الكلام على المُعَلَّقات مُستفادٌ من كتاب «الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومنهجه في الصحيح، وأَثره في علم الحديث» مع التَّعليق، إلا ما كُتب بجانبه: (أبو هَمَّام)، فهو لي.

المستخرجات على «صحيح مسلم»

المُسْتَخْرَج: هو أنْ يَأتي المُصَنِّف- مثلًا- إلى كتاب البُخاري أو مسلم، فيُخرج أحاديثه بأسانيدَ لنفسِه من غير طريق البخاري أو مسلم؛ فيَجتمع إسناد المُصَنِّف مع إسناد البخاري أو مُسلم في شيخه أو مَنْ فوقِه(١).

وقد صَنَّفَ جماعاتٌ من الحُفَّاظ على «صَحيح مُسْلِم» كُتبًا، وكان هؤلاء تَأَخَّرُوا عن مسلم، وأدركوا الأسانيدَ العالية، وفيهم مَن أدرك بعضَ شيوخ مُسلم(٢).

وليس في «صَحيح مُسْلِم» من العَوَالي إلا ما قلَّ، كالقَعْنَبِي عن أفلح بن حُميد، ثم حَمَّاد بن سَلَمة، وهمَّام، ومالك، والليث، وليس في الكتاب حديثٌ عالٍ لِشُعبة، ولا الثوري، ولا إسرائيل، وهو كتاب نفيسٌ كاملٌ في معناه، فلما رآه الحُفَّاظُ أُعْجِبوا به، ولم يَسمعوه لنزوله، فَعَمَدوا إلى أحاديث الكتاب فَسَاقوها مِن مَرْوِيَّاتهم عالية بدرجة وبدرجتين، ونحو ذلك، حتى أَتَوْا على الجميع هكذا، وسَموه: «المُستخرج على صحيح مسلم».

---

(١) «شرح التَّبصرة والتَّذكرة» (١/ ١٢٢).

(٢) «مُقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٦) للنَّووي.

فَعَلَ ذلك عِدَّةٌ من فِرسان الحديث، منهم: أبو بكر محمد[١] بن محمد بن رجاء، وأبو عَوَانة يعقوب[٢] بن إسحاق الإسفراييني، وزاد في كتابه مُتُونًا مَعروفةً بعضها ليِّنٌ، والزاهد أبو جعْفر أحمد[٣] بن حمدان الحِيري، وأبو الوليد حَسَّان[٤] بن محمد الفقيه، وأبو حامد أحمد[٥] بن محمد الشَّارَكي الهَروي، وأبو بكر محمد[٦] بن عبد الله بن زكريا الجوزقي، وأبو علي السرخسي، وأبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، وآخرون.

ثم إنَّهم لم يلتزموا فيها المُوافقة في ألفاظ الأحاديث من غير زيادة ولا نقص؛ لِكونهم يَروونها بأسانيد أُخر، فأوجب ذلك بعض التفاوت في بعض الألفاظ[٧]، فالتحقت به[٨] في أنَّ لها سِمَةَ الصَّحيح، وإن لم تلتحق في خصائصه جُمَعَ[٩].

ويُستفاد من مُخرجاتهم فوائدُ عِدَّة، منها:

١- عُلُو الإسناد.

---

(1) له ترجمةٌ في «تذكرة الحُفَّاظ» (٢/ ٢٨٦) برقم (٧٠٦٦).
(2) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٧٧٩) برقم (٧٧٢).
(3) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٧٦١) ترجمة برقم (٧٦٢).
(4) له ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٩٥) برقم (٨٦٢).
(5) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٧٠)، (طبقات الشافعية) (٢/ ٣٤) للسُّبكي.
(6) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٩، ٥٧٠).
(7) «صيانة صحيح مسلم» (ص٢٥).
(8) أي: بـ«صحيح مسلم».
(9) «صيانة صحيح مسلم» (ص٥٢).

٢- زيادة ألفاظٍ مُفيدة وصَحيحة.

٣- تَصريح السَّمَاع من المُدَلِّس، وهو في «الصَّحيح» بالعنعنة.

٤- رواية المُختلطين عَمَّن سَمِع منهم قبل الاختلاط، وهو في «الصَّحيح» مِن حديث مَن سَمِع منهم بعد الاختلاط.

٥- التَّصريح بالأسماء المُبهمة والمُهملة في الصَّحيح في الإسناد أو المتن.

٦- التمييز للمَتن المُحال به على المَتن المُحال عليه، وهو عند مسلم كثير جدًّا.

٧- فَصْلُ الكلام المُدرج في الحديث مما ليس فيه، وهو في «الصَّحيح» غير مُفَصَّل.

٨- التَّصريح برفع الأحاديث الواردة في «الصَّحيح» مَوقوفة، أو كصورة المَوقوف[1].

(1) «صيانة صحيح مسلم» (ص٢٥)، «مقدمة شرح صحيح مسلم» (١/ ٢٦)، «النُّكت» (١/ ٣٠٦-٣٠٧) لابن حَجَر.

فصل في المستدركات

المُستدركات: جمع مُستدرك، وهو: كتابٌ يَشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه(١).

وقد أُلِّفَتْ مُستدركات على «صَحيحي البُخاري ومسلم»، منها: «الإلزامات» للدَّارقطني، و«المُستدرك على الصَّحيحين» لأبي عبد الله الحاكم، ولأبي مَسعود الدِّمشقي(٢) وغيرهم، وألزموهما بإخراج أحاديث تَرَكَا إخراجَها؛ لأنَّ أسانيدَها أسانيد قد أخرجا في «صحيحيهما» بمثلها، وهذا غير لازم لهما؛ فإنَّهما لم يلتزما بإخراج كلِّ حديث صحيح كما تقدم؛ تَجَنُّبًا للتَّطويل، ولم يَضَعَا كتابيهما على أنْ يَستوعبا جميع الأحاديث الصِّحاح، واعترفا بأنَّهما تَرَكَا بعضَ الصِّحاح(٣).

قال البُخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أَدْخَلْتُ في كتاب «الجامع» إلا ما صَحَّ، وتركتُ مِن الصِّحاح لحال الطُّول(٤).

---

(1) «الوجيز في اصطلاحات أهل الحديث» (ص٢٢٩).

(2) هو الحافظُ أبو مَسعود إبراهيم بن محمد بن عُبَيد الدِّمشقي، مات سنة (٤٠١هـ). «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٦٨)، ترجمة برقم (٩٧٧).

(3) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣٠).

(4) رواه ابنُ عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٧٢٠) بتحقيقي، والخليلي في «الإرشاد» (٣/ ٩٦٢)،

وقال: «أَحْفَظُ مِائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صَحيح[(١)]، فيَنتج أنَّ الذي لم يُخرجه البُخاريُّ من الصحيح أكثر مما أخرجه»[(٢)].

وقال مسلمٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «صحيحه» (١/ ٣٠٤) عندما سُئل عن حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**»: هو عندي صحيح. فقيل له: لِمَ لَمْ تضعه هاهنا؟ أي: في الصحيح. فقال: «ليس كلَّ شيء عندي صحيح وَضَعْتُه هاهنا، إنَّما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه»[(٣)].

فَظَهَر مما تقدم أنَّه لا يلزمهما ذلك، نعم إذا كان الحديثُ الذي تَرَكَاه، أو أحدهما مع صِحَّة إسناده أصلًا في معناه عمدةً في بابه ولم يُخْرِجَا له نظيرًا فذلك لا يكون إلا لِعِلَّةٍ فيه خَفيت، واطَّلعا عليها، أو التارك له منهما، أو لغفلةٍ عَرَضَت، والله أعلمُ[(٤)].

=

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٣).

(1) رواه ابن عدي في «مقدمة الكامل» برقم (٤١٩) بتحقيقي، والخليلي في «الإرشاد»، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٤٦)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٦٤).

(2)، «النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح» (١/ ٢٨٤).

(3) قوله: «ما أجمعوا عليه»، قالوا: إنَّه أراد بهؤلاء أربعة من الحُفَّاظ: أحمد بن حَنبل، ويحيى بن يحيى النَّيسابوري، وعثمان بن أبي شَيبة، وسعيد بن منصور الخُرَاساني، قيل غير ذلك. وينظر «النُّكت على مُقدمة ابن الصَّلاح» (١/ ١٧٧- ١٧٨) للزركشي.

(4) «صيانة صحيح مسلم» (ص٣١).

فصل في عناية العلماء بـ«صحيح الإمام مسلم» تدريسًا وإقراء وسماعًا

لقد اعتنى العلماءُ بـ«صحيح الإمام مُسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ» بالتَّدريس، والإقراء والسماع، ومن ذلك ما يلي:

❁ أنَّ أبا البركات ابن الحاج البِلِّفِيقِي[(١)]، وهو القاضي المُحَدِّث الخطيب المسند محمد بن محمد بن إبراهيم السلمي (المُتَوَفَّى سنة ٧٧١هـ) له كتاب «الغلسيات»، وهي ما صَدَرَ في مجالسه من الكلام على «صَحيح مُسْلِم» في التَّغليس[(٢)].

❁ كان بعض رواة «الصَّحيح» قد فَاتَه شيءٌ منه في روايته، ثم أُعِيد له هذا الفَوْت، وكان يَحلف بالله تعالى على ذلك[(٣)].

❁ كان كثيرٌ من العلماء يَحفظ هذا «الصَّحيح» غَيْبًا؛ منهم على سبيل المِثال:

---

(1) نِسبة إلى بِلِّفِيق بكسر المَوحدة واللام المُشددة والفاء وسُكون التَّحتية وقاف: حِصْنٌ بالمرِّيَّة. «ذيل لُبِّ الباب» (ص٩٠) للوفائي. «أبو همام».

(2) «فهرس الفهارس والأثبات» (١/ ١٥٣).

(3) المصدر نفسه (١/ ٤٩١).

العَلَّامَة المُحَدِّث زين العابدين عبد القادر المشرفي[(١)].

والشَّيخ أبو العباس أحمد بن يوسف الفاسي (المُتَوَفَّى سنة ١٩٢١م)، وكانت نسخ «الصَّحيحين» تُصَحَّح مِن حِفظه[(٢)].

والشَّيخ عبد الكبير الكتاني، (المُتَوَفَّى سنة ١٠٣٣هـ)[(٣)].

والشَّيخ عبد القادر بن علي الفاسي، (المُتَوَفَّى سنة ١٠٩١هـ)، جاء في ترجمته في «تُحفة الأكابر»[(٤)]: «وكان أكثر ما يَكتب من كتب السُّنَّة: «صَحيح البُخاري» و«صَحيح مُسْلِم»، مع إدمان قِراءتهما ونَسْخِهما، لا يَغرب عنه منهما حرفٌ ولا حركةٌ ولا راوٍ، ولا ما يَتعلق بهما من اللغة وغيرها»[(٥)].

والشَّيخ يحيى بن عمر الأهدل، (المُتَوَفَّى سنة ١١٤٧هـ)[(٦)].

والشَّيخ المُحَدِّث أبو سعد أحمد بن محمد الأصبهاني، (المُتَوَفَّى سنة ٥٤٠هـ)[(٧)].

---

(1) المصدر نفسه (٢/ ٥٧٧).

(2) المصدر نفسه (٢/ ٦٠٣).

(3) المصدر نفسه (٢/ ٧٤٥)، وراجع عنوان (نسخ الصحيح) (ص٣٧٦)، ففيه قِصَّةٌ تُدَلِّل على مَدى استظهاره له.

(4) هي ترجمةٌ كَتَبَها ولدُه عبد الرحمن له، بعنوان «تحفة الأكابر» للشيخ عبد القادر، ويُنظر «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ٧٦٦). «أبو همام».

(5) المصدر نفسه (٢/ ٧٦٦).

(6) المصدر نفسه (٢/ ١١٣٥).

(7) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٨٥)، و«السِّير» (٢٠/ ١٢١، ١٢٢).

والشَّيخ ابن دِحية الكلبي[١].

والشَّيخ ابن الفَخَّار[٢].

❁ **كان كثيرٌ من العلماء يُكثر من تدريس هذا «الصَّحيح»، وقراءته:**

فقرأه بُرهان الدين الحَلَبي أكثر من عِشرين مرة[٣].

وكان الشَّيخُ أبو سعيد إسماعيل بن عمرو البحيري يَقرؤُه دائمًا للغُرباء والرَّحالة[٤].

وحدَّث به ابنُ الجبَّاب، وصالح بن شجاع غير مرة[٥].

وكان بعضُهم يقرؤه في وقت يسير:

فقرأه أبو الحسن علي بن عبد العلوي على شيخه المُرتضى في ستة مجالس مُناوبة[٦].

وقرأه ابنُ الأبَّار على شيخه أبي محمد الرُّعيني الحَجْري في ستة أيام[٧].

وقرأه كاملًا إبراهيم البقاعي على البدر الغزي في خمسة أيام متفرقة

---

(1) «السِّير» (٢٢/ ٣٩١).

(2) «السِّير» (٢١/ ٢٤٢).

(3) المصدر نفسه (٢/ ١٠٤٥).

(4) «سير أعلام النبلاء» (١٩/ ٢٧٣).

(5) «سير أعلام النبلاء» (٢٣/ ٢٣٥، ٢٩٠).

(6) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١٠٤٤، ١٠٤٥).

(7) «السِّير» (٢١/ ٢٥٣).

خلال عشرين يومًا[(١)].

وقرأه مُفتي الحنابلة بمكة محمد بن عبد الله بن حميد على شيخه محمد بن علي السنوسي في خمسة وعشرين يومًا[(٢)].

وقرأه المَجد الشِّيرازي صاحب «القاموس» على شيخه ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن جهبل في ثلاثة أيام، وافتخر بذلك، فقال:

قَـرَأتُ بِحَمْـدِ اللهِ «جَامِـعَ مُسْلِـمٍ» بِجَوْفِ دِمَشْقِ الشَّام جَوفا لإسلامِ
عَلَى نَاصِرِ الدِّينِ الإِمَامِ ابْنِ جَهْبَلٍ بِحَـضْرَةِ حُفَّـاظٍ مَشَـاهِيرِ أَعْـلَام
وَتَـمَّ بِتَوْفِيـقِ الإِلَـهِ وَفَـضْلِـهِ قِـرَاءَةُ ضَبْطٍ فِي ثَلَاثَـةِ أَيَّـام[(٣)]

وذكر السَّخاوي أنَّ شيخَه الحافظَ ابنَ حَجَر قَرَأَه في أربعة مجالس سوى مَجلس الخَتْم، وذلك في نحو يومين وشيء، قال: «وهو أَجَلُّ مما وقع لشيخه المَجد الفيروزآبادي[(٤)].

وقرأه الحافظُ أبو الفضل العِراقي على محمد بن إسماعيل بن الخَبَّاز بدمشق في سِتَّة مجالس مُتَوالية، قرأ في آخر مجلس منها أكثر من ثُلُث الكتاب، وذلك بحضور الحافظ زين الدين ابن رجب، وهو يُعَارض بنُسخته[(٥)].

---

(١) «شذرات الذهب» (٨/ ٢٠٦).
(٢) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١٠٤٦).
(٣) «أزهار الرياض» (٣/ ٤٨)، و«فتح المتعال» (٣٦٥، ٣٦٦)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٤٦).
(٤) «فهرس الفهارس والأثبات» (٢/ ١٠٤٧)، وفيه: «كُلُّ مَجْلِسٍ منها نحو أربع ساعات».
(٥) «ذيل طبقات الحفاظ» (٢٢٣)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٤٧، ١٠٤٨).

وقَـرَأَه ابنُ حَجَـر في خمسـة مجالـس في نحو يومين وشَطر يوم[١].

❁ كان يُدَرَّس هذا الكتاب بحضرة الأُمَراء والسَّلاطين[٢]، وكان العلماء يُنَاظرون ويَمتحنون به أَدْعِياء العِلم[٣]، وكان بعضُهم يؤخِّر رحلته من أجل سَمَاعه، كما حصل مع الحافظ أبي نُعيم بن الحَدَّاد الأصبهاني[٤]، وكانوا يُدَرِّسونه لأولادهم[٥]، وعُرِف عن بعضِ مَن عنده هذا الكتاب وغيره الاكتفاء بها عن الرِّحلة، كما وقع لابنِ الجوزي[٦].

فهذه الأمثلةُ وغيرُها تُؤَكِّد لنا أنَّ المُؤرخين يُعِدُّون مِن مَزايا العالِم اتِّصَاله بـ«صَحيح مُسْلِم» أيَّ اتِّصال كان، ويَحسبونه من المَفاخر والمَزايا، مما يدل على عظيم قَدْره، وسُمُوِّ مَنزلته[٧].

(1) «ذيل طبقات الحفاظ» (٣٣٦)، و«فتح المتعال» (٣٦٦)، و«فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٤٨).
(2) راجع «السِّير» (٢١/ ٨١)، و«الذيل على العبر» (٥٢٣).
(3) راجع «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٨٧)، و«السِّير» (١٨/ ٥١١)، و«الذيل على العبر» (٤٨٤، ٥٢٣).
(4) راجع «السِّير» (١٩/ ٤٨٧).
(5) راجع «السِّير» (٢١/ ٤٩٥) و(٢٠/ ٣٤٧).
(6) راجع «السِّير» (٢١/ ٣٦٦).
(7) مُستفادٌ من كتاب «الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث» (٢/ ٥٩٣-٥٩٧).

فصل في عناية العلماء بصحيح مسلم شرحا واختصارا

شَرَحَ «صَحيح مُسْلِم» كثيرٌ من العلماء، ذكر منها صاحب «كشف الظنون» نحو خمسة عشر شَرْحًا؛ مِن أشهرِها:

«المِنهاج» للحافظ النَّووي.

وشَرح أبي الفَرَج عيسى بن مسعود الزاوي، وهو شرحٌ كبيرٌ في خمس مجلدات؛ جمع عِدَّة شُروح سَبَقَتْه.

و«إكمال المعلم» لأبي عبد الله محمد بن خليفة الأُبِّي المالكي في أربع مجلدات، ضَمَّنه شرح المازَرِي، وعياض، والقرطبي، والنووي، مع بعض الزِّيادات.

و«الابتهاج» للشَّيخ أحمد بن محمد الخطيب القَسْطلاني الشَّافعي بلغ نحو نصفه في ثمانية أجزاء كِبار.

وشرح للشَّيخ علي القاري الهَروي، نَزيل مكة المكرمة، في أربع مجلدات[1].

ومِمَّن شَرَحه شَرْحا مُوَسَّعًا مِن مشايخنا شيخنا العَلَّامَة الأَثَري محمد بن

(١) «مقدمة فتح المُلْهم» (١/ ٢٠٩) لِشبِّير العثماني.

علي آدم الإتيوبي نزيل مكة، وسَمَّاه «البَحر المُحيط الثَّجَّاج بشرح صحيح مُسلم بن الحَجَّاج».

وأما مختصراته:

من أشهرها: «تلخيص كتاب مُسلم وشرحه» لأحمد بن عمر القُرطبي.

و«مختصر الإمام زكي الدِّين عبد العظيم المُنذري».

و«مختصر زوائد مُسلم على البُخاري» لسراج الدِّين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي، وهو كبيرٌ في أربع مُجَلَّدَات[1].

(١) «مقدمة فتح المُلهم» (١/ ٢٠٩) لِشبِّير العثماني، سوى ما زدتُه من ذِكر شيخنا الإتيوبي.

فصل في عوالي الإمام مسلم على الإمام البخاري

الإسناد العالي: هو الذي قَلَّ عددُ رجال إسنادِه بالنِّسبة لإسنادٍ آخر يَرِدُ به ذلك الحديث(١).

وهو أقسامٌ منها:

الأول: القُرْبُ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حيث العَدد بإسنادٍ نَظيف غير ضعيف، أمَّا إذا كان قرب الإسناد مع ضعف بعض الرُّواة فلا التفات إلى هذا العُلُوِّ لا سِيَّما إنْ كان فيه بعض الكَذَّابين.

الثاني: القُرب إلى إمامٍ مِن أئمة الحديث؛ كالأعمش، وهشيم، والأوزاعي، ومالك، وسُفيان، وشُعبة وغيرهم(٢).

وهذا القسم موجودٌ عند الإمام مُسلم في «صحيحه»؛ فإنه يروي بعض الأحاديث، فيكون بينه وبين أحد الأئمة راوٍ واحد بينما الإمام البخاري يكون بينه وبين هذا الإمام راويان، فيكون العُلُو حَاصلًا لمسلم دون البخاري، وقد جمع عَوَالي الإمامُ مُسلم الحافظُ ابن حَجَر رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب

---

(١) ينظر كتابي «التوشيح الحثيث على مذكرة علم الحديث» (ص٥١)، ط/ دار الاستقامة.

(٢) تنظر بقية أقسام العلو في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٦٢- ٧١).

مُستقل؛ فَمِنْ هذا العلو ما رواه مسلم برقم (٢٣٣٨) فقال: «حَدَّثنا شَيبان بن فَرُّوخ، ثنا جرير بن حازم، ثنا قتادة قال: قلت لأنس بن مالك: كيف كان شَعْرُ رسولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ فقال: كان شَعْرًا رَجِلًا ليس بالجَعْد، ولا بالسَّبْطِ(١)، بين أُذنيه وعاتِقه».

فمُسلم بينه وبين جَرير بن حازم واحدٌ، وهو شيخه شَيبان، بينما البخاري بينه وبين جرير اثنان؛ فقد رواه برقم (٥٩٠٥) من طريق: عمرو بن علي- وهو الفَلَّاس- عن وَهْب بن جرير، عن أبيه جرير، فَوَصَل مُسْلِمٌ إلى جرير بواحد، ووصل البخاري باثنين، فكان العُلُوُّ حاصلًا لمسلم دون البخاري.

ومنه ما رواه مسلم برقم (١١٠) قال: «حَدَّثنا يحيى بن يحيى أخبرنا معاوية ابن سلام بن أبي سلام الدِّمشقي، عن يحيى بن أبي كثير أنَّ أبا قُلابة أخبره أنَّ ثابت بن الضَّحَّاك أخبره أنَّه بَايَعَ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ تحت الشَّجرة، وأن رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**مَن حَلَفَ على يَمِين بِمِلَّةٍ غير الإسلام كاذبًا فهو كَمَا قال، ومَن قَتَل نفسَه بشيء عُذِّب به يوم القيامة، وليس على رَجُل نَذْرٌ في شيء لا يَمْلِكُه**».

فمسلمٌ بينه وبين معاوية بن سلام راوٍ واحد، وهو شيخه يحيى بن يحيى، بينما البخاري بينه وبين معاوية راويان، فقد رواه برقم (٤١٧١)، فقال: «حدَّثنا

---

(١) أي: لم يكن شديدَ الجُعودة، ولا شديد السُّبوطة بل بينهما. «النهاية» (١/ ٦٤٠)، مادة «جَعَدَ».

إسحاق، حَدَّثنا يحيي بن صالح، قال: حَدَّثنا معاوية، به».

فكان هذا العُلو حاصلًا لمسلم؛ فإنَّ سندَه عَلَا سَنَد البُخاري، فكأن البخاريَّ سَمِعَه من مُسلم.

ومجموعُ الأحاديث التي عَلَا سَنَدُ مُسلم فيها سندَ البُخاري: أربعون حديثًا، جَمَعَها الحافظُ في كتابٍ كما تقدَّم؛ فَلْيُراجعه مَن شاء.

فصل في بعض الفوائد الإسنادية المتعلقة بصحيح مسلم

وهناك بعضُ الفَوائد الإسنادية التي تتعلق ببعض أسانيد «صَحيح مُسْلِم»:

ففي مُقَدِّمة الكتاب (١/ ١٢) برقم (٧): «عامر بن عَبَدة»، هكذا (عَبَدة) بفتح الباء وإثبات هاء التأنيث في آخره.

قال أبو عَمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا هو الأصحُّ، ووجدته في أصل الحافظ أبي حازم العبدوي بخطِّه، وفي أصلٍ آخر عن أبي أحمد الجُلودي: (ابن عبد) بلا هاء، وهو محكيٌّ عن أكثر رواة مسلم».

والصَّحيح المَشهور عن أئمة الحديث: أحمد بن حَنبل وغيره، إثبات الهاء فيه، ثم اختلفوا- مع إثباتهم الهاء- في إسكان الباء وفتحها، والفتح أصحُّ وأشهرُ، وبه قال ابنُ المَديني، وابنُ مَعِين....

وفي (١/ ١٦) عن أبي عَقِيل صاحب بُهَيَّة». أبو عَقيل هو يحيى بن المُتَوكِّل- بفتح العين، و«بُهَيَّة» بباء مُوحدة مَضمومة، وياء مثناة من تحت مشدَّدة، وهي امرأةٌ تَروي عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

وفي (١/ ١٨): «رَوْحُ بن غُطيف».

قال أبو عَمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَقَعَ في أصل الحافظ أبي القاسم الدِّمشقي العساكري، وأصْلٍ بخطِّ الحافظ أبي عامر العبدري برواية أبي الفتح السَّمَرقَنْدي عن عبد الغافر الفارسي، وفي غيرهما وفي رواية جماعة آخرين من رواة الكتاب: «ابن غُضَيف» بضاد معجمة، وهو خطأ، وإنما هو بالطاء المهملة من وجوه مُعتمدة، وهو كذلك محفوظٌ مَعروف، وهو عندي على الصواب فيما انتخبته من الكتاب مِن أَصْل فيه سماع شيخنا أبي الحسن الطُّوسي، وعليه خَطُّ شيخِه الفراوي، وقرأته عليه...

وفي (١/ ٢٤): «يحيى بن الجزار». هو بالجيم والزَّاي المَنقوطة والراء المهملة، أي: القصَّاب، وليس في الكتاب غيره، والله أعلم.

وفي (١/ ٢٤) في قول أبي داود الطيالسي ما يلي: «لَقيتُ زيادَ بنَ مَيمون، وعبدُ الرَّحمن بن مَهدي».

فعبدُ الرَّحمن مرفوعٌ عَطفًا على الضَّمير في قوله: «لقيتُ»، وإن لم يُؤَكَّد الضمير اكتفاءً بما حصل من الفصل.

وفي (١/ ٢٦) ذكر مُسلم المُعَلَّى بنَ عُرفان، و«عُرفان» هو بضم العين المُهملة في أصلٍ أصيل بـ«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم الرَّازي، وهو بخطِّ ضابط مَوثوق به، ذكر أنَّه قَابَلَه بخطِّ مُصَنِّفه.

وذكر سَعْدُ الخير بن محمدٍ الأندلسي أنَّه وجده بالضم- أيضًا- في أصل مَوثوق به بـ«تاريخ البُخاري الكبير»، ويقال: بكسر العَين، وبذلك ضبطه في

الكتاب بخطّه أبو عامر العبدري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والله أعلم.

وفي (١/ ٢٦): «صالح مَوْلى التَّوْءَمَة». يقال فيه: «التُّؤَمة» بضم التاء وهَمْزةٍ على الواو مفتوحة، وقاله كثيرٌ من الرُّواة والمشايخ، وهو خَطَأٌ، والصواب: التَّوْءَمة، بفتح التاء، ثم واو ساكنة، ثم همزة مفتوحة، وقد تُطرح الهمزة، وتُنقل فتحتها إلى واو.

والتَّوْءَمة: هذه هي ابنة أُميمة بن خلف الجُمَحي، سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها كانت مع أُختٍ لها في بطن واحد.

وفي (١/ ٢٧): «وضَعَّف يحي بن موسى بن دينار»، بزيادة (ابن) بين موسى ويحي.

قال أبو عمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّه وَقَعَ عندهم في أصلٍ مَأخوذ عن الجُلودي، وفي غيره من الأُصول، وأنه حكاه صاحب «تقييد المُهمل»[1] عن أكثر النُّسَخ».

قال أبو عمرو: «وهو غلطٌ، كأنه وقع من رواة مسلم، وصوابه: وضعف يحي موسى بن دينار، بحذف «ابن» بين يحي- وهو القطان- وبين موسى، وقد صححه كذلك صاحب «التقييد» أبو عليٍّ الغساني وغيره، والله أعلم».

وفي «الصَّحيح» (١/ ٤٤): «النعمان بن قَوْقَل»، بقافين، على وزن: نَوْفَل.

وفي (١/ ٤٧) في حديث وَفْدِ عبد القَيس برواياته، رواه مسلم من حديث

---

(١) «تقييد المُهمل» (٣/ ٧٦٦، ٧٦٧).

شُعبة وغيره عن أبي جَمرة عن ابن عباس.

وأبو جمرة هذا هو بالجيم والراء المهملة، وهو نصر بن عمران الضُّبَعي البصري، وليس في «الصحيحين» بهذه الكنية أحدٌ سِوى نصر هذا، إلا أنَّ شُعبة روى عن سبعة كلهم: أبو حمزة عن ابن عباس، وكلهم أبو حمزة بالحاء والزاي المنقوطة.

والفرق بينهم وبين أبي جمرة: أنَّ شُعبة إذا أَطْلَق، وقال: عن أبي جمرة عن ابن عباس فهو نصر بن عمران، وإذا روى عن غيره ممن هو بالحاء والزاي فهو يَذكر اسمه، أو نسبه، والله أعلم.

وفي (١/ ٥٠) برقم (١٩) حدَّث مسلمٌ عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره، عن وكيع- بإسنادٍ ذكره- عن أبي مَعْبد، عن ابن عباس، عن مُعاذ بن جَبَل.

ثم قال: «قال أبو بكر: ورُبَّما قال وكيعٌ: عن ابن عباس، أنَّ معاذًا قال: «بعثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**...».**

هذا فيه مسألةٌ لطيفةٌ من عِلم الحديث، وهي: أن قوله: «عن ابن عباس عن معاذ بن جبل» يُحْمَل على الاتصال، ويُفيد مُطْلقه سَماع ابنِ عباس لذلك مِن مُعاذ عند أئمة الحديث.

وقوله: «إنَّ مُعاذًا» هو دون ذلك في إفادة ذلك.

فإنَّ فيهم جماعةً جَعَلُوه في حكم المُنقطع والمُرسل حتى يَتبين فيه السماع.

وجُمهورهم على أنَّه يُحمل- أيضًا- على الاتصال حتى يتبين فيه الانقطاعُ.

وأبو مَعبد المَذكور في السَّنَد هو مَولى ابنِ عَبَّاس، واسمه: نافذ، بالفاء والذَّال المُعجمة، وقد صَحَّفَه بعضُهم.

وفي (١/ ٥١): «... عبد العزيز، يعني الدراوردي».

«الدراوردي» حروفه مُهملة كلها، وهو بِدَالٍ مَفتوحة، ثم راء بعدها أَلِفٌ، ثم واو مفتوحة بعدها راء ساكنة، ثم دال.

قال أبو عمرو بن الصَّلَاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأثبتُ فيه: أنَّه نَسَبٌ شاذٌّ مسموعٌ على غير القياس، وأنَّه نِسبة إلى: دَرَابَجِرْد، مدينة من فارس، وهي بدال مهملة مفتوحة، ثم راء بعدها أَلِفٌ، ثم باء موحدة مفتوحة، ثم جيم مكسورة بعدها راء ساكنة، ثم دال.

ومِنهم مَن يُثبت فيها بعد الدال الأُولى أَلِفًا أُخرى، وما ذكرناه من كونه نِسْبَةً إلى: «دَرَابَجِرْد» هو قولُ أهل العَربية، أو مَن ذَكر ذلك منهم، وممن قاله من أهل الحديث الحافظان: أبو حَاتم بن حِبَّان البُسْتي، وأبو نَصر الكلاباذي، قال ابن حِبَّان: «كان أبوه مِنها»(١)، وقال الكلاباذي: «كان جَدُّه منها»(٢).

وقال أبو حاتم السجستاني اللغوي: «زَعَمَ الأصمعيُّ أنَّ الدراوردي الفقيه مَنسوب «دَرَابَجِرْد». قال أبو حاتم: هو منسوبٌ على غير قياس، بل هو خطأ، وإنَّما الصواب: «دَرابي»، أو: «جَردي»، و«درابي» أجود.

(١) «الثقات» (٧/ ١١٦).

(٢) «رجال البخاري» (٢/ ٨٦١).

قلت- القائل هو ابن الصلاح-: «وليس من المُرضيِّ قول ابن قتيبة: إنَّه مَنسوب إلى «دراورد»، وكذا قول الكلاباذي: دراورد هي «درابجرد»؛ لأنَّ ذلك مُشعِرٌ بأنه غير مخصوص بالنَّسب، وهو به مخصوصٌ، وقرأتُ بخطِّ الحافظ أبي سعد السَّمعاني في «الأنساب»: أنَّه قد قيل: إنَّه من «أندرابة»[(١)].

وهذا لائقٌ بمن يقول فيه: «الأندراوردي» بزيادة همزة مفتوحة ونون ساكنة في أوله، وهو قول أبي عبد الله البوشنجي، من أئمة الحديث وأُدَبائهم، و«أندرابة»: مدينة من عَمَل بَلْخ، وقرية لِمَرْوٍ أيضًا.

قال أبو عبد الله الحاكم: سمعتُ أبا بكر محمد بن جعفر يقول: سمعتُ أبا عبد الله البُوشنجي غير مَرَّة يقول: عبد العزيز بن محمد الإندراوردي، والله أعلم».

وفي (١/ ٥٣): «واقد بن محمد العمري»، بالقاف، وليس في «الصَّحيحين» وافد بالفاء أصلًا، والله أعلم.

وفي (١/ ٥٤): «حرملة بن يحيى التُّجيبي»، شيخ مسلم، بضم التَّاء المُثَنَّاة من فَوق في أَوَّله، وتُفتح أيضًا، وبالضم هو عند أصحاب الحديث وكثير من الأُدباء، ولم يُجِز فيه بعضهم إلا الفتح، وليس ذلك بالقوي، وهو مَنسوب إلى تُجِيب قبيلة من كِنْدَة».

وفي (١/ ٥٤) ذكر مسلم حديثَ المُسيَّب بن حَزْن في وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه أحدٌ سوى ابنه سَعيد بن المُسيَّب، والمشهور فيه فتح الياء منه:

---

(١) «الأنساب» (٥/ ٣٣٠) برقم (٥٧٨).

المسيَّب.

قال أبو عمرو بن الصَّلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووجدتُ أبا عامر العَبْدري الحافظ الأديب قد ضَبَطَه بِخَطِّه بفتح الياء وبكسرها معًا، وهذا غريبٌ مُستطرف».

وكذلك ما حكاه القاضي عياض اليَحصبي عن شيخه القاضي الحافظ أبي علي الصدفي عن ابن المَديني، قال عياضٌ: «ووجدتُه بخطِّ مَكي بن عبد الرَّحمن كاتب أبي الحَسن القابسي بسندِه عن ابن المَديني أنَّ أهلَ العراق يفتحون ياءَهُ، وأهل المدينة يَكسرونها.

قال الصدفي: وذُكر لنا أنَّ سعيدًا كان يَكره أنْ تُفتح الياء من اسم أبيه، قال القاضي عياضٌ: وأمَّا غيرُ والد سَعيد فبفتح الياء من غير خلاف منهم المُسيَّب بن رافع»[(١)].

وفي (١/ ٥٨): «هَدَّاب بن خالد»، شيخ مُسلم على وزن عَمَّار، وهو المقول فيه: «هُدْبَةُ بن خالد»، وأحدهما لقبٌ، وهو هُدْبَة.

وحكى الحافظ أبو الفَضل الفَلَكي الهَمداني أنَّه كان يغضبُ إذا قيل: هُدْبَة.

قال أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقرأتُ بخطِّ أبي محمد عبد الله بن الحسن الطبسي في كتابه في «المُؤتلِف والمُختَلف» أن هدَّابا هو اللقب، وليس هذا مما يُركن إليه».

---

(١) «مشارق الأنوار» (١/ ٣٩٩)، ط/ المكتبة العتيقة بتونس.

وفي (١/ ٦١): «شيبان بن فَرُّوخ»، وفروخ بفتح الفاء وتشديد الراء، وبالخاء المنقوطة، وهو عَجَميٌّ غيرُ مُنصرف».

وفي (١/ ٦٩): «حدثنا أبو كريب، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن إسماعيل بن رجاء عن أبيه، عن أبي سعيد الخُدري، (ح)، وعن قيس بن **مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي سعيد الخُدري»**.

فقوله: «وعن قيس بن مسلم» معطوفٌ على قوله: «عن إسماعيل»، أي: رواه الأعمشُ، عن إسماعيل وقيس، والله أعلم.

وفي (١/ ٧٥): «يعقوب بن إبراهيم الدورقي».

والدورقي بالدَّال المُهملة المَفتوحة وبالقاف، وهو مَنْسُوبٌ إلى دورق بلدة بفارس أو غيرها.

وقيل: سببُ نِسبته هذه صَنْعةُ قَلانس مَنسوبة إلى هذه البلدة تُعرف بـالدورقية، وقيل: سببها لبس قَلانس طِوَال تُعرف بالدورقية، وورد عن أخيه أحمد أنَّه قال: «كان الشُّبَّان إذا نَسكوا في ذلك الزمان سُمُّوا الدوارقة، وكان أبي مِنهم»، والله أعلم.

وفيه: «سيار، عن الشعبي»، بسين مُهملة في أوله ثم ياء مُثَنَّاة من تحت مُشددة، وليس بسيار بن سلامة أبي المنهال، وإنما هو سيَّار بن أبي سيار، واسمه: وردان أبو الحكم العنزي، والله أعلم.

وفي (١/ ٨١): قال مسلم: «حدثنا محمد بن بكار، وعون بن سلَّام قالا: ثنا محمد بن طلحة، (ح)، وحدَّثنا محمد بن المُثَنَّى قال: ثنا محمد بن جعفر،

قال: ثنا شُعبة، كلهم عن زُبَيد...

فقول مُسلم: «كلهم عن زبيد»، **قال أبو عمرو بن الصلاح** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كذا وَقَعَ، وإنَّما هما اثنان: شُعبة ومحمد بن طَلْحَة، وهو ابن مُصَرِّف، فكأنه سبق قلم من: «كلاهما» إلى: «كلهم»؛ فإنَّ استعمال ذلك في الاثنين بعيد».

وفي (١/ ٩٥): «أبو الأسود الديلي»، هو ظَالِمُ بن عمرو، منهم مَن يقول فيه: الدُؤَلي، بضم الدال وهمزة بعدها مفتوحة على مثال: «الجُهَني».

وهي نسبةُ (الدُؤِل) بدال مَضمومة ثم همزةٍ مكسورة: حيٌّ من كِنانة، لكن بفتح الهمزة في النَّسب، كما قالوا في النِّسبة إلى نَمِر بكسر الميم: نَمَري، بفتح المِيم، وهذا قد حكاه السِّيرافي عن أهل البَصرة.

قال أبو عمرو بن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ووجدتُ عن أبي علي القالي أنَّه حكى ذلك في كتاب «البارع» عن الأصمعي، وسيبويه، وابن السِّكِّيت، والأخفش، وأبي حاتم، وغيرهم، وأنَّه حكى عن الأصمعيِّ، عن عيسى بن عمر أنَّه كان يقول فيه: أبو الأسود الدُّئلي بضم الدَّال وكسر الهمزة على الأصل، وحكاه- أيضًا- عن يونس وغيره عن العرب قال: «يَدْعُوْنَه في النَّسَب على الأصل».

وذكر السِّيرافي عن أهل الكوفة أنَّهم يقولون فيه: أبو الأسود الديلي، بكسر الدال وياء ساكنة، وهو مَحكيٌّ عن الكسائي، وأبي عُبيد القَاسم بن سلام، ومحمد بن حبيب، وصاحب كتاب «العَيْن»، كانوا يقولون في هذا الحيِّ

من كنانة: إنَّه «الدِّيل»، بكسر الدال وياء ساكنة، ويجعلونه على لفظ الدِّيل: الحَي من عبد القَيْس.

وأمَّا «الدُّول» بضم الدال وواوٍ ساكنةٍ: فَحَيٌّ من بَني حَنِيفة[1].

(1) ما تقدَّم مُستفاد من كتاب «صيانة صحيح مسلم» لابن الصَّلاح من مواضع متفرقة منه، مع شيء من الاختصار والتَّصَرُّف.

آخر ما ختم به الإمام مسلم كتابه

آخرُ كتابٍ خَتَم به الإمامُ مُسلم بن الحَجَّاج كتابَه هو كتاب (التَّفسير)، وآخر ما خَتَمَ به هذا الكتاب هو تفسير قوله تعالى: ﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ ﴾ الآية رقم [١٩] من سُورة الحج، فقال: «حَدَّثنا عمرو بن زرارة، حدثنا هشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مِجْلَز، عن قيس بن عُبَاد، قال: سمعتُ أبا ذَرٍّ يُقْسِم قَسَمًا: إنَّ ﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ ﴾ إنَّها نزلت في الذين بَرزوا يوم بدر: حمزة، وعَلِي، وعُبيدة بن الحارث، وعُتبة، وشَيْبَة ابنا رَبيعة، والوَليد بن عُتبة.

حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَة، حدَّثنا وَكيع. (ح)، وحدَّثني محمد بن المُثَنَّى، حدَّثنا عبد الرَّحمن، جميعًا عن سفيان، عن أبي هاشم، عن أبي مِجْلَز، عن قَيس بن عُبَاد، قال: سمعت أبا ذر يُقْسِم لَنَزَلتْ: ﴿ ۞ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ﴾ بمثل حديث هشيم.

فشيخُ مُسلم: عمرو بن زرارة، هو عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي النَّيْسَابوري، كنيته: أبو محمد، مات سنة (٢٣٨ هـ)، وله ثمان وسبعون، روى له مسلمٌ في (الحدود)، عن إسماعيل بن عُليَّة، وفي (الطب)، عن عبد الوهاب بن عطاء، وفي هذا الموضع آخر الكتاب، وفي (عذاب القبر)، عن هشيم.

وشيخ شيخه: هشيم، هو هشيم بن بشير السُّلَمي الواسطي، كنيته أبو معاوية. أخرج له مسلمٌ في مواطن عِدَّة من «صحيحه» منها: (الإيمان)، و(الزكاة)، و(الوضوء)، و(الصلاة)، و(الصوم)، و(الحج)، و(الحدود)، و(النكاح)، وغيرها.

وهو وإن كان مَشهورًا بالتَّدليس، وعَنْعَنَ هاهنا؛ فإنَّه- كما تقدَّم- أنَّ عَنعنة المُدلِّسين في «الصَّحيحين» محمولةٌ على السَّماع، والأئمة احتجوا به كلهم، وروايته عن الزُّهري خاصَّة لَيِّنة، وليس في «الصَّحيحين» منها شيءٌ[1]، ومع هذا فهو متابَعٌ، كما تقدَّم.

وأبو هاشم: اسمه يحيى بن دِينار، أبو هاشم الرُّماني الوَاسِطي، ويقال: اسمه يحيى بن الأسود، ويقال: ابن أبي الأسود، وهو ثقةٌ، روى له مسلمٌ في هذا الموضع من كتابه.

وأبو مِجْلَزٍ: هو لاحق بن حميد بن سعيد- ويقال: شعبة- بن خالد بن كثير بن حبيش السَّدوسي البصري، مات سنة (١٠٩هـ)، أخرج له مسلمٌ في (الصلاة) عن أنس، وابن عمر، وابن عباس، وعن جُندب البَجَلي في (الجهاد)، وعن قيس بن عُبَاد في (التفسير)، وهو حَدِيثُنا هذا.

وقيس بن عُبَاد هو الضُّبَعي، من بني ضُبيعَة بن قيس بن ثَعلبة البَصري، كنيته: أبو عبد الله، أخرج له مسلم في (الفضائل)، عن عبد الله بن سلَام، وفي (النِّفاق)، عن عَمَّار بن ياسر، وفي (التَّفسير)، وهو حَدِيثُنا هذا عن أبي ذَرٍّ.

---

(١) يُنظر «هدي الساري» (ص٦٢٦).

وقوله في المَتن: «حمزة، وعلي، وعُبيدة بن الحارث».

فحمزة: هو حمزةُ بن عبد المُطَّلِب. **وعليٌّ**: هو عليُّ بن أبي طالب. **وعُبيدة**: هو عُبَيدة بن الحارث بن عبد المُطَّلب، وهم أنصارُ دِين الله.

وقوله: «وعُتبة، وشَيبة ابنا رَبِيعَةَ، والوليد».

فعتبة وشيبة: هما أَخَوَان. والوليد بن عُتبة: هو وَلَدُ عُتبة، وشَيْبَةُ عَمُّه، وهؤلاء أعداءُ دِين الله.

وأمَّا كيفية المُبارزة التي حصلت بينهم؛ فروى أبو داود برقم (٦٦٦٥) عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تَقَدَّم- يعني عُتبة بن ربيعة- وتَبِعَه ابنُه وأخوه، فنادى: مَن يُبارزُ؟

فانتدب له شبابٌ من الأنصار، فقال: مَن أنتم؟

فأخبروه، فقال: لا حاجةَ لنا فِيكم؛ إنَّما أردنا بَني عَمِّنا.

فقال رسولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قُمْ يا حَمْزَةُ، قُمْ يا عَلِيُّ، قُمْ يَا عُبَيْدَة بن الحارث**»، فأقبلَ حمزةُ إلى عُتبة، وأقبلتُ إلى شَيبة، واختلف بين عُبيدة والوليد ضَرْبَتان، فأثخن كُلُّ واحد منهما صاحبه، ثم مِلْنَا على الوليد فَقَتَلْنَاه، واحتملنا عُبيدة». كذا رواه أبو داود.

والمشهور عند أصحاب السِّير: أنَّ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقبلَ إلى الوليد فَقَتَلَه، وتَقَاتَلَ عُبيدة مع شيبة، حتى ضرب شيبةُ على رُكبة عُبيدة، فَتَعاون عليٌّ وحمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قَتْل شَيبة.

ورواية أبي داود أصحُّ إسنادًا، ويُؤَيِّدها ما أخرجه الطبرانيُّ بإسنادٍ حَسَن عن عليٍّ، قال: «أعنتُ أنا وحمزة عُبَيْدَةَ بن الحارث على الوليدِ بن عُتبة، فلم يَعِب النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك عَلينا».

ذكره الحافظُ، لكن قال: «إنَّ اللائق بالمَقام ما ذكره أصحابُ السِّير؛ لأن عُبيدة وشَيبة كانا شيخين، كعُتبة وحمزة، بخلاف عليٍّ والوَليد فكانا شَابَّين، فاللهُ- سبحانه- أعلمُ»(١).

وقد تقدَّم أنَّ قَيْسَ بن عُبَاد رواه عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند البُخاري برقم (٣٩٦٥) عن عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أَنَا أَوَّلُ مَن يجثو بين يَدي الرَّحمن للخُصومة يوم القِيَامة»، ثم قال قَيس من عنده: إنَّ الآيةَ أُنزلت فيهم.

فأعلَّه الدارقطنيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا، وحَكَم عليه بالاضطراب.

وقد أجابَ عن ذلك النوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «لا يَلزم مِن هذا ضَعْفُ الحديث واضطرابه؛ لأنَّ قَيْسًا سَمِعَه من أبي ذَرٍّ، كما رواه مُسْلم هنا، فرواه عنه وسمع من عليٍّ بعضه، وأضاف إليه قَيْسٌ ما سَمِعَه من أبي ذَرٍّ، وأفتى به أبو مِجْلَز تارة، ولم يقل: إنَّه من كلام نفسه ورأيه.

وقد عَملت الصحابة- رضوان الله عليهم- ومَن بعدهم بمثل هذا، فيُفتي الإنسانُ منهم بمعنى الحديث عند الحاجة إلى الفتوى دون الرِّواية، ولا يَرفعه، فإذا كان وقتًا آخر وقَصَدَ الرِّواية رَفَعَه، وذَكَر لَفظه، وليس في هذا اضطرابٌ، والله أعلم.

---

(١) يُنظر «فتح الباري» (٧/ ٣٧٨)، و«تكملة فتح المُلهم» (٦/ ٢٩٠) لمحمد تقي الدِّين العثماني.

قلتُ: وتَمَّ شَرْحُ آخِرِ ما خَتَمَ به مُسلمٌ كتابَه.

أسألُ اللهَ العلِيَّ القَدير أن يُحسن خِتامنا، وأن يَتوفانا وهو راضٍ عنَّا؛ إنَّه لسميعُ الدُّعاء.

وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على نَبِينا مُحَمَّدٍ وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين

والحمدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين

فوائد قراءة وسماع
وجرد الكتب على أهل العلم

وتليها

الإجازة وفوائدها

بقلم

أبي همام محمد بن علي الصومعي البيضاني
عَفَا اللهُ عنه بِمَنِّه وإِحْسَانِه

فوائد قراءة وسماع وجرد الكتب على أهل العلم

لِيَعْلَم طالب العلم أنَّ لقراءة الكُتُب وسَمَاعها وجَردها على أهل العلم فوائدَ مُهِمَّةً قد تَخفى على بعض الطلبة، وسأذكر منها ما يَتيسر ذِكرُه؛ فأقولُ وبالله التوفيق:

منها ما يلي:

١ - التماسُ بَركة دُعاء النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالنضرة لِمَن سَمِع فَوَعى ما سَمِع، فأدَّاه كما سَمِع إلى مَن لم يسمع، وهو قوله: «**نَضَّر اللهُ امْرءًا سَمِع مِنَّا حديثًا فَحِفَظه حتى يُبلغه؛ فَرُبَّ حَامل فِقه إلى مَن هو أفقهُ منه، ورُبَّ حَامل فِقه ليس بِفَقيهٍ**»[(١)].

٢- الاجتماع على الطَّاعة، وهي قراءةُ أحاديث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣- كثرة الصَّلاة على النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويَحظَى المُصَلِّي على النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بصلاة الله عليه وهي: ثَناؤه؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ صَلَّى**

(١) وهو حديثٌ مُتواترٌ وَرَدَ عن جماعة من الصحابة. يُنظر لذلك رسالة العَلَّامَة عبد المُحسن العَبَّاد حفظه الله، بعنوان: «دراسة حديث: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي**»، رواية ودراية».

عليَّ واحدةً صَلَّى اللهُ عليه بِها عَشْرًا»[(١)].

٤- رَجاء الدُّخول فيما وَرَدَ في شَرَف أصحاب الحديث من الثَّبات على الحقِّ، والسَّلامة من خُذلان عَدُوِّهم لهم؛ لقوله ﷺ: «**لا تزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي ظَاهرين على الحقِّ، لا يَضُرُّهم مَن خَذَلهم حتى يأتي أمرُ الله وهم كَذلك**»[(٢)].

٥- مُراجعة المَحفوظ لمن كان حافظًا لشيءٍ منها.

٦- مُرَاجعة المَسائل والأحكام.

٧- الالتصاقُ بالألفاظ النَّبوية التي هي أنفعُ للقَلب والجوارح من ألفاظ النَّاس، وإنْ كانوا أئمةً، فما في الدنيا أحلى ولا أطيبَ بعد كلام الرَّبِّ تبارك وتعالى من كلام سَيِّد الثَّقَلَين[(٣)].

٨- شَحْذُ الهِمم، خُصوصًا عند ذِكر تَرَاجم بعضِ رُواة الأسانيد، وحِكاياتهم؛ فَتُكون حافزةً على رَفع الهِمم في طلب العِلم، وسَبَبًا في شَحْذِ العَزم للصَّبر على شَدائد ومَكاره الرِّحلة إلى العِلم.

٩- الصَّبر على المَجالس الطَّويلة، ومَن نَظَر في كتب التَّراجم يَجد أخبارًا عَجيبة في صَبْر المُحَدِّثين على السَّماع والقِراءة على شيوخهم، وقد تَقَدَّم شيءٌ من ذلك في الكلام عن عادة العُلماء في عَقْدِ المجالس لِقِراءة المُطَوَّلات.

---

(1) رواه مسلم برقم (٤٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(2) رواه البخاري برقم (٣٦٤١)، ومسلم برقم (١٩٢٠)، واللفظ له.

(3) «الإمتاع بذكر بعض كتب السَّماع» (ص١٥).

١٠- أَخْذُ العلم عن أهلِه؛ فقد كان السَّلَفُ لا يَثِقُون بِمَن تَلَقَّى العِلم من الصُّحُف والكُتُب مُبَاشرة.

قال سعيد بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان يُقال: لا تَأْخُذوا القُرآنَ من مُصْحَفِيٍّ، ولا العِلْمَ مِن صُحُفِيٍّ»(١).

وقال ابنُ عَسَاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أبياتٍ له ذَكَرَها عنه ابن خَلَّكَان في «الوَفَيَات»:

«وإنَّـك لَـن تَـرَى للعِلـم شـيئًا ... يُحَقِّقُـــه كَـــأَفْوَاه الرِّجـــالِ
فَكُـنْ يـا صَـاحِ ذَا حِـرْصٍ عَلَيْـه ... وخُـذْه عَـن الرِّجَـالِ بِـلا مِـلَال
ولا تَأْخُـذْه مِـن صُـحُفٍ فَتُرمَـى ... مِـن التَّـصْحِيفِ بالـدَّاءِ العُـضَالِ»

١١- معرفةُ الرِّجال وأَنْسَابهم، وكُناهم.

١٢- حُسْنُ استغلال الوقت.

١٣- التَّعَرُّف على اللُّغَة الفُصْحَى مِن مَصدرها الصافي.

١٤- التَّعَرُّف على شُيُوخ العصر وأسمائهم وكُناهم وألقابهم، وأَنْسَابهم، ومَسْمُوعاتهم، ومَقْرُوءاتهم، وإجازاتهم، وكِتابة تَرَاجِمهم.

١٥- حِفْظُ الأحاديث؛ لكثرة تكرارها، ومَعرفة مَظَانِّها.

١٦- التَّعَرُّف على أحاديثَ جَديدة لم يسبِق الوقوف عليها.

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «مُقدمة كتاب الجرح والتعديل» برقم (١٢٧) بتعليقي.

١٧- ضَبْطُ بعضِ الأسماء، أو الألقاب، أو الأنساب؛ فإنَّ بعضَ ما تقدم لا يَضبطه الطالب إلا عن طريق القِراءة على المُحَدِّث المُتَمَكِّن في هذا العلم.

١٨- تَدوين التَّعليقات والفوائد والنَّصائح التي يَذكرها العلماءُ أثناء القِراءة عليهم.

١٩- مَعرفة مَنهج الشَّيخ الذي يُقْرَأُ عليه في التَّعليق؛ فإنَّ منهم مَن يَعتني بالفقه، ومنهم مَن يَعتني بالرِّجال، ومِنهم مَن يعتني بضبط النُّسَخ، ومنهم من يَهتم بالفقه والرِّجال، ومنهم مَن يهتم بالكلِّ، فليسوا كلهم على حدٍّ سواء.

٢٠- التَّعَرُّف على مَشايخ الشَّيخ الذي يُقْرَأُ عليه حين يَمُرُّ ذِكرهم في مجالس السَّماع، فيذكر بعضَ الفوائد عنهم وعن حَياتهم.

٢١- الارتباط بالعِلم والانتساب إليه، وثَنْي الرُّكَب بين يَدَي العُلماء[1].

وغيرها مِن الفَوائد التي تُستفاد من خلال قِراءة وسَماع وجَرْد الكُتب على أهل العِلم.

(1) ما تقدَّم ذِكرُه من الفوائد مُستفاد من «السَّماع والقراءة والإجازة» لمحمد بن أحمد حُحُو، مع تصرف واختصار وإضافة.

الإجازة وفوائدها

تَقَدَّم قَبْلُ الكلامُ عن فَوَائد قِراءة وسَماع وجَرْد الكتب على أهل العِلم، وبما أنَّ عادةَ الكثير من أهل الحديث بعدما يُنهي طُلَّابُ العِلم قِراءة كتابٍ عليه يقومُ بإجازتهم مشافهةً أو كتابةً، لا سِيَّما إذا كان له ثَبت؛ فإنَّ الطالب يَتقدم به إلى الشَّيخ فيَكتب له عليه إجازتَه له؛ فإنه يَحسن أن أذكر شيئًا عن الإجازة وفوائدها؛ فإنَّ مِن طُلَّاب العلم مَن يجهل ذلك، فأقول وبالله التَّوفيق:

الإجازة لغة: مِن الجَوَاز، بمعنى الإباحة؛ فإنَّه أباح المُجيز مَنْ أجازه؛ لِأَنْ يَروي عنه(١).

واصطلاحًا: الإذن في الرِّواية(٢).

وكيفيتها: أنْ يَقول الشَّيخُ للرَّاوي شِفاهًا أو كتابةً أو رسالةً: أَجَزْتُ لك أنْ تَروي عنِّي الكتابَ الفُلاني، أو ما صحَّ عِندك من مَسْمُوعاتي(٣).

فوائد الإجازة:

١- يَكفي المرء شَرَفًا وفَخْرًا وذُخرًا أنْ يكون أدنى سِلسلة، وأَوَّلها رسول

(١) «توضيح الأفكار» (٢/ ٣٠٩).

(٢) «فتح الباقي» (ص٣٢٠).

(٣) «مقدمة جامع الأصول» (١/ ٣٨، ٣٩)، وأنواع الإجازة كثيرة، تُنظر في كتب المُصطلح.

الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلو لم يَكن فائدة في الإجازة إلَّا هذه، لَكَفَى[١].

٢- المُحافظةُ على اتِّصال السَّند؛ لِتَكُون هذه الأُمَّةُ مُتَّصِلةً بعضها ببعض، فالإسنادُ غيرُ موجودٍ عند سائر الأمم الأُخرى[٢].

قال أبو طَاهر السِّلفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الإجازة كما لا يَخفى على ذي بصيرة وبَصَر دوامُ ما قد رُوي وصَحَّ من أَثَرٍ، ونقاوةُ بَهائه وصَفائه وبَهجته وضيائه، ويجب التَّعويلُ عليها والسُّكون أبدًا إليها من غير شَكٍّ في صِحَّتِها ورَيْبٍ في فُسحتها...»[٣].

٣- ما يعودُ به هذا الإسناد مِن فَضل لصاحبه، وذلك باندراجه في سِلك أهلِ العِلم وطُلَّاب العِلم من خلال ذِكره في سِلْسِلَة الإسناد[٤].

٤- التَّشَبُّه بِمَن سَلَفَ من أهل الحديث، فَلَنَا فيهم أسوةٌ، والتَّشَبُّه بالكِرَام فلاحٌ.

٥- التعرُّف على العُلماء، ومَعرفة تَرَاجمهم وولادتهم ووَفَياتهم ورَحَلَاتهم وشُيُوخهم وتَلَامِيذهم ومَكانتهم، والصِّلات العِلْمِيَّة التي تكون في مجلس الإجازة.

٦- اكتساب خُلُق التَّوَاضع الذي يَرفع به اللهُ مَن يشاء من عباده؛ فإنَّ

---

(1) «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٦٦) لمحمد بن أحمد التُمْسَماني.
(2) «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٦٦).
(3) «الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجيز» (ص٣٣).
(4) «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٦٦).

طلبَ الإجازة لا يَزال يُشعِرُ الطالب بأنَّه ما أُوتي مِن العِلم إلا قليلًا، وأنَّه مهما عَلِمَ فإنَّه لا يزال جاهلًا، فلا يَزال يَلْهَج لسانُه بقول الله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾[1]؛ ولذا كان مِن السَّلف مَن استجاز الشيوخَ بعد الأربعين، ومنهم بعد الخَمسين، بل ومَن استجاز بعد التِّسْعين.

٧- التَّيسير على مَنْ لم يَستطع الرِّحلة إلى بلدٍ من البُلدان للتَّلَقِّي مِن أفواه المَشايخ والسَّماع والقِراءة عليهم[2].

قال أبو طاهر السِّلفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومِن مَنافع الإجازة أيضًا: أنَّ ليس كل طالب وباغٍ للعلم فيه راغبٌ، يَقدر على سَفَرٍ ورِحلةٍ، وبالخصوص إذا كان مَرفوعًا إلى عِلَّةٍ أو قِلَّةٍ، أو يكون الشَّيخ الذي يَرحل إليه بعيدًا، وفي الوصول إليه يَلقى تَعَبًا شديدًا، فالكتابةُ حِينئذٍ أرفقُ، وفي حَقِّه أوْفَقُ، ويُعَدُّ ذلك من أنهج السَّنَنِ، وأبْهج السُّنَنِ؛ فيَكتب مَنْ بأقصى المَغرب إلى مَنْ بأقصى المَشرق، فيَأذن له في رواية ما يصحُّ لَديه مِن حديث عنه...»[3].

٨- تُعتبر وسيلة لضمان صِحَّة المُؤَلَّفات العِلمية، وصِحَّة نِسبتها إلى مُؤَلِّفيها؛ فإنَّ مِن طرق إثبات الكتب: التَّعرف على سَنَد الكتاب، ومثال ذلك كتاب «التَّاريخ الأوسط» للإمام البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نُشِرَ على حاشية رجال الطَّحاوي تحت عنوان: «التَّاريخ الصَّغير»، وكذا حُقِّقَ في مصر طبع (دار التراث) باسم: «التاريخ الصغير»، وقد وقع الناشرون في خطأٍ علميٍّ؛ إذ أن

(1) طه آية: ١١٤.

(2) «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٦٩) بتصرف يسير جدًّا.

(3) «الوجيز في ذِكر المُجاز والمُجِيز» (ص٣٥، ٣٦).

الصَّواب أنَّ ما نَشَرُوه هو «التاريخ الأوسط»، **وذلك لِعِدَّة أسباب منها:**

❁ **سَنَدُ الكتاب؛** فإنَّ أهلَ الحديث رَوَوْا «التاريخ الصَّغير»، كما في «تغليق التَّعليق» (٥/ ٢٥٩)، و«هَدي السَّاري» (ص٤٩٢)، و«صِلَة الخَلَف» للرّوداني (ص١٥٥) من طريق المُسنِد أبي محمد عبد البر بن الحَسَن العَطَّار، عن المشكاني أبي الحسن عليٍّ، عن المُعَمَّر أبي منصور محمد النَّهاوندي، عن المُسْنِد أبي العبَّاس أحمد بن زنبيل، عن أبي القاسم عبد الله بن محمد الذي روى «التاريخ الصَّغير» عن الإمام البُخاري.

❁ أمَّا «التَّاريخ الأوسط» للإمام البُخاري، فإن ابنَ خَيرٍ الإشْبِيلي في «فهرسته» (ص٢٠٥)، وفي «هَدي السَّاري» (ص٤٩٢)، والداودي في «طبقات المُفَسِّرين» وغيرهم- رَوَوْه مِن طريق أبي محمد بن عنتاب، عن ابن عبد البَرِّ عن ابنِ القاسم، عن عبد الله بن محمد البَغدادي، عن عبد الله الخفاف. (ح)، ومن طريق أبي الحَسَن، عن ابن عبد الله، عن أحمد بن عمر، عن أبي ذرٍّ الهَرَوي، عن زاهر السَّرخْسِي، عن زنجويه، كِلاهما عن البُخاري.

ولو فتحنا الآن سَنَدَ النُّسخة المَطبوعة من «التاريخ الصغير» لَوَجَدْناه سَنَدَ «التاريخ الأوْسط» الذي يَرويه أهلُ الإسناد، فَيُوْقِعُ ذلك رِيبة من «التَّاريخ الصغير» المطبوع، وأنَّ عنوانه فيه خطأ، فإذا تَابَعْنا البَحث تَيَقنَّا أنَّ المَطبوع في الطَّبعات المُشار إليها هو «التاريخ الأوسط»[(١)].

٩- يُمكن الاستفادةُ منها في مَعرفة التَّرَاجم، فالإجازةُ تُعطيك معلومةً

(١) «كلمة مُوجزة عن الإجازة» (ص٢٥- ٢٧) لبسام الحمزاوي.

عن اسم الشَّخص، وشيوخه، وتلاميذه، ونِسبته، وبلده، إذا ما وَرَد اسمُه في الإجازة.

فالإجازاتُ قد حَفِظَت لنا كثيرًا من تَرَاجم العلماء والمشايخ، وجانبًا من سِيَرِهم، ورحلاتهم، وطلبهم للعِلم، ومناهجهم في الطَّلب، ونحو ذلك من الفوائد التي لا تُعَدُّ ولا تُحصى، فإذا رأيتَ طالبَ عِلم من بلاد المَغرب مثلًا يقول: أخبرنا الشَّيخُ عبدُ الوكيل الهاشميُّ المُهاجر المَكيُّ بها... عَلِمْتَ مِن هذا أنَّ الرَّاوي قد ارتحل مِن المَغرب إلى مكَّة، وأنَّه سَمِع من الشَّيخ هناك، وأن الشَّيخَ مُهَاجِرٌ، ونحو ذلك مِن الفوائد التي لا يَخفى نفعُها للمُحَدِّث والمُؤرِّخ وغيرهم، فهي تُسَاعد عِلْمَ التاريخ في جمع التراجم، وذلك من خلال تأليف معاجم الشُّيوخ، وذِكر العالي والنَّازل.

فالإجازةُ سببٌ في كتابة الشَّيخ أو الطالب مُعجمًا أو ثَبَتًا أو فِهرسًا يَذكران فيه سِير الشُّيوخ وتَرَاجمهم من خلال اسم الشَّيخ، واسم أبيه وجَدِّه ونَسَبه ونِسبته، وبيان كُناهم، وألقابهم، ومذهبهم، ومنزلتهم العلمية، وتاريخ ومكان ولادتهم ووَفَيَاتهم، وغير ذلك[(١)].

فالإجازةُ أصلُها: التَّنويه بتسلسل السُّنَّة بالإسناد، وأنَّ على ثِقات الرُّواة الاعتماد لِيَعْتَنِقَ طالبُ الهَدْي النَّبَويِّ الصَّحِيحَ، ويُجَافي الجَرِيحَ.

ثُم بَقِيَت مجرد صِلة بأولئك الأبطال ذِكرى لما بُدِئ به هذا الحال، ومُتَعَرَّفًا للطبقات الفاضلة ذوي التَّأثير البَليغ والآثار الطائلة، ومَرجعًا لِمَن

(١) «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٧٦).

يُؤرِّخ الأعيان، فيَثق بِمَن لَقِيَ مُترجمه، أو عَاصَر مِن الأقران، فهذه شَذرة من أسرار الإجازة، وقد يَستنبط النَّبيه أضعافَ ما ذُكِر مِن محاسنها المُمتازة[1].

(1) (وليد القُرون المُشرقة) (ص٣١٨، ٣١٩) بواسطة «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٧٨).

سؤالات وشكوك حول الإجازة

قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الحديثَ قد دُوِّن في الكتب وحُفِظ؛ فما فائدةُ الإجازة؟ ولماذا لا يُكتفى بالقِرَاءة والسَّماع؟

الجواب: كما يصحُّ هذا القولُ في الإجازة يَصِحُّ قولُه في السَّماع بعد التدوين؛ فإنَّ كتبَ الحديث السَّبْعة و«المُوطَّأ» وغيرها قد دُوِّنت في القرن الثالث كلها، ولم يَمنع ذلك السَّلَف المُتقدمين من السعي في تحصيل الرِّواية والسَّماع، وبَذْلِ كل غالٍ ونَفِيس، وقطع البِيد على الأقدام والعِيس[(١)]، وركوب المخاطر والمَهالك لذلك.

بل ولم يمنع ذلك أهل القرن الرابع ولا الخامس ولا السادس ولا السابع ولا الثامن ولا التاسع ولا العاشر، فما فائدةُ سَمَاعهم الحديث وإسماعهم؟

بل إنَّ تدوين الحديث وكتابته زاد مِن حرص أهل الحديث وطُلَّابه على تحصيله وسماعه وإسماعه؛ فإنَّ مالكًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما دَوَّن «الموطأ» رحل إليه كثيرٌ من المُحَدِّثين لِيَأخذوه عنه ويَسمعوه.

ولو لم تكن هناك سُنَّة مُقتفاة وفائدة منه لما أتعبوا أنفسهم بذلك،

(١) هي الإبلُ البِيض مع شُقرة يَسيرة، واحِدُها: أعْيَسُ وعَيْسَاءُ. «النهاية» (٢/ ٢٧٩) مادة: (عَيَسَ).

ولاسْتَنسخوا منه نُسَخًا وكَفَتْهُم عن السماع والرِّحلة، وَقُلْ مثل ذلك في «الصَّحيحين»، والسُّنن الأربعة، وغيرها من كتب الحديث، ومِثْله في الكتب التي دُوِّنت بعد القرن الثالث، كـ«صحيح ابن حِبَّان» و«مَعاجم الطَّبراني»، وغيرها.

ولم يكن هؤلاء المُصَنِّفون من حُفَّاظ الإسلام يَمتنعون عن إسماع الحديث وتَدوينه وكتابته، بل كان حرصُهم على الإسماع يَزيد، وجهدهم يَعظم، فإن كان الطُّلَّابُ قَبل التدوين يُرضيهم من شيخهم سماع عشرة أحاديث، أو عشرين، أو ربما مائة أو أكثر أو أقل؛ فإنهم بعد تدوين الشَّيخ مُصَنَّفه لا يُرضيهم منه إلا سماعه كُلَّه، وكلما سَمِعَتْهُ طائفة ورجعت أَتَتْ أُخرى لسماعه.

وهكذا حالُ تلاميذ هؤلاء مع تَلاميذهم قَرْنًا بعد قَرْنٍ، وعصرًا بعد عصر، ومَنْ عُرِفَ منهم بحمل بعض هذه الكتب بِعُلُوٍّ كان وجهة طُلَّاب الحديث في كلِّ مِصر...

ولم يَكن أهلُ العِلم من المُتقدِّمين والمُتأخِّرين يَحرصون على سماع الحديث وإسماعِه فَحسب، بل يحرصون- أيضًا- على إسماع مُصَنَّفاتهم المُدونة في التَّفْسير والسُّنَّة واللغة والتَّاريخ والسِّير وغير ذلك، وإنْ كان بعضُها مجردًا من الآثار، إلا أنَّهم حَرصوا على سَمَاعها وإسماعها مع تَدوينهم لها.

فما سِرُّ هذا الحِرص بعد التَّدوين؟

ما حرصوا على ذلك إلا لِعلمهم أنَّهم بهذا الأمر يتمُّ لهم أخذُ العِلم، وتَلَقِّي الحديث، والاقتداء بالسَّلف، وتحصيل هذه السُّنَّة العَظيمة الشَّريفة.

فيُقال لمن قال: ما فائدة الإجازة مع تَدوين الحديث وحِفظه؟ مِثْلُ ما قيل في السَّماع سابقًا سواءً بسواءٍ، وإنْ كان قَدْرُ السَّماع أَعْلَى...[(١)].

(١) «هَدْي السَّاري إلى أسانيد الشَّيخ إسماعيل الأنصاري» (ص٤٠- ٤٢) للرَّاجحي بتصرف يسير جدًّا، و«السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٨٨).

همسة في أذن طالب الإجازة

على طَالِبِ الإجازة أن لا يكون هَمُّه هو البَحث عن الإجازة فحسب، وتَتَبُّع المُجيزين دون مُبالاة بالعِلم، بل ليكن همُّه هو القراءة على أهل العلم، ومُلازمة مجالسهم والاستفادة منهم، آخذًا معه قَلَمه ودَفتره يُدَوِّن ما يحتاج إلى تَدوينه.

فإذا كان كذلك، فَلَا مَانِعَ أنْ يَستجيز أهلَ العِلم، سواء كان طَلَبه لها مُشافهة، أو مُكاتبة، أو مُرَاسلة.

«ولا يكون مِمَّن يَتفاخرون بين طُلَّاب العلم بكثرة ما حَصَّل منها، ويَنْسَى أنَّ تحصيلَ العلم والدِّراية أفضلُ بكثير ممن حَصَّل الرِّواية دون الدِّراية، والرِّوايةُ وسيلةٌ، والدِّراية غايةٌ.

فالواجب إذًا: أن لا يَنشغل بالوسائل عن الغايات، وبالإجازات عن العِلم والعَمل، بل يُعطي كُلًّا حقَّه، ويَجمع بينهما، ولا يُشْغَل بتحصيلِها عمَّا هو أهَمُّ، ولا يجعلها تَستحوذ على عَقْلِه وفِكره؛ فتكون هاجسَه الوحيد، وهَمَّه الفريد»[(١)].

(١) ما بين القَوسين من «السَّماع والقراءة والإجازة» (ص٩٨).

بل يَسلكُ المَسلك الذي سَلَكه عُلماؤنا مِن أهل الحديث في القَديم والحديث؛ فإذا فَعَلَ ذلك فيُرجى له الخيرُ والفَلاحُ، والمُوَفَّقُ مَن وَفَّقه اللهُ.

رَزَقَنَا اللهُ جميعًا الإخلاصَ في القَوْلِ والعَمل؛ إنَّه لَسَمِيعُ الدُّعاءِ.

حكم الرواية عن المبتدع

هذه المسألةُ- وهي الرِّواية عن المُبتدع الذي لم يَكفر ببدعتِه- فيها أقوالٌ، وهي كالتَّالي:

الأول: مَنعت طائفةٌ من الرِّواية عنهم، وهم: محمد بن سِيرين، وحُكي نحوُه عن مالك، وابن عُيينة، والحُمَيدي، ويُونس بن أبي إسحاق، وعليِّ بن حَرْبٍ، وغيرِهم.

وسببُ رَدِّ هؤلاء لروايته ما يلي:

١- أنَّه فاسقٌ ببدعته، وكما يَستوي في الكفر المُتَأوِّلُ وغيرُ المُتأول يَستوي في الفِسق المُتَأَوِّلُ وغيرُ المتأول.

٢- أنَّ في قبول روايتِه ترويجًا لأمرِه، وتَنْويهًا بِذِكْره.

٣- أنَّ الهَوى والبِدعة لا يُؤمن معهما الكذبُ، لا سِيَّما إذا كان ظاهر الرِّواية تَعْضِد مَذْهَبَ الرَّاوي.

٤- الإهانةُ لهم، والهجران والعقوبة بتركِ الرِّواية عنهم.

الثاني: رَخَّصَتْ طائفةٌ في الرِّواية عنهم إذا لم يُتَّهَمُوا باستحلالِ الكَذب لِنُصرة مَذهبهم؛ منهم: أبو حَنِيفة، والشَّافعي، ويَحيى بن سعيد، وعليُّ بن المَديني.

وقال عليُّ بن المَديني: «لَو تركت أهل البَصرة للقَدَر، وتركت أهل الكُوفة للتَّشَيُّع؛ لخَربت الكتبُ».

وسببُ قَبُولهم لِروايته أَمْران:

١- أنَّ اعتقادَ حُرمة الكَذب تَمنع من الإقدام عليه؛ فيَحصل الصِّدْقُ.

٢- أنَّ قَبول رِوايته من باب الضَّرورة؛ ولهذا قال ابنُ المَديني- كما تَقَدَّم-: «لو تركت أهل البَصرة للقَدَر، وتركت أهل الكوفة للتَّشَيُّع؛ لخَربت الكُتُبُ»(١).

الثالث: التَّفصيل بين الدَّاعية وغيرِه؛ فتُقبل روايته إذا لم يكن داعيةً إلى بِدعته، ولا تُقبل إذا كان داعيةً.

قال أبو عَمرو بن الصَّلاح: «وهذا مذهبُ الكثير، أو الأكثر مِن العُلماء...، وهذا المَذهبُ الثالثُ أعدلُها وأَوْلَاها، والأَوَّلُ بَعِيدٌ مُباعد للشائع عن أئمة الحديث؛ فإنَّ كُتُبَهم طافحةً بالرِّواية عن المُبتدعة غير الدُّعاة...».اهـ(٢).

ومِن الأئمة مَن اكتفى بهذا التَّفصيل، ومنهم مَن فصَّل في شأنِ غيرِ الدَّاعية(٣).

---

(١) قوله: «لخَربت الكتب» يعني: لذهب الحديثُ. قاله الخطيبُ في «الكفاية» (ص١٢٩).

(٢) انظر «علوم الحديث» (ص١١٤، ١١٥)، و«شرح علل الترمذي» (١/ ٥٣- ٥٥).

(٣) تُنظر هذه الأقوال في «شرح علل الترمذي» (١/ ٥٥، ٥٦)، و«ضوابط الجرح والتعديل» (ص١٣٤، ١٣٥).

قلتُ: ولا يُفهم من قولِ ابنِ المَديني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... وتركت أهل الكوفة للتشيُّع لخربت الكتب» جواز الرِّواية عن الرَّافضةِ سَبَّابةِ السَّلف!

كَلَّا، وقد أوضحَ الذَّهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك، فقال: «**البِدعة على ضَرْبَين:**

فبدعةٌ صُغرى؛ كغلوِّ التَّشَيُّع، أو كالتَّشَيُّع بلا غُلُوٍّ ولا تَحَرُّف، فهذا كثيرٌ في التَّابعين وتابعيهم، مع الدِّين والوَرع والصِّدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لَذَهب جملةٌ من الآثار النَّبَوِيَّة، وهذه مَفسدةٌ بيِّنةٌ»(١).

قلتُ: وهذا النَّوْعُ من التَّشَيُّع هو تَفْضِيلُ عليٍّ على عُثمان مع محبَّة عثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وقد أوضحَ ذلك الذهبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مَوضع آخر فقال: «ثُمَّ خَلْقٌ مِن شِيعة العراق يُحِبُّون عُثمانَ وعَلِيًّا، لكن يُفَضِّلون عَلِيًّا على عثمانَ، ولا يحبون مَن حَارَبَ عَلِيًّا مع الاستغفار لهم، فهذا تَشَيُّعٌ خَفِيفٌ»(٢).

ثم بدعةٌ كُبرى؛ كالرَّفض الكامل، والغُلُوِّ فيه، والحَطِّ على أبي بكر وعمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، والدُّعاء إلى ذلك.

فهذا النَّوْعُ لا يُحْتَجُّ بهم ولا كَرَامة.

وأيضًا فما أَسْتَحْضِرُ الآن في هذا الضَّرْبِ رجلًا صادقًا، ولا مَأمونًا، بل الكذبُ شِعَارُهم، والتَّقِيَّة والنِّفاق دِثَارُهم؛ فكيف يُقبل نقل مَن هذا حاله؟! حَاشَا وكَلَّا.

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٥).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٥٥٢).

فالشِّيعِيُّ الغَالي في زَمان السَّلَف وعُرْفِهم هو مَن تَكَلَّم في عُثْمَانَ والزُّبَيرِ وطَلْحَةَ، ومُعَاوية، وطائفةٍ مِمَّن حَارَبَ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وتَعَرَّضَ لِسَبِّهم.

والغالي في زماننا وعُرْفِنا هو الذي يُكَفِّر هؤلاء السَّادَةَ، ويَتَبَرَّأُ من الشَّيخين أيضًا، فهذا ضالٌّ معثّر(١).

وصَلَّى اللهُ وسَلَّم على نَبينا مُحَمَّد وعلى آلِه وصَحْبِه أجمعين

والحمدُ للهِ رَبِّ العَالمين

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٦).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَاهُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ، وَخَصَّ بِهِ شَرِيعَةَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ الْأَمِينِ، صَلَوَاتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَعَلَىٰ مَنْ سَارَ عَلَىٰ نَهْجِهِمْ وَاقْتَفَىٰ أَثَرَهُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ

أَمَّا بَعْدُ

فَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ لِذَوِي الْأَلْبَابِ، مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ وَالطُّلَّابِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وَالْبَحْثَ وَالتَّحْقِيقَ فِيهِ مِنْ سَبِيلِ الْأَئِمَّةِ الْمَهْدِيِّينَ، وَكَانَتِ الْإِجَازَةُ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ التَّحَمُّلِ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، مِنْ عُلَمَائِنَا السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ وَقَدْ سَعَّتْ هِمَّةُ أَخِينَا الْفَاضِلِ

وَقَدْ أَجَزْتُهُ أَنْ يَرْوِيَ عَنِّي جَمِيعَ مَرْوِيَّاتِي وَمُؤَلَّفَاتِي وَأَسَانِيدِي، وَالْأَثْبَاتِ الْمُشْتَبَكَةِ فِيهَا أَسَانِيدُ مَشَايِخِي الَّذِينَ أَجَازُونِي، وَقَدْ ذَكَرْتُهُمْ فِي الْمُجَلَّدِ الْأَوَّلِ مِنْ كِتَابِي «إِتْحَافِ الْأَسْيَادِ بِمَادَوَّنَهُ قَلَمِي فِي الرِّحْلَةِ إِلَىٰ مَكَّةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْبِلَادِ»، وَذَلِكَ بِالشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، مَعَ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، وَالتَّثَبُّتِ وَسُؤَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَأُوصِيهِ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ وَالِابْتِعَادِ عَنْ مَنْهَجِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، وَأَنْ لَا يَنْسَانِي مِنْ صَالِحِ دُعَائِهِ فِي خَلَوَاتِهِ وَجَلَوَاتِهِ، فِي حَيَاتِي وَبَعْدَ مَمَاتِي

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

كَتَبَهُ:
الْمُجِيزُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّوْمَعِيُّ الْبَيْضَانِيُّ
بِتَارِيخِ: / / ١٤هـ
الْمَكَانُ:

قائمة المصادر والمراجع

١- إتحاف النَّبيه فيما يَحتاج إليه المُحَدِّث والفقيه، للشَّاه أحمد ولي الله الدَّهلوي، نشر المكتبة السَّلفية بباكستان، ط/ الأولى (١٤٢٤هـ).

٢- الإرشاد في مَعرفة علماء الحديث، للخليلي، نشر مكتبة الرُّشد، بالرياض، ط/ الأولى (١٤٠٩هـ)، تحقيق محمد سعيد بن عمر.

٣- أزهار الرِّياض في أخبار عياض، للتلمساني، نشر مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، ط/ الأولى (١٤٣١هـ)، تحقيق علي عمر.

٤- إكمال المعلم بفوائد مُسلم، لعياض اليحصبي، نشر دار الوفاء بالرياض، ط/ الثانية (١٤٢٥هـ)، تحقيق يحي إسماعيل.

٥- الانتهاض في خَتم الشِّفاء لعياض، للسَّخاوي، نشر دار البشائر الإسلامية، ط/ الأولى، تحقيق عبد الملك الجيلاني.

٦- أعيان العَصر وأَعْوان النَّصر، للصَّفدي، نشر دار الفكر، ومركز جمعة الماجد.

٧- الإمام مُسلم بن الحَجَّاج ومَنهجه في الصَّحيح، وأَثره في علم الحديث، لمشهور آل سَلْمان، نشر دار الصميعي بالرياض، ط/ الثانية (١٤٢٨هـ).

٨- الأَنْسَاب، للسَّمعاني، نشر دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط/ الأولى، بتحقيق عبد الرَّحمن المُعلمي.

٩- برنامج التُّجيبي، نشر الدار العربية للكتاب بتونس، ط/ الأولى (١٩٨١م)، تحقيق عبد الحفيظ منصور.

١٠- بين الإمامين مُسلم والدَّارقطني، لِرَبيع المَدخلي، نشر دار الإمام أحمد بمصر، ط/ الأولى (١٤٣١هـ).

١١- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المَشاهير من الأعلام، للذهبي، نشر دار الكتاب العربي، ط/ الثانية (١٤١٥هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تَدْمري.

١٢- تاريخ بغداد، للخطيب البَغدادي، نشر دار الغرب الإسلامي (١٤٢٢هـ)، ط/ الأولى، تحقيق بشار عَوَّاد.

١٣- تاريخ دمشق، لابن عَسَاكر، نشر دار الفِكْر ببيروت، (١٤١٥هـ)، تحقيق عمر غرامة العمروي.

١٤- تدريب الرَّاوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، نشر دار العاصمة بالرياض، ط/ الأولى (١٤٢٤هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله.

١٥- تذكرة الحفاظ، للذهبي، نشر دائرة المعارف بالهند، تحقيق عبد الرحمن المُعلمي.

١٦- تقييد المُهْمَل وتمييز المشكِل، للجياني، نشر دار عالم الفوائد، ط/ الأولى (١٤٢٦هـ)، تحقيق علي بن محمد العمران، ومحمد عزير شمس.

١٧- التَّكملة لِوفيات النَّقَلة، للمنذري، نشر مؤسسة الرسالة، تحقيق بَشَّار عَوَّاد.

١٨- تهذيب التهذيب، لابن حَجَر، نشر دائرة المعارف العثمانية بالهند، ط/ الأولى (١٣٢٥هـ).

١٩- الثقات، لابن حِبَّان، نشر دار المعارف العثمانية بالهند، ط/ الأولى (١٣٩٣هـ- ١٤٠٣هـ).

٢٠- الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع، للخطيب البغدادي، نشر مكتبة المعارف بالرياض، ط/ الأولى (١٤٢٨هـ)، تحقيق محمود الطَّحَّان.

٢١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، نشر مجلس مطبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند.

٢٢- ختم جامع الترمذي، للبصري، نشر دار البشائر الإسلامية، ط (١٤٢٣هـ)، تحقيق العربي الدائز.

٢٣- دليل أرباب الفلاح لتحقيق فَنِّ الاصطلاح، للحَكَمي، نشر دار الاستقامة بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٣هـ)، تحقيق محمد بن علي الصَّومعي.

٢٤- السُّحُب الوابِلة على ضَرَائح الحَنابلة)، لمحمد المجدي، نشر مؤسسة الرسالة، ط/ الأولى (١٤١٦هـ)، تحقيق بكر أبو زيد، وعبد الرحمن العُثيمين.

٢٥- سؤالات البرذعي لأبي زُرعة الرَّازي، نشر الفاروق الحديثة بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٠هـ)، تحقيق محمد بن علي الأزهري.

٢٦- السَّماع والقراءة والإجازة وأهميتها في العُصور المُتقدمة والمُتأخرة، نشر دار الحديث الكتانية بالمملكة المغربية، ط/ الأولى (١٤٣٤هـ)، لمحمد بن حُحُو.

٢٧- سِير أعلام النُّبلاء، للذهبي، نشر مؤسسة الرسالة ببيروت، ط/ الحادية عشرة (١٤٢٢هـ).

٢٨- شرح التَّبصرة والتَّذكرة، للعراقي، نشر دار الكتب العِلمية ببيروت، ط/ الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، وماهر الفَحْل.

٢٩- شرح علل الترمذي، لابن رجب، نشر دار العطاء بالرياض، ط/ الأولى (١٤٢١هـ)، تحقيق نور الدِّين عتر.

٣٠- طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصَّلاح الشهرزوري، نشر دار البشائر ببيروت، ط/ الأولى (١٤١٣)، تحقيق محيي الدين علي نجيب.

٣١- عنوان الدِّراية، للغبريني، نشر دار الآفاق الجديدة، تحقيق عادل نويهض.

٣٢- علوم الحديث، لابن الصَّلاح الشهرزوري، نشر دار الفِكْر بدمشق، ط/ الثانية عشر (١٤٢٧هـ).

٣٣- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، للسَّخاوي، نشر مكتبة العُلُوم والحِكَم بالمدينة المنورة، ط/ الثانية (١٤٢٢هـ)، تحقيق محمد سيدي محمد محمد الأمين.

٣٤- فتح المُغيث شرح ألفية الحديث، للسَّخاوي، نشر مكتبة دار المنهاج بالرياض، ط/ الأولى (١٤٢٦هـ)، تحقيق عبد الكريم الخضير، ومحمد آل فهيد.

٣٥- فتح المُلهم بشرح صحيح الإمام مسلم، لشبير العثماني، نشر دار القلم بدمشق، ط/ الأولى (١٤٢٧هـ).

٣٦- الفُروسيَّة المُحمدية، لابن القيم، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط/ الثانية (١٤٣٢هـ)، تحقيق زائد النشيري.

٣٧- فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمَشيخات والمسلسلات، للكتَّاني، نشر دار الغرب الإسلامي، ط/ الثانية (١٤٠٢هـ)، باعتناء إحسان عباس.

٣٨- فَنُّ الخَتم في الحديث النبوي، لِمُلْفي الشهري، نشر دار المُحَدِّثين بالقاهرة، ط/ الأولى (١٤٢٩هـ).

٣٩- قرة عين المُحتاج في شرح مقدمة صحيح مسلم بن الحَجَّاج، لمحمد بن علي آدم، نشر دار ابن الجوزي، ط/ الأولى (١٤٢٤هـ).

٤٠- كشف الظُّنون عن أسامي الكُتُب والفُنون، لحاجي خليفة، إستانبول، (١٩٤١م).

٤١- كفاية الحفظة شرح المُقدمة المُوقظة، لسليم الهلالي، نشر مكتبة الفرقان، ط/ الأولى (١٤٢١هـ).

٤٢- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، نشر دار الكتب العلمية، ط (١٤٠٩هـ).

٤٣- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد، نشر دار إحياء التراث العربي.

٤٤- المُحَدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي، للرامهرمزي، نشر دار الفكر، ط/ الثالثة (١٤٠٤هـ)، تحقيق محمد عجاج الخطيب.

٤٥- المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم، نشر دار ابن الجوزي ببيروت، ط/ الأولى (١٤٢٣هـ)، تحقيق أحمد بن فارس السلُّوم.

٤٦- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم، نشر دار الإمام أحمد بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٠هـ) تحقيق ربيع المَدخلي، ومعه: التكميل والتوضيح للمدخل إلى الصحيح، للمحقق.

٤٧- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، نشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة.

٤٨- المُشَوِّق إلى القراءة وطلب العلم، لعلي العمران، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة، ط/ السادسة (١٤٣٤هـ).

٤٩- مقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، نشر دار الاستقامة بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٤هـ)، تعليق محمد بن علي الصومعي.

٥٠- مقدمة كتاب الكامل، لابن عدي، نشر دار الاستقامة بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٥هـ)، تحقيق محمد بن علي الصومعي.

٥١- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لإبراهيم الصريفيني، نشر مكتبة الثقافة الدينية بمصر، ط/ الأولى (١٤٢٨هـ)، تحقيق محمد عثمان.

٥٢- نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، لابن حَجَر، نشر دار ابن الجوزي

بالرياض، ط/ الأولى (١٤١٣هـ)، تحقيق علي بن حَسَن الحلبي.

٥٣- النفح الشذي شرح جامع الترمذي، لابن سَيِّد الناس، نشر دار الصميعي بالرياض، ط/ الأولى (١٤٢٨هـ)، تحقيق أبو جابر الأنصاري، وعبد العزيز أبو رحلة، وصالح اللحام.

٥٤- النُّكت على مقدمة ابن الصَّلاح، للزَّركشي، نشر مكتبة أضواء السلف بالرياض، ط/ الأولى (١٤١٩هـ)، تحقيق زين العابدين بلافريج.

٥٥- النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حَجَر، نشر دار الإمام أحمد بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٠هـ).

٥٦- النكت المِلاح على دليل أرباب الفلاح، لمحمد الصومعي، نشر دار الاستقامة بمصر، ط/ الأولى (١٤٣٣هـ).

٥٧- هَدي الساري؛ مُقدمة فتح الباري، لابن حجر، نشر دار الكتب العلمية، ط/ الأولى (١٤١٣هـ).

٥٨- وَفَيات الأعيان وأنباء أنباء الزمان، لابن خَلكان، نشر دار صادر ببيروت، ط/ الرابعة (٢٠٠٥م).

٥٩- الوافي بالوفيات، للصَّفَدي، نشر جمعية المستشرقين الألمانية (١٤٠٢هـ).

٦٠- الوجيز في الاصطلاحات أهل الحديث، لأيمن السيد، نشر الفاروق الحديثة بمصر، ط (١٤٢٩هـ).

الفهارس

١- فهرس الأَعْلام الْمُتَرْجَم لهم

٢- فهرس المَوْضُوعات

١ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

«أ»

الاسم	رقم الصفحة
أسباط بن نصر	٧٨
البرذعي	٧٩

«ب»

بقية بن الوليد	٧٦

«س»

سعيد بن أبي عروبة	٧٧
سفيان بن عيينة	١١٥

«ع»

عبد الله بن المبارك	١١٦

«ق»

قَطَن بن نُسير	٧٤

«م»

مالك بن أنس	١١٥
محمد بن إسحاق	٧٦
محمد بن طاهر المقدسي	٨٥
محمد بن مسلم الزهري	١١٥
محمد بن مسلم بن وارة	٧٢
مطر بن طهمان	٧٦

«ن»

النعمان بن راشد	٧٦

«و»

وكيع بن الجراح	١١٧

«ي»

يحيى بن سعيد القطان	١١٥

يحيى بن يحيى التميمي	١١٦

«الكُنى»

أبو إسحاق الإسفراييني	١١٧
أبو مسعود الدمشقي	١٤٠

«النِّسَاء»

كريمة بنت أحمد	١٠

فهرس الموضوعات

المقدمة..... ٥
عادة العلماء في عقد المجالس لقراءة المُطَوَّلات..... ٨
قراءة الخطيب البغدادي «صحيح البخاري» في ثلاثة مجالس..... ٨
قراءة ابن لبَّاج «صحيح مسلم» في أسبوع..... ١٠
قراءة المؤتمن السَّاجي «المُحَدِّث الفاصل» في مجلس..... ١١
قراءة طلحة العلثي «صحيح مسلم» في ثلاثة مجالس..... ١١
قراءة العز بن عبد السلام «نهاية المَطلب» في ثلاثة أيام..... ١٢
قراءة ابن الأبار «صحيح مسلم» في ثلاثة أيام..... ١٣
قراءة ابن تيمية «الغيلانيات» في مجلس واحد..... ١٣
قراءة الحافظ المزي «معجم الطبراني الكبير» في ستين مجلسًا..... ١٣
قراءة الذهبي «سِيرة ابن هشام» في ستة أيام..... ١٤
قراءة ابن المُلقن مجلدين في الأحكام في يوم واحد..... ١٤
قراءة البُلقيني مجلد من كتب الفقه في يوم واحد..... ١٥

قراءة العراقي «صحيح مسلم» في ستة مجالس..... ١٥
قراءة الختوم على مؤلفيها، وحضور مجالس الختم..... ١٧
اهتمام العلماء بتأليف كتب الختم..... ١٩
ترجمةٌ مختصرةٌ لشيخنا المدخلي حفظه الله..... ٢٤
فصلٌ في إسنادي إلى صحيح الإمام مسلم..... ٤٧
فصلٌ في ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ..... ٥٠
اسمه ونسبه..... ٥٠
مولده..... ٥٢
رحلته لطلب الحديث..... ٥٢
الرَّاوُون عنه..... ٥٣
ثناء أهل العِلم عليه..... ٥٣
مؤلفاته..... ٥٥
وفاته، وسبب ذلك..... ٥٦
فصلٌ في اقتصار رواية صحيح مسلمٍ على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن سفيان..... ٥٨
فصلٌ في معرفة ما فات إبراهيم بن سفيان من مسلم..... ٦٠
فصلٌ في زيادات إبراهيم بن سفيان على مسلم..... ٦٤

فصلٌ في اختلاف نسـخ صحيح مسلمٍ في رواية الجلودي عن إبراهيم بن سفيان.....٦٩

فصلٌ في سبب تأليف الإمام مسلم لكتابه الصحيح، ومدة ذلك، وأين كان تصنيفه له؟.....٧٠

فصلٌ في عدم التزام الإمام مسلمٍ إخراج كل حديثٍ صحيحٍ.....٧٢

فصلٌ في رواية الإمام مسلمٍ في صحيحه عن بعض الضعفاء.....٧٤

فصل في عدم التزام الإمام مسلم تقديم الإسناد النظيف برجاله الثقات.....٨٠

فصلٌ في عرض الإمام مسلمٍ صحيحه على الإمام أبي زرعة.....٨٣

فصلٌ في شرط الإمام مسلم في صحيحه، وسبب اختلافه مع الإمام البخاري.....٨٥

فصلٌ في عدم اشتراط الإمام مسلمٍ في مقدمة صحيحه ما اشترطه في صحيحه.....٨٨

فصلٌ في مذهب الإمام مسلمٍ في الإسناد المعنعن.....٩٠

فصلٌ في تقسيم الإمام مسلمٍ أحاديث صحيحه إلى أقسامٍ ثلاثةٍ وطبقاتٍ ثلاثٍ.....٩٣

فصلٌ في ذكر الأخبار المعللة في صحيح مسلمٍ، وما مراده بذلك؟.....١٠١

فصلٌ في طريقة الإمام مسلمٍ التي سلكها في صحيحه.....١١٤

فصلٌ في المراد بحرف (ح) الذي يذكره الإمام مسلمٌ عقيب بعض الأسانيد..... ١١٩

فصلٌ في رواية الإمام مسلمٍ لبعض الأحاديث بأسانيدها وإتباعها بإسنادٍ آخر..... ١٢١

فصلٌ في تكرار الحديث في صحيح مسلم..... ١٢٣

فصلٌ في تبويب صحيح مسلمٍ، ووضع تراجمه..... ١٢٥

فصلٌ في تلقي الأمة للصحيحين بالقبول دون ما انتقد، وتم انتقاده ١٢٦

فصلٌ في معلقات صحيح مسلمٍ..... ١٣٠

المستخرجات على صحيح مسلمٍ..... ١٣٧

فصلٌ في المستدركات..... ١٤٠

فصلٌ في عناية العلماء بصحيح الإمام مسلمٍ تدريسًا وإقراءً وسماعًا.. ١٤٢

فصلٌ في عناية العلماء بصحيح مسلمٍ شرحًا واختصارًا..... ١٤٧

فصلٌ في عوالي الإمام مسلمٍ على الإمام البخاري..... ١٤٩

فصلٌ في بعض الفوائد الإسنادية المتعلقة بصحيح مسلمٍ..... ١٥٢

آخر ما ختم به الإمام مسلمٌ كتابه..... ١٦٢

فوائد قراءة وسماع وجرد الكتب على أهل العلم..... ١٦٧

الإجازة وفوائدها..... ١٧٢

سؤالاتٌ وشكوكٌ حول الإجازة..... ١٧٨
همسةٌ في أذن طالب الإجازة..... ١٨١
حكم الرواية عن المبتدع..... ١٨٣
قائمة المصادر والمراجع..... ١٨٨
الفهارس..... ١٩٥
فهرس الأعلام المترجم لهم..... ١٩٦
فهرس الموضوعات..... ١٩٩
ثَبَتٌ لبعض الكتب التي قام أبو همامٍ بتأليفها، أو تحقيقها، أو التعليق عليها..... ٢٠٤

ثبت لبعض الكتب التي قام أبو همام بتأليفها أو تحقيقها، أو التعليق عليها

١- إتمام الفَرح بالتَّعليقات البَيْضانية على شَرح منظومة ابن فَرَح.

٢- الآثار المُستخرجة من كتاب مُقَدِّمة الجَرح والتَّعديل لابن أبي حاتم.

٣- أجوبة العَلَّامة النَّجمي عن أسئلة أبي هَمَّام الصَّومعي- تعليق.

٤- الأدلَّة الجَلِيَّة في تَحريم نَظر الأجنبيَّة للصَّنْعَاني- تحقيق.

٥- الإكليل لأجوبة العلَّامة ربيع المَدخلي عن أسئلة المُصطلح والجَرح والتَّعديل- تعليق.

٦- التِّبيان مما صَحَّ في فضائل سُور القرآن.

٧- تحذير الخَلق مما في كتاب صَيْحة الحَقِّ.

٨- التَّعليق البليغ على رَدِّ العلَّامة النَّجمي على مَادِحِ التَّبليغ.

٩- التَّعليق الوَفِي على رسالة رد على صُوفي.

١٠- التَّعليقات المِلاح على مُختصر دليل أرباب الفلاح.

١١- تنبيه الأفاضل على تَلبيسات أهل الباطل.

١٢- تنبيهات مُهِمَّة لطالب العِلم.

١٣- تهذيب وترتيب مَعرفة علوم الحديث للحاكم.

١٤- توجيه النَّظر إلى أصول الأثر، للعَلَّامة طاهر الجزائري- تحقيق وتعليق.

١٥- التَّوشيح الحثيث على مُذكرة علم مُصطلح الحديث.

١٦- فَتح الرَّبِّ العَلي بختم المُسند الصَّحيح الشهير بـ: صحيح مسلم على المُحَدِّث العلَّامة ربيعٍ المَدخلي.

١٧- حُكم المظاهرات للعلامة المَدخلي- تعليق.

١٨- الحوار الوديع مع فضيلة الشيخ عبد الله المنيع- تعليق.

١٩- رد الجواب على مَن طلب مني عدم طبع الكتاب، للعلامة النَّجْمي- تعليق.

٢٠- الرُّقية والرُّقاة... للعلامة المَدخلي- تعليق.

٢١- زوال التَّرَح بشرح تعريفات العلامة الحكمي في فَنِّ علم المصطلح.

٢٢- سبب الاختلاف، للعلامة محمد حياة السِّندي- تحقيق.

٢٣- ما يحتاجه الفقيه والمُتفقه والمفتي والمُستفتي من كلام الحافظ الخطيب البغدادي، من كتابه الفقيه والمتفقه.

٢٤- مجموع الرَّسائل، للعلَّامة النَّجمي- جمع وتعليق، ويحوي ما يلي:

(١) أحكام المُعاهدين والمُستأمنين.

(٢) التَّكفير، وبيان خَطَرِه، وأدلة ذلك.

(٣) حادثة امتهان الدانمارك لِصُورة الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٤) حَفُّ الحَواجب وتَشقيرها مخالفٌ للشَّرع.

(٥) حَقُّ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بين الغُلُو والتَّفريط.

(٦) حُكم مُقاطعة مُنتجات أعداء الإسلام.

(٧) دُور المَسجد في الإسلام.

(٨) السَّلفيون بَريئون من الأعمال الإرهابيَّة.

(٩) الغُلو؛ أسبابه وعلاجه.

(١٠) لماذا التَّوحيدُ أَوَّلًا؟

(١١) مَتى يُشرع السَّتر على مُرتكب المعصية؟

(١٢) مَعالم التَّوحيد في الحَجِّ.

٢٥- مجموع الرَّسائل والمَنظومات العِلْمِيَّة، للعَلَّامة حَافظ الحَكمي- جمع وتحقيق وتعليق، ويَحوي ما يلي:

(١) أَمَالي في السِّيرة النَّبوية.

(٢) تعريفات في عِلم مُصطلح الحديث.

(٣) الزِّيادات على المَنظومة الشَّبراوية.

(٤) لُمَعٌ حافلةٌ بذكر الفِقه والتَّفَقُّه والفُقهاء في الصَّحَابة والتَّابعين.

(٥) اللؤلؤ المَكنون في أحوال الأسانيد والمُتون.

(٦) مجمل تاريخ الأندلس في الإسلام.

(٧) مَنظومة السِّيرة النَّبويَّة.

(٨) المَنظومة المِيمية في الوصايا والآداب العلميَّة- تحقيق.

(٩) مَنظومة النَّاسخ والمَنسوخ.

(١٠) نَصيحة الإخوان عن تَعاطي القَات والتَّبغ والدُّخان.

٢٦- مُذكرة في علم مُصطلح الحديث.

٢٧- مُقدمة الجَرح والتَّعديل، لابن أبي حاتم- قراءة وتعليق.

٢٨- مُقدمة دلائل النُّبوة، ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للبيهقي- قراءة وتعليق.

٢٩- مُقدمة كتاب التَّمهيد لما في الموطأ من المَعاني والأسانيد، لابن عبد البر- قراءة وتعليق.

٣٠- مُقدمة الكامل، لابن عَدي- تحقيق وتعليق.

٣١- مُقدمة المَجروحين، لابن حِبَّان- تحقيق وتعليق.

٣٢- مُنتخب الفوائد الصِّحاح العَوَالي، للخَطيب البَغدادي- تحقيق.

٣٣- المُنتقى من روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان.

٣٤- المُنتقى من كتاب التِّبيان في آداب حملة القرآن، للنووي.

٣٥- المَوقف الصحيح من أهل البدع، للعَلَّامة المَدخلي- تعليق.

٣٦- نُبذة يسيرة من حياة أَحَدِ أعلام الجزيرة.

٣٧- نثر الجَوَاهر المضية على كتاب أمالي في السِّيرة النَّبوية.

٣٨- النُّكت المِلَاح على دليلِ أربابِ الفَلَاح.